أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
15 ديسمبر 2025م
23 جمادى الأخرة 1447هـ
العدد 58

خطوط صدع جديدة لمعارك قديمة

تتحول المواجهات المسترسلة في كردفان إلى حروب موارد حاسمة،حيث تُلقى الثروة النفطية كوقود على خطوط التماس المشتعلة بالفعل. لم تعد المعارك حول السيطرة على الأرض وحدها، بل حول التحكم في شرايين الاقتصاد ومقدرات المستقبل، مما يعمق التشظي الجاثم منذ فترة. ثروة من شأنها أن تزيد أوار الصراع، وتتحول على إثرها مناطق النفط إلى جبهات استراتيجية دائمة، تذكي الانقسامات العرقية والإقليمية القديمة وتبعثر المسارات وتبدد آمال أي وحدة وطنية مرتجاة في المستقبل القريب؛ فهل صحيح أن الموارد ستكون أحد أسباب التمزق وتتحول بسببها خطوط الصدع من حدود عسكرية متغيرة إلى حدود دولية محتملة؟

ديسمبر العظيم

ثورة ديسمبر باقية، لا بوصفها حدثًا مؤرشفًا في دفاتر السياسة، ولا كحنين رومانسي إلى أيام الهتاف الأولى، بل لأنها لحظة تحوّل جذري في وعي شعب استعاد حقه المسلوب في تعريف نفسه، وفي إعادة كتابة تاريخه، وفي تخيّل مستقبله خارج وصاية الطغاة وأوهامهم. ما جرى في ديسمبر 2018 لم يكن انفجار غضب عابر، بل كان انكسارًا نهائيًا لجدار الخوف، واكتشافًا جمعيًا لحقيقة ظلّت مُغيّبة طويلًا: أن السلطة ليست قدرًا، وأن الاستبداد ليس أبدًا، وأن الشعب – حين يريد – يصنع المعجزة.

يوم خرج طلاب الدمازين في الثالث عشر من ديسمبر، خرجوا بلا تعليمات، وبلا غرف عمليات، وبلا مموّلين خفيين كما ادّعى الخطاب المريض للسلطة. خرجوا لأن الكرامة ضاقت بها الصدور، ولأن الظلم حين يطول يفقد قدرته على التخفي، ويتحوّل إلى عار فاضح. بذلك الخروج العفوي، كُتبت السطور الأولى في شهادة وفاة نظام ظنّ أنه خالد، وتنظيم اعتقد أن السيطرة على الدولة تعني السيطرة على المجتمع والتاريخ والضمير معًا.

ذلك التنظيم لم يكتفِ بقمع السياسة، بل سعى إلى اختطاف الروح السودانية نفسها، أراد أن يكتب لهذا البلد تاريخًا مزوّرًا، وأن يفرض عليه دينًا مُسيّسًا منزوع الرحمة، لا يعرف التسامح ولا المودة ولا التعدّد، دينًا يُختزل في الطاعة، وتُختصر فيه الأخلاق في الولاء، وتُحوَّل فيه الشخصية السودانية – الغنية بتنوعها وبساطتها – إلى مشروع كراهية دائم، يحيط نفسه بحزام ناسف، ويكفّر المجتمع إن لم يسلك "أضيق الطرق" التي رسمها التنظيم لنفسه.

منذ لحظة ديسمبر الأولى، دخلت الحركة الإسلاموية في صدام مباشر مع حركة التاريخ، واختارت – بكامل وعيها – أن تقف في الجهة الخاطئة. لم تحاول أن تفهم، لأنها عاجزة عن الفهم، لجأت أولًا إلى تشويه الثورة أخلاقيًا وسياسيًا، فاتهمت الثوار بالعمالة، وصوّرت الشارع كدمية تحرّكها السفارات. كان ذلك اعترافًا غير معلن بعجزها الذهني والأخلاقي: فهي لا تستطيع أن تتخيّل فعلًا جماهيريًا نقيًا، لأنها لم تمارس السياسة يومًا إلا بوصفها مؤامرة، ولم ترى الشارع يوميا الا من خلال عدستها الخربة.

وحين اتّسعت رقعة الاحتجاجات، وانحازت المدن والقرى، والهامش والمركز، إلى هتافٍ واحد،» تسقط بس» سقط خطاب التخوين كما سقطت الأقنعة الرخيصة، عندها عادت الحركة إلى لغتها الأصلية: القمع. الرصاص في مواجهة الهتاف، والسحل في مواجهة الحلم، والقتل باعتباره أداة سياسية مشروعة لكنها أخطأت الحساب مرة أخرى فالدم لم يُطفئ الشارع، بل عمّده، وحوّل الثورة من احتجاج على الغلاء والفساد إلى معركة وجود، شعب يريد الحياة، وسلطة لا تعيش إلا بإخضاعه

سقط النظام، لا فجأة ولا مصادفة، بل تحت ثقل مقاومة يومية طويلة أنهكته وعرّته وكشفت خواءه وحين فشلوا في كسر الشارع، حاولوا الالتفاف على الثورة من داخل مؤسسات الدولة، تعطيل الانتقال، إفراغه من مضمونه، ثم الانقضاض عليه حين أدركوا أن روح ديسمبر عصيّة على الاحتواء، لجأوا الى الانقلاب عليها وحتى انقلابهم لم يكن سوى فصل جديد من الفشل، لأن الشارع الذي أسقط ديكتاتورًا، لم يكن ليستسلم لعسكر يرتدون الأقنعة ذاتها ويستعيرون الخطاب نفسه.

وعندما سُدّت كل الطرق، أشعلوا الحرب، بوصفها الخيار الأخير لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ولإغراق البلاد في الفوضى، علّ السؤال عن الشرعية والعدالة يضيع وسط الدخان. لكن الحرب، رغم فداحتها، لم تكن دليل قوة، بل شهادة عجز تاريخي كامل: عجز عن بناء دولة، عجز عن كسب شعب، وعجز عن الانتصار حتى بالسلاح، فقد كشفت أن الحركة الإسلاموية لا تملك مشروع حياة، بل مشروع خراب، وأنها لا تستطيع العيش إلا فوق أنقاض الأوطان.

لهذا كلّه، فإن ديسمبر لم تمت، ولن تموت، قد تنكسر الطرق، وقد تتأخر المواعيد، وقد يثقل الثمن، لكن المعنى الذي وُلد في ديسمبر باقٍ، ينتقل من جيل إلى جيل، ديسمبر باقية لأنها هزمتْ وهم الخلود في السلطة، وباقية لأن شعبًا جرّب أن يقول «لا» مرة، لن يتعلّم الصمت مرة أخرى، ديسمبر ليست ذكرى، بل معيار أخلاقي وسياسي، وبوصلة لا تزال – رغم العتمة – تشير إلى أفق جديد.

وجهات نظر

الريـــاض حيث تُنسَــج الخيــوط... وكردفان حيث يُختَبرُ الصبر
عثمان فضل الله 13-16

تهريب المخدرات.. الوجه غير المرئي لبنية السلطة المفككة
حيدر المكاشفي 17-19

المجتمع المدني في سودان ما بعد الحرب: أدوار تتجدّد ومسؤوليات تتعاظم
محمد الأمين عبد النبي 20-23

من الفوضى إلى الاحتراف إعادة هندسة القطاع الأمني والعسكري في السودان 4-1
د. عصام الدين عباس احمد 30-32

زيارة البرهان إلى الرياض.. دلالات التوقيت وحدود الممكن السياسي
إبراهيم هباني 33-34

استيلاء قوات الدعم السريع على حقل هجليج: قراءة اقتصادية-فنية لتداعياته على السودان وجنوب السودان
عمر سيد أحمد 35-37

استمرار فشل المبادرات للحلول السلمية واخرها مبادرة الرباعية الدولية هل السودان في طريقه للتقسيم
طاهر المعتصم 38-39

جون قرنق - الفارس الذي سقط على أعتاب «السودان الجديد»
أحمد عثمان محمد المبارك 42-43

حين نطقت العدالة باسم دارفور الحكم على علي كوشيب بالسجن عشرين عامًا
أحمد الليثي 44-45

الغلاف

تقرير
تبعثر خريطة السيطرة والنفوذ هل ترسم واقعًا جديدًا؟
4-6

تقرير
«المدللون».. من قاعات برج الاتصالات.. إلى مقر الشركات
7-12

تقرير
ديسمبـــــر بين ظلال البنادق وذاكرة السلمية

24-26

تقرير
سلام النفط وحرب الوطن.. كيف نجت هجليج وليـس النـاس.!

27-29

تقرير
النفط أهم من الدم: هجليج تفضح قيادة الحرب وصفقاتها

40-41

تقرير
ترامب قد يجعل أفريقيا عظيمة مرة أخرى دون أن يدري

46-50

غد جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

ثقافة

من دون دعوة... إلى قلب الحدث
الشَّاعِر سيد أحمد على بلال يُشرِّفُ معرض الشَّارقة ويلمعُ في سماءِ أبوظبي
60-65 محمّد خلف

إبداعيَّة سيدأحمد بلال مِداد الخُضرة ورحيق الفِطنة
66-70 لمياء شمّـت

ريــاضة

مجموعة مشتعلة.. صقــور الجديــان ضـد الكبــار.. الحلم يبـــدأ فــي المغـــرب 2025
74-75

تبعثر خريطة السيطرة والنفوذ
هل ترسم واقعًا جديدًا؟

ملخص

يشير التقرير إلى أن سيطرة قوات الدعم السريع على دارفور وغرب كردفان، مع تعثر الوساطات الدولية، أدت إلى تبعثر خريطة النفوذ العسكري، وفتحت الطريق لإعادة رسم الواقع الميداني بالقوة، في ظل تصعيد يعتمد على السلاح والمسيرات، لا على الحلول السياسية.

خبراء يرون أن التطورات الأخيرة توسّع مسرح العمليات على امتداد شاسع من الحدود الليبية حتى جنوب السودان، مع بروز ملامح "حدود أمر واقع" تتمحور حول سلطتين متنافستين في بورتسودان ونيالا، بما ينذر بانقسام فعلي للبلاد.

برز ملف هجليج النفطي كعقدة استراتيجية، بعد إعلان انتشار جيش جنوب السودان لتأمين الحقل وفق اتفاق ثلاثي، عقب سيطرة الدعم السريع عليه وانسحاب الجيش السوداني، ما أضفى أبعادًا عسكرية واقتصادية وسياسية معقدة على الصراع.

تحذر التحليلات من أن مكاسب الدعم السريع عززت قدرته على الإمداد والمناورة ورفعت معنوياته، مع سعيه للتقدم نحو الأبيض وتهديد العمق الاستراتيجي للدولة، ما يفرض على الجيش السوداني تسريع عملياته لتفادي ترسيخ واقع يقود إلى دولتين بحكم الأمر الواقع.

في أعقاب سيطرة قوات «الدعم السريع» على كامل ولايات دارفور وولاية غرب كردفان، وتبعثر خريطة السيطرة والنفوذ للأطراف المتقاتلة، وتعثر جهود الوساطة الدولية، فإن كرة لهب الحرب في طريقها لترسم من جديد الأوضاع العسكرية والميدانية وإعادة ترتيب مناطق النفوذ عبر فوهة البندقية والمسيرات الانتحارية.

وحسب خبراء عسكريون وسياسيون تحدثوا لـ«أفق جديد»، فإن التطورات العسكرية الجديدة، ستؤدي إلى إزدياد المواجهة في مسرح العمليات الممتد من المثلث الحدودي الواقع بين السودان وليبيا إلى الحدود مع دولة جنوب السودان بما يزيد عن 1500 كيلومتر وبعمق ما يقارب الـ 1000 كيلومتر من غرب الأبيض إلى الجنينة، وبروز ملامح حدود دولية أو على الأقل حدود أمر واقع بدأت تتشكل لتتمحور حول حكومتين في بورتسودان ونيالا.

وفي 10 ديسمبر الجاري أعلن جيش دفاع شعب جنوب السودان، بدء انتشاره لتأمين حقل هجليج النفطي، في أعقاب اتفاق ثلاثي بين رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، ورئيس دولة جنوب السودان سلفا كير ميا رديت، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو.

وفي 8 ديسمبر الجاري، أعلنت قوات «الدعم السريع» سيطرتها على بلدة هجليج النفطية بولاية غرب كردفان بعد أن أخلى الجيش السوداني مواقعه الدفاعية هناك وانسحب داخل أراضي دولة جنوب السودان حيث جُرّد من السلاح.

وقال رئيس هيئة أركان جيش دفاع شعب جنوب السودان، بول نانق، في تصريحات صحفية من داخل حقل هجليج في الأراضي السودانية إن «اتفاقًا ثلاثيًا بين سلفاكير والبرهان وحميدتي وراء دخول جيش دفاع شعب جنوب السودان إلى هجليج».

وأوضح أن الاتفاق نص على انسحاب الجيش وخروج الدعم السريع من المنطقة، وأكد أن الهدف من الاتفاق هو ضمان عدم حدوث تخريب في المنشآت النفطية.

وأشار إلى أن قوات الدعم السريع ستنسحب إلى خارج المنطقة على أن يتولى جيش دفاع شعب جنوب السودان حماية المنشآت من أي تخريب.

ازدياد المواجهة في مسرح العمليات

يقول الفريق أول ركن محمد بشير سليمان، وهو الناطق الرسمي الأسبق للقوات المسلحة والخبير العسكري والاستراتيجي. إن «الانتصارات التي حققتها مليشيا الدعم السريع من استيلائها على مدينة الفاشر، ثم من بعدها السيطرة على مدينتي بابنوسة وهجليج بأبعادهما الاستراتيجية، ستؤدي إلى ازدياد المواجهة في مسرح العمليات الممتد من المثلث الحدودي الواقع بين السودان وليبيا إلى الحدود مع جنوب السودان وبما يزيد عن 1500 كيلومتر وبعمق ما يقارب الـ 1000 كيلومتر من غرب الأبيض إلى الجنينة، وذلك ما يزيد من تعقيدات وتكاليف هدف التحرير الكامل للأراضي السودانية من المليشيا والذي حدده القائد العام للجيش السوداني من حيث الوقت، ومتطلبات القوات المقاتلة من حيث حجم القوات، والإمداد اللوجستي وتأمين الاحتياطيات».

وأوضح سليمان في حديثه لـ«أفق جديد»، أن «هذه الانتصارات مقرونة مع الانتصار الاستراتيجي لمليشيا الدعم السريع باحتلالها لمدينة الفاشر اكسبتها حقلًا واسعًا في ميدان المناورة العسكرية في مجال التخطيط للقتال وتحركات القوات».

وأضاف: «لاشك أن هذه الانتصارات قد وفرت للمليشيا منطقة تتوفر فيها العنصر البشري لتأمين الإمداد بالمقاتلين بحسبان أنها تمثل الحاضنة المجتمعية لمليشيا الدعم السريع ، وأمنت هذه السيطرة بعدًا سياسيًا لحكومة تأسيس مربوطًا بالمساحة الأرضية، التقاء بمنطقة جبال النوبة حيث الاقتراب من الحركة الشعبية شمال لعبد العزيز الحلو ، الشريك في حكومة تأسيس، وبما يحفز لمزيد من العمليات».

وتابع: «أيضا لا يمكن إغفال الأثر الاقتصادي الذي حققته مليشيا الدعم السريع بالاستيلاء على حقل هجليج بتداعياتها السلبية على حكومة السودان ودولة جنوب السودان، وذلك ما يتطلب تنسيقًا أمنيًا واقتصاديًا بينهما لمعالجة الآثار السالبة لهذه السيطرة».

حدود الأمر الواقع تمهيدا لتخلق دولتين

من جهته يقول الكاتب والمحلل السياسي، أنور سليمان، إن «التصعيد الأخير ومع تعثر جهود الوساطة

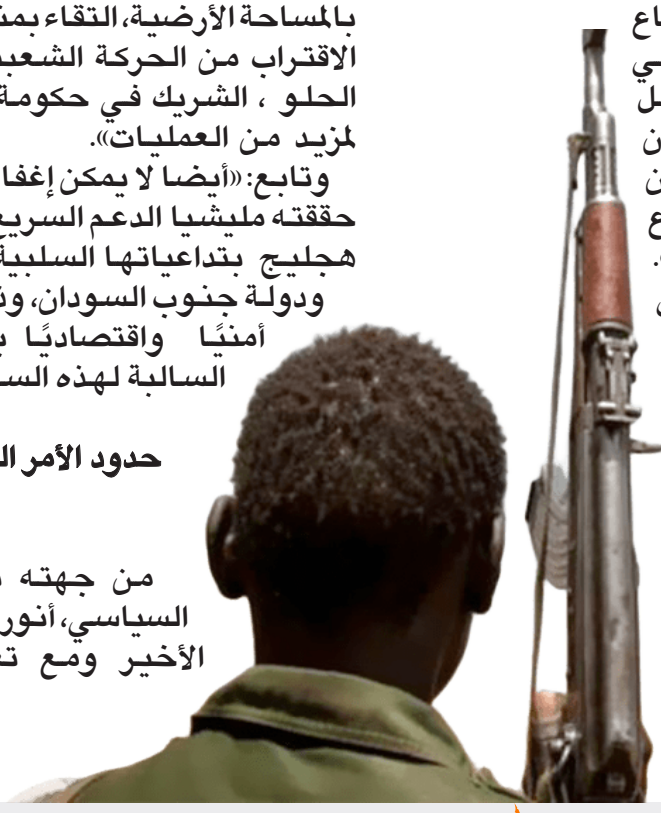

الرباعية وعدم حدوث تأثير بعد لدخول الرئيس الأمريكي بثقله على خط الوساطة؛ فإن كرة الحرب يتوقع أن تنتقل إلى مناطق نفوذ عبد العزيز الحلو (جبال النوبة) وتحديدًا كادقلي حيث الفرقة 14 والدلنج، ثم إلى أبو جبيهة وشرق كردفان وذلك بغرض تضييق الخناق على العاصمة الكردفانية (الأبيض) حيث الفرقة 5».

وأضاف سليمان في حديثه لـ«أفق جديد»: «باكتمال ذلك (سيطر المليشيا على كامل إقليمي دارفور وكردفان) تكون خطوط التماس و(الجبهة أكثر وضوحًا وتكون ملامح (حدود) دولية أو على الأقل حدود أمر واقع بدأت تتشكل وتتمحور حول حكومتين (حكومة الأمل في بورتسودان وحكومة تأسيس في نيالا) تمهيدًا لتخلق دولتين».

تهديد العمق الاستراتيجي

الخبير العسكري، محمد بشير سليمان رأى أن من «أهم المكاسب التي حققتها مليشيا الدعم السريع من هذه الانتصارات أن اصبحت طرق امدادها بمتطلبات القتال ميسورة، وأكثر أمانًا إمدادًا لقواتها في مناطق القتال شرقًا، حتى تخوم الخط العملياتي الممتد من مدينة الدبيبات الاستراتيجية جنوبا والممتد شمالًا إلى مدينة النهود، وما بعدها وصولًا إلى مناطق ولاية شمال دارفور عند حمرة الشيخ، وأم بادر وسودري، حيث يتم إمداد مليشيا الدعم السريع المنفتحة عند مدينة بارا، وعلى امتداد المنطقة الشرقية الواقعة على طريق الصادرات وصولًا حتى مدينة جبرة التي تبعد عن ولاية الخرطوم غربًا بحوالي 200 كيلو متر، وحيث ينتشر العدو في هذه المنطقة بحسب أنها هدف استراتيجي يتطلب المحافظة عليه في هذا العمق الذي يهدد الأمن القومي السوداني في عمقه كثيرًا».

وقال: «بحسب نتائج الانتصارات العسكرية التي سبق ذكرها، فلا شك أنها تنعكس إيجابًا على الروح المعنوية للمليشيا، تحفيزًا للقتال تحقيقًا لمزيد من الانتصارات، وذلك ما على القيادة العسكرية السياسية للجيش السوداني التخطيط لإجهاضه مع تسريع العمليات كسبًا للوقت تحقيقًا للهدف الاستراتيجي العسكري السياسي».

وأضاف: «بناء على ما جاء في أعلاه فإن سيناريوهات ما جاء بحسب ما تم ذكره تتمثل في أدناه من قبل الدعم السريع استفادة من النتائج التي تحققت لمليشيا الدعم السريع ، ورغبة من الداعمين له خاصة الإمارات المتحدة التي يقاتل وكالة عنها: التخطيط و بأسبقية الأهداف مع اعتبار عامل الوقت للوصول لمدينة الأبيض الاستراتيجية والسيطرة عليها، وهذا حساب عملياتي محض، لا يسبقه هدف آخر وفق المفهوم العسكري، بحساب أن السيطرة على مدينة الأبيض يحقق مجموعة أهداف عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، تنعكس سلبًا على الأمن القومي السوداني تهديدًا لعمقه حيث القرب من العاصمة القومية».

وتابع، «إذا اعتبرنا سيطرة الدعم السريع على المنطقة شرقا في ولاية غرب كردفان حتى الدبيبات بموقعها الاستراتيجي حيث تشكل سيطرة دائرية على مسرح العمليات غرب وجنوب غرب الأبيض، بالسيطرة على طريق الأبيض، الدبيبات، الدلنج، كادقلي، لاشك أن هذا المسلك سوف يؤدي إلى سقوط مدينتي الدلنج، كادقلي دون قتال بحسب المفهوم العسكري، خاصة إذا تقرب العدو لهاتين المدينتين وناوشهما فقط دون قتال، خاصة مع انفتاح قوات الحركة الشعبية شمال بقيادة الحلو تهديدا للمدينتين، وذلك ما يجب أن تتنبه له القوات المسلحة السودانية تسريع لعملياتها الكلية والتي من بينها العمليات على محور الأبيض كازقيل الحمادي الدبيبات الدلنج كادقلي لتطهيره وصولا لمدينة كادقلي».

لافتا إلى أن «العدو يسعى للمحافظة على مدينة بارا وانفتاحه بالمنطقة شرقها وشمال شرقها لتأمين وجوده في عمق ظهر وعمق القوات المسلحة حيث القرب من الخرطوم مسافة وهذا ما يتطلب من القيادة العسكرية السياسية الالتفات له تطهيرًا للمنطقة، ولا شك أن خطوة كهذه سوف تزيل عامل الدهشة والاستغراب الذين يحيطان ليس بالمخططين العسكريين ولكن بالمواطن العادي الذي تترد في ذهنه الكثير من الأسئلة التي يفرضها الواقع غير المنطقي »

وختم الخبير العسكري بالقول: «لاشك أن السيناريوهات المتوقعة من مليشيا الدعم السريع تنطلق من الهدف السياسي العسكري للمدعوة حكومة تأسيس والتي حددته في أنها تهدف لحكم السودان، وذلك ما يتم بناء عليه سقف ومسار العمليات العسكرية لمليشيا الدعم السريع . فهل تخرج القوات المسلحة من حالة الهدوء والبيات والاسترخاء العملياتي، غير مدركة الأسباب، وبما انعكس سلبًا على الاستنفار وتعبئة المقاومة الشعبية ، والذي أصبح مظهرًا مألوفًا في الكثير من ولايات السودان التي حسب أهلها أن الحرب قد انتهت، وهي ما زالت الأقرب من أي توقع، وذلك ما يفرض الإعداد والاستعداد والحذر».

الحلقة «3»

من قاعات برج الاتصالات .. إلى مقر الشركات «المدللون»

ملخص

تستعرض الحلقة الثالثة من «المدللون» انتقال جهاز الأمن السوداني من تدريب كوادر تقنية داخل برج الاتصالات إلى إنشاء وحدة أمن رقمي متكاملة، مزوّدة ببرمجيات تجسس متقدمة وبنية تحتية قادرة على اختراق الأجهزة ومراقبة الاتصالات وجمع البيانات. ومع تصاعد الاحتجاجات مطلع العقد الثاني من الألفية، تحوّل الفضاء الإلكتروني إلى ساحة مركزية للسيطرة الأمنية دون الحاجة لوجود ميداني مباشر.

تشير الحلقة إلى أن توجيه عمر البشير في 2011 بتوسيع كهرباء الريف بحجة تمكين الإنترنت، كان في جوهره مدخلاً لمحاربة المعارضة على فيسبوك، ومهّد لتأسيس كتيبة الجهاد الإلكتروني كذراع رقمي للنظام. ومنذ ذلك الحين، أصبح الإنترنت ميدان صراع معلوماتي، تُدار فيه حملات التضليل، وبناء السرديات، ورسم الخرائط البشرية للناشطين.

تكشف تقارير Citizen Lab وتسريبات Hacking Team عن حصول السودان على برنامج التجسس المتقدم RCS، واستخدامه بين 2011 و2014 عبر خوادم محلية مرتبطة بشركة Vision Valley، مع تداخل واضح مع MAXNET وكيانات تقنية أخرى. وتبرز شخصية مرتضى مكي كنقطة تقاطع مركزية في هذه الشبكة، بما يعكس تداخلاً بين القطاع التقني الخاص والأجهزة الأمنية.

توضح الحلقة أن التجسس الرقمي لم يكن مجرد نشاط تضليلي، بل منظومة مراقبة شاملة استُخدمت لتتبع الناشطين، واختراق أجهزتهم، وربطها بالقمع الميداني، خاصة خلال احتجاجات سبتمبر 2013 وقطع الإنترنت. وتخلص إلى أن هذه البنية استمرت حتى بعد سقوط البشير، ما يجعل الفضاء الرقمي في السودان ساحة مراقبة دائمة وأداة للسيطرة السياسية.

الحلقة الثالثة

«مجاهدو الاسافير» ..
إعداد البنية التحتية و الترتيبات اللوجستية

أفق جديد

عقب انتهاء الدورات المكثفة داخل برج الاتصالات لمجموعات مختارة من خريجي التخصصات التقنية، انتقل جهاز الأمن السوداني سريعاً من التدريب إلى التنفيذ، وبدأ في بناء وحدة أمن رقمي مزوّدة بأحدث التقنيات، ووفّرت المؤسسة تجهيزات متقدمة تشمل برمجيات تجسس عالية التطور، وشبكات داخلية آمنة، وأجهزة تحكّم عن بُعد، ما منحها القدرة على اختراق الأجهزة، مراقبة الاتصالات، وجمع وتحليل البيانات بكفاءة كبيرة، ومع بدايات العقد الثاني من الألفية وتصاعد الاحتجاجات، أدرك جهاز الأمن أن عملية السيطرة على الفضاء الإلكتروني باتت واجبة، فاستكمل هذا المسار عبر شراء برمجيات تجسس تمنح وصولاً كاملاً إلى أجهزة الناشطين والمعارضين للنظام، بحيث يمكّن عناصره من جمع المعلومات ويرسم الخرائط البشرية دون الحاجة الى وجود ميداني مباشر

نتلمس في هذه الحلقة التاريخ الفعلي لنشأة «الكتيبة الإلكترونية»، ونستكشف الأدوات والبرامج والجهات الخارجية التي استعان بها النظام، مستندين على تقارير و وثائق منشورة وتحقيقات تقنية دولية أبرزها تقارير Citizen Lab.

كهرباء الريف..

في فبراير 2011، وجّه الرئيس السوداني عمر البشير حكومته بتكثيف جهود كهرباء الريف، مُبرراً ذلك بتمكين المواطنين من استخدام الإنترنت، لكن الهدف الخفي كان محاربة المعارضة عبر فيسبوك. ويُعد هذا التصريح مؤشراً مبكراً على وعي النظام المتنامي بخطورة الفضاء الرقمي، ورغبته في إنشاء ذراع دعائي -أمني -رقابي يسيطر على المعلومات ويُوجّه الرأي العام.

وشكل هذا التوجيه التمهيد لتأسيس منظومة تأثير سياسي عبر الإنترنت، والتي تجسّدت لاحقا في إطلاق كتيبة الجهاد الإلكتروني في نفس العام، لتصبح شبكة الكتيبة الذراع التنفيذي الرقمي للنظام، ومنذ ذلك الوقت تحوّل الإنترنت إلى ساحة حرب معلوماتية مفتوحة بين النظام والمعارضة، حيث بدأ الصراع على السيطرة على المحتوى الرقمي وبناء السرديات، وتوجيه الرأي العام، وتجميع الخرائط البشرية للناشطين والمعارضين.

كتيبة الجهاد الإلكتروني

في مطلع عام 2011 أيضاً، أنشأ جهاز الأمن السوداني وحدة عمليات رقمية متخصصة حملت اسم «كتيبة الجهاد الإلكتروني»، لتكون ذراع النظام في الفضاء الرقمي، وقد كُلّفت هذه الوحدة بتنفيذ مهام مزدوجة تشمل تعقب المعارضين على وسائل التواصل، وإطلاق حملات منظمة لتشويه الحقائق حول أي نشاط معارض، وذلك عن طريق بث «المعلومات المضللة»، إضافة إلى اختراق صفحات ومنصات شخصيات معارضة والتجسس على أجهزة الناشطين عبر الهواتف والحواسيب.

وبرغم تجهيزها بمكاتب مكيفة وشبكات اتصال آمنة، كشفت مصادر مطلعة لـ» أفق جديد» أن الكتيبة كانت تفتقر إلى البرامج التقنية المتقدمة القادرة على تنفيذ عمليات اختراق نوعية، وهذا النقص دفع الجهاز في ذلك الوقت إلى البحث عن برمجيات تجسس تجارية عالية التطور تُباع حصرياً للحكومات، في محاولة لتعزيز قدرته على مراقبة المجال العام.

التدريب الإيراني

أظهرت إفادات صحافية نشرت في نوفمبر 2013 للضابط المنشق عن جهاز الأمن «مبارك أحمد الباندير» أن الجهاز كان يمتلك قدرات متقدمة على مراقبة الاتصالات، بما يشمل الهواتف المحمولة والرسائل النصية والبيانات الرقمية، وذلك نتيجة تدريب متخصص تلقاه ضباطه من خبراء إيرانيين داخل معسكرات سرية. وأكد الباندير أن هذا التدريب لم يقتصر على الجوانب النظرية، بل شمل أدوات وتقنيات عملية للتحكم في شبكات الاتصالات،

والوصول إلى بيانات المشتركين، وتحديد مواقعهم بدقة، بما يسمح للجهاز بتنفيذ عمليات تتبع ورصد دقيقة لأهداف سياسية وعسكرية. وقد ساهم هذا التعاون الإيراني بحسب إفادات تحصلت عليها « افق جديد» من مختصين في رفع مستوى التجسس الرقمي داخل السودان، وجعل من جهاز الأمن قوة مراقبة متقدمة، قادرة على التدخل في حركة المواطنين ومراسلاتهم داخل الشبكة العنكبوتية، بما يعكس درجة عالية من السيطرة على البيئة المعلوماتية، بعيداً عن أي رقابة مؤسسية أو قانونية.

صفقات تقنيات التجسس

بحسب التسريبات والوثائق الصادرة عن شركة هاكينك تيم (Hacking Team) الإيطالية، قامت حكومة السودان بشراء برنامج نظام التحكم عن بعد (Remot Control Systm/RCS) المتقدم للتجسس، وهو أحد أقوى برامج التجسس التجارية على مستوى العالم، ويمنح هذا البرنامج المستخدم القدرة على التحكم الكامل في الأجهزة المستهدفة، بما يشمل الحواسيب والهواتف الذكية، وتمكينه من مراقبة الاتصالات، جمع الملفات، وتتبع نشاط المستخدمين دون علمهم، ما جعله أداة أساسية في تعزيز قدرات كتيبة الجهاد الإلكتروني على التحكم في الفضاء الرقمي للمعارضين والناشطين.

في 17 فبراير 2014، أصدر معمل سيتزن (Citizen Lab) تقريره الاستقصائي بعنوان: رسم خريطة برمجية التجسس غير القابلة للتتبع، «Mapping Hacking Team's 'Untraceable' Spyware»، كاشفاً أحد أخطر ملفات المراقبة الرقمية التي نفّذها جهاز الأمن السوداني، وقد مثّل التقرير أول توثيق خارجي يربط بين الخرطوم واستخدام برمجيات التجسس المتقدمة التي حصل عليها النظام من شركة هاكينك تيم «Hacking Team» الإيطالية.

البنية التحتية

أظهر التقرير أن برنامج التحكم عن بعد، (Remot Control System/ RCS) كان قيد الاستخدام في السودان منذ 14 ديسمبر 2011 وحتى 12 يناير 2014، وهي فترة شهدت احتجاجات واسعة، وتنامياً لنشاط المعارضين على الإنترنت، وتمكّن الباحثون من تتبّع وجود ثمانية خوادم كانت تعمل كمنصات تحكم وتشغيل للبرنامج، جميعها تقع داخل نطاق عناوين شركة فيشن فالي (Vision Valley) بين: 41.78.109.88 – 41.78.109.95، ومسجّلة باسم شخص يدعى «مرتضى مكي».

وجود هذه الخوادم داخل نطاق شركة فيشن فالي (Vision Valley) -التي يقع مقرها في المنشية، الخرطوم (مربع 25، مبنى 374)- يشير إلى وجود علاقات وثيقة تربط الشركة مع جهاز الأمن السوداني، وتوفر الشركة خدمات تشمل: حلول التحكم عن بعد، التشفير، وتهيئة البنية الإلكترونية

الحكومية.

كما ربطت تقارير استقصائية سابقة الشركة بصفقات غامضة في إطار خطة حزب المؤتمر الوطني للسيطرة على مشروع الجزيرة، ما يعزز فرضية تورطها في عمليات تتجاوز دورها التجاري إلى لعب دور مباشر في تمكين أجهزة الأمن من أدوات الرقابة والتجسس الرقمية.

ووفقا لهذه المعطيات، فقد كشف تقرير سيتزن لاب (Citizen Lab) بوضوح عن البنية التقنية السرية التي اعتمدها النظام السوداني لتعقّب الناشطين، وربط بين أدوات التجسس المتقدمة، والخوادم المحلية، والشركات الوسيطة، في أول دليل تقني قابل للتحقق حول النشاط السري لوحدة الأمن الرقمي خلال تلك الفترة.

شركة واحدة بوجهين

تحمل الوثائق التجارية والمصادر العامة دلالة واضحة على أن شركة ماكس نت (MAXNET Wireless Broadband) في السودان لها جذور مرتبطة بشركة فيشن فالي المحدودة (Vision Valley Ltd)، حيث تشير صفحات تعريف الشركات ودلائل الأعمال مثل بيز ميدل إيست (BizMiddleEast)، إلى أنها كانت تُعرف سابقاً باسم فيشن فالي المحدودة Vision Valley Ltd قبل أن تعيد تنظيم اسمها في السوق السوداني في نهاية 2014. وهذا التحول يؤكد أن MAXNET هي استمرار أو إعادة تسمية للكيان التجاري السابق، مع الاحتفاظ بنفس خطوط النشاط في خدمات الإنترنت اللاسلكي والبنية التحتية للشبكات.

كشفت مراجعة السجلات التقنية، التي اجراها فريق « افق جديد » لملفات الشركات العامة، وبيانات WHOIS، عن ظهور اسم مرتضى مكي كنقطة مشتركة بين ثلاث جهات رئيسية تعمل في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا في السودان: (فيشن فالي، ماكس نت، سايبر تكنولجي) Vision Valley، MAX NET، وCyber Technology. ويظهر مكي في سجلات AFRINIC الخاصة بإدارة شبكة ماكس نت MAX NET، كما يرتبط اسمه بهيكل الصيانة الفني (maintainer) الذي يظهر ضمنه اسم فيشن فالي Vision Valley في سجلات ASN. في الوقت نفسه، يعرّفه موقع Decypha كشريك مؤسس والرئيس التنفيذي لشركة سايبر تكنولجي Cyber Technology.

رجل عند تقاطع الشبكات

يُعد مرتضى مكي واحداً من أبرز المهندسين وروّاد الأعمال الذين تم استقدامهم كخبراء وشكّلوا العمود الفقري للبنية التحتية الرقمية السرية في السودان خلال العقدين الأخيرين، فقد جمع بين خبرة تقنية عميقة اكتسبها من عمله في شركات اتصالات كبرى في الولايات المتحدة والخليج، وبين دور مباشر في المؤسسات التي تدير أهم موارد الإنترنت في السودان.

عمل مكي كمدير هندسة بروتوكولات الإنترنت (IP Engineering Manager) في فيشن فالي Vision Valley، الشركة التي تظهر في صلب إدارة أجزاء حساسة من موارد الشبكات المرتبطة بـ MAXNET، قبل أن يؤسس لاحقاً Syber Group ويصبح رئيسها التنفيذي، مانحاً نفسه موقعاً فريداً يجمع بين إدارة خدمات الدفع والتجارة الإلكترونية من جهة، والإشراف على طبقات هندسية متصلة بالبنية التحتية للشبكات من جهة أخرى.

هذا المسار يجعل من مكي نقطة التقاء مركزية بين Vision Valley و MAXNET و Syber Grou -ثلاث شركات تُظهر الوثائق والسجلات الفنية أنها تعمل بتداخل واضح في إدارة عناوين خدمات الإنترنت IP، والحلول الرقمية، وبالنظر إلى الدور الذي لعبته هذه المنظومة في تطوير وتشغيل أدوات الاتصال والخدمات الرقمية في البلاد، يصبح موقع مكي جزءاً حاسماً في فهم كيف تشكّلت البنية الرقمية التي جرى لاحقاً توظيفها لصالح أجهزة الأمن عبر سلسلة من الكيانات التقنية المتشابكة التي يعمل فيها الأشخاص أنفسهم بأسماء شركات مختلفة، لكن عبر بنية واحدة.

هذا التداخل بين الأدوار التقنية والإدارية، عبر شركات مختلفة ظاهرياً، يشير إلى وجود شبكة تشغيل واحدة تتقاسم البنية التحتية وتعمل تحت إدارة أشخاص محدودين. ومثل هذا التكوين الذي يجمع بين مزود إنترنت محلي، وشريك تقني إقليمي، وشركة تكنولوجيا محلية، هو نمط شائع في المشروعات المرتبطة بالاتصالات الحساسة أو التطبيقات الأمنية الحكومية، خاصة في السودان خلال السنوات الماضية.

RCS.. التجسس الكامل بلا أثر

برنامج Remote Control System (RCS) المملوك لشركة Hacking Team يمنح جهاز الأمن السوداني قدرة غير مسبوقة على السيطرة الرقمية على الأجهزة المستهدفة. فمن خلال هذا البرنامج، يستطيع المشغّل تشغيل الكاميرا والميكروفون عن بُعد لمراقبة كل ما يحدث حول الضحية، كما له القدرة على قراءة كل ما

يُكتب على لوحة المفاتيح، ونسخ الملفات ومراجعة المستندات المطبوعة، بالاضافة إلى مراقبة المحادثات والتفاعلات الرقمية بشكل كامل، واختراق الهواتف الذكية بأنظمة: BlackBerry ،iOS، وAndroid، وهذا يجعله قادر على متابعة مئات الآلاف من الضحايا في وقت واحد، والعمل دون أن يترك أي أثر يُمكن اكتشافه بواسطة برامج الحماية التقليدية.

تجعل هذه القدرات أي ضحية مكشوفة بالكامل أمام المشغّل، ما يحوّل جهاز الأمن السوداني إلى منصة مراقبة متكاملة وقادرة على التحكم الكامل في النشاط الرقمي للمعارضين والناشطين.

كيف يتم اختراق أجهزة الناشطين؟

اعتمد جهاز الأمن السوداني على عدة أساليب خداعية لنشر برمجية RCS وسط الناشطين والمعارضين، مستفيداً من ضعف الوعي الأمني الرقمي آنذاك، وكانت أبرز طرق الإصابة تتمثّل في دمج الشيفرة الضارة داخل ملفات Word تبدو طبيعية تماماً، وتشمل مستندات تحمل أسماء مألوفة مثل: scandale.doc، veryimportant.doc، رسالة الكوفحي.doc، Biglietto Visita.doc، و إماراتي مظلوم. doc. وبمجرد فتح هذه المستندات، تُفعّل البرمجية ملفاً تنفيذياً مخفياً يقوم بتثبيت RCS دون أن يشعر المستخدم.

كما انتشرت العدوى عبر وسائط التخزين المحمولة مثل USB، أسطوانات CD، وذاكرة الكاميرات حيث يكفي أن يفتح الضحية الملف لمرة واحدة لتمكين السيطرة الكاملة على جهازه، إضافةً إلى ذلك، برزت شكاوى واسعة وسط الناشطين من حدوث «أعطال غامضة» في أجهزتهم بعد استعادتها من جهاز الأمن عقب المصادرة، ليتبيّن لاحقاً أن تلك الأعطال كانت نتيجة زرع RCS داخل الأجهزة قبل إرجاعها، ما مكّن الجهاز من تحويلها إلى أدوات تجسس

تعمل عن بُعد.

(RCS) في سبتمبر 2013

أشار تقرير سيتزن لاب Citizen Lab الصادر في أكتوبر 2013 إلى وجود علاقة محتملة بين استخدام جهاز الأمن السوداني لبرنامج RCS وعمليات استهداف وقتل المتظاهرين خلال احتجاجات سبتمبر 2013. ويستند التقرير إلى معطيات تقنية وسياقية أظهرت أن النظام لم يكتف بالمراقبة الرقمية، بل استخدمها كأداة لتحديد مواقع الناشطين، ومتابعة تحرّكاتهم، وتعطيل قنوات الاتصال بينهم.

وبحسب التقرير نفسه، أقدم النظام السوداني في 25 سبتمبر 2013 على قطع خدمة الإنترنت بالكامل في أنحاء البلاد، وهي خطوة غير مسبوقة في ذلك الوقت، هدفت إلى شل التنسيق بين المحتجين ومنع نشر الصور والفيديوهات التي توثق عمليات القمع والقتل. وقد تزامن هذا الإجراء مع تصاعد العنف الميداني ضد المتظاهرين.

الممارسات القمعية المرتبطة بالاختراق

وثّقت تقارير عدة صادرة عن منظمات حقوقية سودانية ودولية سلسلة من الممارسات القمعية الرقمية التي مارستها أجهزة الأمن السودانية ضد الناشطين والمعارضين، وتشمل: مصادرة الحواسيب عند الاعتقال، إجبار المعتقلين على كشف كلمات المرور الخاصة بحساباتهم، أو اختراق حسابات المعارضين على منصات التواصل والبريد الإلكتروني، بالاضافة إلى متابعة المراسلات الخاصة وجمع المعلومات الشخصية، واستغلال البيانات الرقمية لابتزاز الناشطين والضغط عليهم بغرض توظيفهم لصالح جهاز الأمن.

استمرت هذه الممارسات بشكل متقطع حتى إسقاط نظام البشير في 2019، قبل أن تُعاد لاحقاً بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، على يد مكونات النظام القديم، ما يشير إلى أن المنظومة الأمنية الرقمية أصبحت أداة دائمة للسيطرة على المعارضة واستهداف الحريات المدنية في السودان.

ماذا يعني ذلك اليوم؟

تكشف هذه الوقائع أن النظام السوداني كان من أوائل الحكومات الإفريقية التي استخدمت برامج تجسس سيادية على نطاق واسع، وأن الاختراق الرقمي للمعارضين أصبح استراتيجية مؤسسية مدروسة اعتمدت فيها الدولة على شركات أجنبية متخصصة لتوفير البرمجيات والخبرات التقنية، كما توضح الحقائق أن "الكتيبة الإلكترونية" لم تكن حسابات تضليل على الإنترنت فحسب، إنما جزء من منظومة تجسس متكاملة تضم مراقبة، تحليل، وتوجيه الحركة المدنية والسياسية. واستمر عمل هذه المنظومة حتى بعد إسقاط البشير في 2019، حيث انتقلت أدواتها وأساليبها بين جهات مختلفة داخل الدولة وخارجها، ليظل الفضاء الرقمي في السودان تحت المراقبة والتحكم.

المراجع المستخدمة (روابط مباشرة):

تقارير Citizen Lab:

* Mapping Hacking Team's Spyware – 2014
https://citizenlab.ca/2014/02/mapping-hacking-teams-untraceable-spyware/
* Hacking Team Sudan Report – Background
https://citizenlab.ca/tag/sudan/
* Sudan Internet Shutdown – September 2013
https://citizenlab.ca/2013/10/internet-shutdown-sudan-september-2013/

تسريبات Hacking Team (2015 leak):
https://wikileaks.org/hackingteam/emails/

تقارير صحفية دولية حول نشاط Hacking Team:
* The Guardian – «Hacking Team spyware used in Sudan»
* Wired – "Inside Hacking Team's Government Spy Tools"

صفحات تعريف الشركات ودلائل الأعمال مثل BizMiddleEast & whois

- https://www.bizmideast.com/SD/maxnet-015-521-2222?utm_source=chatgpt.com
https://mzl.la/43doGMX
- https://whois.ipip.net/AS37211/41.78.108.0/22?utm_source=chatgpt.com
https://mzl.la/43doGMX
- https://www.decypha.com/ar/people-list/%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%B6%D9%89-%D9%85%D9%83%D9%8A-369016%83%D9%85%D9%%D9 89-%85%D8%B1%D8%AA%D8%B6%D9%D9 8A-369016%83%D9%85%D9%%D9
- https://www.linkedin.com/in/murtada-makki?utm_source=share&utm_campaign=share_via&utm_content=profile&utm_medium=android_app

الريـــاض حيث تُنسَـــج الخيـــوط... وكردفان حيث يُختَبَر الصبر

عثمان فضل الله

ملخص

يتناول المقال توازي مسارين متناقضين في الأزمة السودانية: مسار عسكري مشتعل في كردفان، ومسار سياسي هادئ يجري في الرياض خلف أبواب مغلقة. اللقاء الثالث بين الفريق أول عبد الفتاح البرهان والمبعوث الأمريكي مسعد بولس لم يكن حدثًا بروتوكوليًا، بل محطة مفصلية تعكس إدراكًا متزايدًا بأن الحرب دخلت طور الاستنزاف، وأن إدارتها سياسيًا أصبحت ضرورة ملحّة.

يشير إلى أن ما يميز لقاء الرياض صمته المتعمد وغياب أي إعلان رسمي، في إشارة إلى انتقال النقاش من العناوين العامة إلى التفاصيل الثقيلة. السعودية، وفق مصادر مطلعة، تتحرك ضمن تنسيق مع دول الرباعية، وتدفع بمسار وساطة غير معلن، بطيء لكن متماسك، يراهن على إنهاك أطراف الحرب وضيق خياراتهم.

كما يشير الكاتب إلى أن كردفان تبرزكقلب الصراع المفتوح: سيولة ميدانية، تنازع على الزمن والموارد، وتصاعد أهمية مناطق النفط مثل هجليج، ما حوّل الإقليم إلى عقدة إقليمية تتجاوز بعدها المحلي. لا حسم عسكريًا، بل رجحان مؤقت للقوة، فيما يدفع المدنيون كلفة حرب استنزاف طويلة، بالنزوح وانهيار الخدمات وتفكك الأمان اليومي.

يخلص الكاتب إلى أن ما يجري في الرياض هو الوجه السياسي لما يحدث في كردفان عسكريًا. واشنطن ما تزال ترى في البرهان عنوانًا تفاوضيًا، مع رفع سقف الشروط وترك التفاصيل لوفده، بينما تسعى السعودية لتكريس دورها كضامن إقليمي. بين الدم في الميدان والكلمات في الغرف المغلقة، يبقى السودان معلقًا بين تسوية محتملة أو فراغ يطيل أمد الحرب.

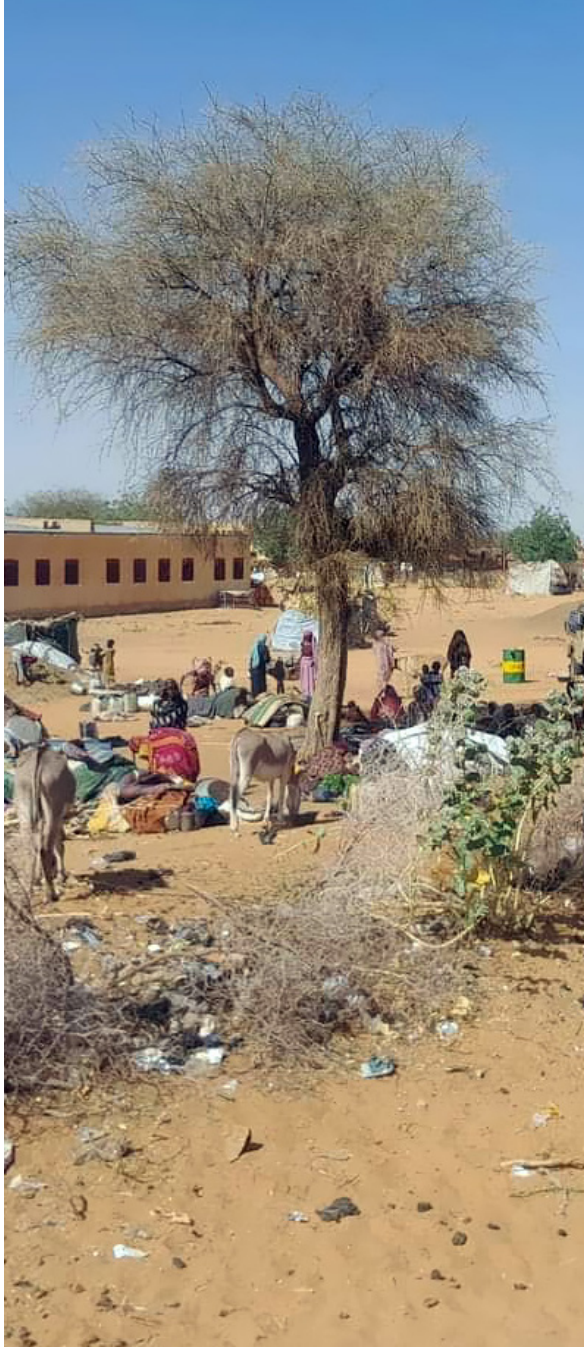

الرياض حيث تُنسَج الخيوط، وكردفان حيث يُختبَر الصبر. بين هذين المكانين يتشكل اليوم أحد أكثر فصول الأزمة السودانية تعقيدًا. فبينما تواصل المدافع حديثها الخشن في سهول كردفان وقراها المبعثرة، كانت السياسة، بهدوئها البارد، تعيد ترتيب مفرداتها في غرف مغلقة، بعيدًا عن ضجيج البيانات وسوق التصريحات والتكهنات. اللقاء الثالث الذي جمع القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح البرهان بمبعوث الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والإفريقية، مسعد بولس، لم يكن مجرد اجتماع عابر في جدول مزدحم، بل لحظة شدّ عقدة، تُمسك فيها الخيوط قبل أن يُعاد شدّ المسرح كله.

لم يكن اللقاء الثالث امتدادًا ميكانيكيًا لما سبقه في جنيف والقاهرة، بل جاء في سياق مختلف تمامًا: حرب أكثر إنهاكًا، ميدان أكثر سيولة، وضغوط إقليمية ودولية تتكاثف بصمت. هنا، لا تُكتب العناوين العريضة في البيانات الرسمية، بل تُختبر الخيارات الثقيلة التي لا تُقال دفعة واحدة.

لقاء ثالث... ولكن بنبرة مختلفة

على ذات النسق الذي إتُّبع في لقاءي جنيف والقاهرة، عُقد لقاء الرياض في صمت شبه كامل. لا صور، لا بيان ختامي، ولا تصريحات تُشبع فضول المتابعين. غير أن هذا الصمت لم يكن فراغًا، بل كان امتلاءً محسوبًا. ففي الوقت الذي كانت فيه كردفان تشهد تصعيدًا ميدانيًا متقلبًا، كانت الرياض تستضيف نقاشًا يعكس إدراكًا بأن الحرب دخلت مرحلة استنزاف مفتوح، وأن إدارة هذا الاستنزاف سياسيًا باتت ضرورة، لا ترفًا.

اللقاء، بحسب توصيف مصادر مطلعة، لم يكن مجرد جلسة استماع، بل أقرب إلى مراجعة شاملة لمسار الحرب وإمكانات كبحها، في ظل انسداد المسارات السابقة أو تعثرها. واللافت أن اللقاء الثالث عُقد دون إعلان مسبق، ودون أي محاولة لتسويقه سياسيًا، ما يعكس رغبة واضحة في إبقائه بعيدًا عن ضغط الرأي العام والتجاذبات الإعلامية.

مسار لا يُعلَن... لكنه يتحرك

مصدر مطّلع على مجريات اللقاءات الثلاثة يؤكد أن السعودية لا تتحرك بوصفها وسيطًا منفردًا، ولا تسعى لتقديم نفسها كبديل لمسارات سابقة، بل تعمل ضمن تنسيق كامل مع دول الرباعية، في ما يشبه «افتراعًا محسوبًا لمسار وساطة جديد». مسار لا يُعلَن باسمه، ولا يُدشَّن بمؤتمر صحافي، لكنه يتقدم بخطوات بطيئة ومتماسكة، مستفيدًا من عاملين أساسيين: إرهاق الحرب، وضيق الخيارات أمام أطرافها.

الرياض، وفق المصدر ذاته، لا تبحث عن بطولة دبلوماسية أو مكسب رمزي، بل عن نتيجة قابلة للاستدامة. هذا ما يفسر استضافة اللقاء الثالث في صمت، وترك التفاوض يتحرك بهدوء، بعيدًا عن الأضواء التي كثيرًا ما أفسدت مسارات سابقة، وحوّلت الوساطات إلى ساحات استعراض بدل أن تكون أدوات حل.

تأكيد المؤكد... لا تفصيلًا عابرًا

في هذا السياق، لم يكن تأكيد كاميرون هدسون على عقد لقاء الرياض مجرد تفصيل عابر في هامش الأخبار، بل إشارة سياسية ثقيلة الدلالة. لقاء ثالث غير مُعلن، وبرعاية سعودية مباشرة، يعني أن المسار لم يتوقف، بل دخل مرحلة أكثر حساسية. تكرار اللقاء، وسريته، ثم الطريقة التي انتهى بها — عودة البرهان وبقاء وفده — كلها عناصر تفتح الباب أمام قراءة أعمق لما يجري خلف الكواليس.

يتقاطع ذلك مع ما أعلنه وكيل وزارة الخارجية السفير معاوية عثمان خالد، من أن البرهان أكد حرصه على العمل مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ووزير خارجيته ومبعوثه من أجل تحقيق السلام. عند جمع هذه الإشارات معًا، تتضح تدريجيًا صورة لا يراد لبعض الأطراف أن تلتقطها مبكرًا.

لقاءات بلا صور ولا بيانات

ثلاثة لقاءات متتالية، بلا بيانات رسمية، ولا صور تذكارية، ولا تصريحات ختامية. هذا النمط وحده كافٍ للدلالة على أن ما يُناقش يتجاوز المجاملات الدبلوماسية. واشنطن لا تكرر الاجتماعات السرية بلا سبب، والرياض لا تستضيف هذا النوع من اللقاءات إلا إذا كانت الملفات المطروحة تمس أمن الإقليم وتوازناته الاستراتيجية.

في هذه المرحلة، لم يعد الملف السوداني ملفًا إنسانيًا محضًا، بل صار جزءًا من معادلة أوسع تشمل أمن البحر الأحمر، توازنات النفوذ الإقليمي، ومستقبل السلطة في الخرطوم. لذلك، فإن الصمت ليس غيابًا للموقف، بل أداة لإدارته.

كردفان... الجرح المفتوح

في خلفية هذا الحراك السياسي الهادئ، تقف كردفان بوصفها الجرح المفتوح. لا حسم، ولا خطوط تماس مستقرة، ولا قدرة لأي طرف على الادعاء بسيطرة كاملة. هذا المشهد المائع هو ما جعل اللقاء الثالث مختلفًا في نبرته؛ فالحرب هناك لم تعد مجرد صراع على الأرض، بل صراع على الزمن، وكل يوم يمرّ يضيف كلفة سياسية جديدة على طاولة التفاوض في الرياض.

على امتداد السهول الصفراء، حيث كانت القطعان تتبع المطر، تتحرك الآن أرتال السلاح. كردفان لم تعد هامشًا بعيدًا، بل صارت قلبًا نابضًا للصراع. الريح التي تعبر المراعي تحمل صدى المدافع، والقرى التي كانت تستيقظ على صوت اللبن والحياة اليومية، تستيقظ اليوم على أزيز المسيّرات ودوي الدانات.

وهجليج ليست مجرد اسم نفطي في خرائط الاقتصاد السوداني، بل عقدة مركزية في هذه الحرب. حين انكسر التوازن هناك، انفتح الباب على مصراعيه. السيطرة على الحقل غيّرت المعادلة: المال صار سلاحًا، والأنبوب صار جبهة، وفجأة انتقلت الحرب من كسب الأرض إلى كسب الزمن، ومن احتلال المواقع إلى التحكم في شريان الاقتصاد.

هذا التحول جعل من كردفان ساحة تتجاوز بعدها المحلي، وتستدعي اهتمامًا إقليميًا مباشرًا، لأن أي تهديد لتدفق النفط لا يُقرأ بمعزل عن مصالح دول الجوار وشركاء الإقليم.

خرائط تتبدل بلا ثبات

لا ثبات في كردفان. اليوم قرية، غدًا طريق، وبعده حقل نفطي أو عقدة إمداد. القوات تتحرك بخفة، تضرب وتنسحب، وتترك خلفها فراغًا يتمدد. الجيش يحاول استعادة المبادرة عبر عمليات محدودة ومحسوبة، بينما يوسّع الدعم السريع انتشاره على هيئة أقواس، يضغط من الأطراف ويختبر العمق.

لا انتصار حاسمًا، بل رجحان كفّة مؤقت يختفي مع الغبار. السماء لم تعد محايدة؛ الطائرات المسيّرة تحوّل الليل إلى كمين، وتقصّ الأثر من فوق، ضربة هنا تغيّر حسابات أسبوع، وضربة هناك تُربك إمدادًا أو تُسقط قائدًا.

المدنيون... خارج الحسابات

هذه حرب رخيصة الكلفة عالية الأثر، تُسرّع الاستنزاف وتضاعف الأخطاء، وتترك المدنيين بلا ملاذ. بابنوسة، أم عدارة، أطراف الأبيض... أسماء تُتداول كأنها نبضات، المستشفيات تُصاب، الأسواق تُفرغ، والبيوت تُغلق أبوابها على عجل، المدينة لا تُحتل دفعة واحدة؛ تُنهك أولًا: الماء ينقطع، الدواء ينفد، والناس يتعلمون العيش على الحد الأدنى من الأمان.

القوافل لا تُعلن، عائلات تتحرك قبل الفجر، تحمل ما خفّ وزنه وثقل معناه. النزوح في كردفان ليس مشهدًا واحدًا، بل تسرب مستمر، ومع كل موجة تتآكل قدرة الإغاثة، وتتسع المسافة بين الحاجة والاستجابة.

هندسة الخوف والولاءات

في هذا الفراغ، تنبت تفاهمات سريعة. قوى محلية تمسك السلاح دفاعًا أو مصلحة، وولاءات تُعاد صياغتها تحت ضغط البقاء. هذه ليست اصطفافات أيديولوجية، بل هندسة خوف. اليوم صديق، وغدًا خصم، بحسب اتجاه الريح وحسابات الحقل والطريق.

هذا الواقع المائع يعقّد أي حديث عن حسم عسكري، ويجعل من التسوية السياسية — مهما بدت بعيدة

– خيارًا يُفرض من الميدان لا من الرغبة.

ظل إقليمي يثقل المشهد

حين تمسّ الحرب حدود النفط، تدخل الجغرافيا السياسة. الجوار يراقب، ويتدخل لضمان التدفق، ويمسك العصا من الوسط. حضور إقليمي لتأمين المنشآت، وضغوط دبلوماسية لتفادي الانفجار، كردفان صارت عقدة في شبكة أوسع؛ أي اهتزاز فيها يتردد صداه خارج حدود السودان.

كل ذلك، إضافة إلى تفاصيل لم يحن وقت الإفصاح عنها، تضغط على البرهان، وتزيد من القلق داخل مصانع القرار في الرياض والقاهرة، وبالقرب منهما واشنطن. لذا، لم يكن لقاء اليوم كسابقاته، ولا يُنتظر أن تكون نتائجه خارج ما تريده هذه العواصم وتترقبه قطاعات واسعة من السودانيين.

الواجهات المتعددة

يحذر مصدر دبلوماسي غربي من أن تعدد الواجهات العاملة في الملف السوداني – مبادرات إقليمية، مسارات دولية، وقنوات خلفية – إذا لم يُحكم التنسيق بينها، فإن ذلك يفتح الباب أمام أطراف الحرب «للتبضع في أسواق المبادرات»، واختيار ما يناسب لحظتهم التكتيكية، لا ما يخدم السلام.

ويضيف أن هذا التشتت كان أحد أسباب فشل محاولات سابقة، حين تحولت الوساطات إلى بدائل متنافسة بدل أن تكون مسارات متكاملة.

في المقابل، يرى آخرون أن ما يبدو من الخارج مبعثرًا ليس كذلك في جوهره. ثمّة «خيط ناظم» لكل هذه التحركات، حتى تلك التي تبدو متباعدة في الشكل، وهذا الخيط ينتهي دائمًا عند واشنطن. فالعاصمة الأمريكية، عبر مسعد بولس تحديدًا، تمسك بالخيوط الأساسية، وتترك لبقية العواصم هامش الحركة لا هامش القرار.

في هذا الإطار، تُقرأ عودة البرهان وبقاء وفده. البرهان حضر ليستمع إلى الإطار العام، بينما تُركت التفاصيل الثقيلة والمعقّدة لتُطبخ على نار هادئة بين وفده والوسطاء.

بولس والملف الحقيقي

مسعد بولس ليس مبعوث مجاملات، حضوره يعني أن واشنطن تبحث عن ترتيبات عملية: وقف نار بشروط قابلة للتنفيذ، إعادة هيكلة المشهد العسكري، ضمانات تتعلق بمستقبل الحكم والانتقال، وتحجيم الفوضى التي تهدد المصالح الأمريكية في الإقليم.

تكرار اللقاء مع البرهان يوحي بأن واشنطن ما زالت ترى فيه «العنوان الرسمي» الممكن، لكن ليس بالضرورة «الخيار النهائي».

عودة البرهان من الرياض، مقابل بقاء وفده، ليست تفصيلة بروتوكولية، إنها رسالة سياسية مزدوجة: أولًا، البرهان أدّى دوره بالاستماع وتقديم التزامات مبدئية وفتح الباب. ثانيًا، التفاوض الحقيقي تُرك للفريق الفني لمناقشة التفاصيل التي لا تحسم بتصريح علني أو قرار فردي.

بقاء الوفد يعني أن النقاش دخل مرحلة الصياغة: أوراق، جداول زمنية، تعهدات مكتوبة، وربما خطوط حمراء أُبلغت بها المؤسسة العسكرية بوضوح.

أكثر من مجرد وسيط

الرياض هنا ليست مجرد مضيف، السعودية تحاول تثبيت نفسها كضامن إقليمي لأي تسوية سودانية قادمة، خاصة بعد تعثر مسارات سابقة، استضافة اللقاء وقبلها الجهود الجبارة التي بذلتها وتنقل مسؤوليها ودبلوماسيتها بين العواصم وبورتسودان تؤكد أن الملف السوداني انتقل من مربع «الأزمة الإنسانية» إلى مربع «الترتيبات الأمنية والسياسية».

ما الذي يُطبخ؟

لا شيء نهائي بعد، لكن المؤشرات واضحة: واشنطن لم تُغلق بابها مع البرهان، لكنها ترفع سقف الشروط، وتعمل على مسار طويل النفس، لا صفقة سريعة. بقاء الوفد يعني أن ما بعد البرهان – أو ما حوله – بات جزءًا من النقاش.

بين الدم والكلمات

ما يجري في الرياض ليس فصلًا منفصلًا عن كردفان، بل امتداد لها بلغة أخرى. هناك، تُكتب الجغرافيا بالدم، وهنا تُعاد صياغتها بالكلمات. اللقاء الثالث ليس تكرارًا، بل تصعيدًا ناعمًا: صمت كثيف، ضغط محسوب، وخيوط تُنسج بعناية. قبل أن يُكشف الستار، يبقى المشهد معلقًا بين احتمالين: تسوية تُنهي الاستنزاف، أو فراغ أكبر يطيل زمن الحرب. وبين الاثنين، يظل السؤال الأثقل: بأي كلفة، ولصالح من تستمر الحرب؟

تهريب المخدرات.. الوجه غير المرئي لبنية السلطة المفككة

حيدر المكاشفي

ملخص

يكشف المقال أن تهريب المخدرات في السودان لم يعد نشاطًا إجراميًا معزولًا، بل أصبح ظاهرة مرتبطة بتفكك مؤسسات الدولة نفسها. فالأرقام القياسية لضبطيات عام 2025، خاصة مخدر الآيس، تشير إلى تحوّل البلاد إلى ساحة مفتوحة لشبكات دولية تستغل الحرب والانهيار الأمني، بل وتستخدم الزي الرسمي غطاءً للتهريب.

يشير الكاتب إلى أن أخطر ما يورده التقرير هو تورّط عناصر نظامية بشكل مباشر في نقل المخدرات، كما في حادثة شحنة البنقو التي كان يقودها جنود من القوات المشتركة قادمين من مناطق سيطرة الدعم السريع. هذا يكشف وجود شبكات مصالح مالية غير معلنة تربط بين المليشيات وعناصر داخل المؤسسات الأمنية، وتتيح مرور الشحنات عبر نقاط التفتيش دون مساءلة.

يذكر تجاوز حجم المضبوطات حاجة السوق المحلي يؤكد أن السودان تحوّل إلى محطة ترانزيت إقليمية لتهريب المخدرات برًا وبحرًا، ضمن شبكة تمتد من اليمن إلى القرن الأفريقي ووسط إفريقيا. وما يتم ضبطه لا يمثل سوى جزء ضئيل مما يمر فعليًا، ما يعني انفجارًا وشيكًا في السوق المحلي وتغوّلًا متزايدًا للمافيا الإقليمية.

يخلص الكاتب إلى أن جوهر المشكلة بنيوي وسياسي، نابع من سلطة مفككة ومتعددة الولاءات، تحوّلت فيها القوات النظامية والحركات المسلحة إلى وحدات اقتصادية تبحث عن مصادر دخل عبر التهريب. وتهريب المخدرات هنا مرآة لانهيار السيادة وتآكل دور الدولة، ولا يمكن كسر هذه الدائرة إلا بإنهاء الحرب وإعادة بناء سلطة موحّدة وهيكل أمني منضبط.

في بلدنا المختنق بالحرب والانهيار الاقتصادي، كان يفترض أن تبقى المؤسسات النظامية آخر خطوط الدفاع. لكن الوقائع الأخيرة التي كشفتها الصحافية المتخصصة في تغطية اخبار الجريمة والحوادث هاجر سليمان في تقريرها المنشور تحت عنوان (اسرار وخفايا مافيا المخدرات بالسودان)، يتكشف أن هذا الخط لم يعد مستقيماً ولا صامداً، بل أصبح، بكل أسف، جزءاً من شبكة التهريب نفسها. وبحسب التقرير سجل عام 2025 أعلى معدلات ضبطيات المخدرات في تاريخ السودان. أربعة أطنان من الآيس كريستال، وملايين الحبوب المخدرة من الترامادول والكبتاجون والـ(لجة)، وأطنان من البنقو والشاشمندى. أرقام ليست مجرد إحصاءات، بل إنذار بأن البلاد تحوّلت إلى ساحة مفتوحة لمافيا دولية عابرة للحدود، تستغل كل ثغرة، وحتى الزي الرسمي..أحدث الضبطيات تسعة وعشرون جوالاً من البنقو لم تكن بحوزة تجار عشوائيين ولا عصابات متنكرة. كانت على متن عربتين تاتشر يقودهما ثمانية جنود من القوات المشتركة، تحديداً من (متحرك الشهيدة هنادي)، الأدهى أن الشحنة جاءت من مناطق سيطرة الدعم السريع في الردوم، أي أن الجنود كانوا يعملون كناقل معتمد لبضاعة المليشيا، فكيف نفسّر وصولها بلا مساءلة عبر نقاط التفتيش الرسمية حتى شندي؟ التفسير الأقرب للواقع هو ان هناك علاقات مالية وشبكات مصالح تربط عناصر نظامية بالمليشيا وبالمافيا الإقليمية، وتسمح بمرور الشحنات مرور الكرام.. واللافت أن حجم المضبوطات المعلن خاصة الآيس يفوق بكثير حاجة السوق المحلي. وهذا يقود إلى حقيقة أوضح من الشمس هي ان السودان أصبح

محطة ترانزيت دولية لتهريب المخدرات إلى دول الجوار. فالموقع الجغرافي المفتوح، والفوضى الأمنية، وتعدد الولاءات العسكرية، كلها جعلت البلاد ممراً مثالياً للشبكات التي تبحث عن منفذ آمن، وعناصر قادرة على المرور عبر نقاط التفتيش دون تفتيش ولا مساءلة. ومن أفضل من (العسكري) لأداء هذه المهمة.. آخر الشحنات البحرية كانت أكثر فجاجة، قارب (سمبك) قادم من مناطق سيطرة الحوثيين يحمل نصف طن من الآيس، على متنه ثلاثة أجانب، متجهين إلى السودان ومنه إلى دول الجوار هذا يعني أن خطوط التهريب صارت برية وجوية وبحرية، وأن السودان بات جزءاً من شبكة ضخمة تمتد من اليمن إلى القرن الأفريقي ووسط إفريقيا والأجهزة الأمنية تعرف قاعدة ثابتة ان ما يتم ضبطه هو 10% فقط مما تم تهريبه فعلياً.. وإذا كانت المضبوطات هذا العام أربعة أطنان من الآيس وحده، فهذا يعني نظرياً أن 36 طناً أخرى نجحت في العبور إلى الأسواق. بمعنى آخر إن ما نراه مجرد قمّة جبل الجليد وتحت السطح عالم كامل لا يراه أحد. فماذا يعني كل هذا، انه يعني اختراق خطير للمؤسسات النظامية وان العناصر النظامية لم تعد مجرد متواطئة بل جزء فاعل من منظومة النقل والتوزيع.ويعني أيضاً وجود مافيا إقليمية تستخدم السودان كغرفة عمليات خلفية. وتحوّل البلاد إلى جسر تهريب دولي نحو الدول الاخرى. وانفجار سوق المخدرات محلياً نتيجة زيادة العرض وسهولة التوزيع. والخلاصة ان المعلومات المتاحة ليست مجرد ضبطيات. إنها إشارة واضحة إلى أن أخطر ما يهدد السودان اليوم ليس فقط الحرب، بل ايضا الفساد الذي ينهش جسد مؤسساته الأمنية، ويحوّل النظامي من حامي إلى مهرب. وإذا لم يفتح هذا الملف بشجاعة، وتطهر المؤسسات من الاختراقات، وتكسر الشبكات المتحالفة مع الحركات المسلحة والجهات الإقليمية، فإن البلاد ستتحوّل، رغماً عنها، إلى مركز عالمي لتجارة الموت.. ويكشف التقرير ان التهريب لم يعد نشاطاً خارج الدولة، بل أصبح جزءاً من بنيتها الفعلية. وانه ليس حدثاً معزولاً بل نتيجة هندسة سياسية كاملة أنتجت سلطة مفككة، متعددة الرؤوس، متداخلة المصالح، وغير قادرة على ممارسة وظيفة الدولة الأساسية المتمثلة في الاحتكار القانوني للعنف، والسيطرة على المعابر، وضبط الحدود. فسلطة الامر الواقع حاليا في بورتسودان تتكون من خليط غير منسجم، من مكونات أمنية متعددة الولاءات، حركات مسلحة دمجت بلا معايير، قوات مشتركة لا تخضع لقيادة موحّدة، إدارات مدنية ضعيفة، ومراكز نفوذ اقتصادية تبحث عن المال بأي وسيلة. في هذا المشهد، يصبح العسكري والحركة المسلحة والمليشيا والقوات المشتركة ليسوا مؤسسات، بل وحدات اقتصادية مسلحة تبحث عن مصادر دخل بديلة لتعويض ضعف التمويل الرسمي. وما هو المصدر الأسرع والأربح في بلد فوضوي، هو بلاشك التهريب، مخدرات، ذهب، سلاح، وقود.. أي شيء. فشحنة البنقو التي تم ضبطها بشندي والمحمّلة بواسطة جنود من القوات المشتركة قادمين من مناطق سيطرة الدعم السريع، ليست صدفة إنها انعكاس لتقاطع غير معلن بين عناصر داخل الأجهزة النظامية ومليشيا الدعم السريع، قائم على تبادل المنافع، وتوفير مسارات آمنة، والتغاضي المتبادل لرفع الأرباح. وبنية السلطة نفسها تنتج هذه العلاقات، لأنها سلطة غير موحدة، ومجزأة، وتفتقر إلى مركز قرار قادر على فرض الانضباط. فكل قوة نظامية أو مليشيا تمتلك حقاً غير معلن في فرض رسومها على الأرض. ففي غياب الميزانيات، وفي ظل اقتصاد منهار، أصبحت بعض المجموعات داخل المؤسسات النظامية تنظر إلى التهريب كوظيفة غير رسمية لكنها مبررة بحجة ضعف المرتبات وغياب الإمداد، وانشغال القيادة بالحرب والسياسة. وهكذا يتحول العسكري من حارس للحدود إلى جزء من سلسلة الإمداد للمافيا الإقليمية. وهذا السلوك ليس انحرافاً فردياً بل تحوّل بنيوي داخل السلطة نفسها وهذا التحول لم يحدث لأن المافيا قوية، بل لأن الدولة ضعيفة ومخترقة، ولأن بنية السلطة الحالية تسمح لكل قوة مسلحة بإدارة حدودها الخاصة وشبكاتها الخاصة. وحين تنهار الدولة، لا يختفي المجال العام، بل تملأه شبكات من مجموعات داخل الجيش، وحدات داخل الحركات المسلحة، عناصر موازية داخل الأجهزة الأمنية، تجار دوليون، ومهربون محليون. وكل هؤلاء يتحركون في ظل صمت كامل. فالسلطة مشغولة بالبقاء، لا بضبط حدودها. ومراكز النفوذ داخلها مستفيدة من اقتصاد التهريب، ولا مصلحة لها في تفكيكه. ما يحدث اليوم ليس انحرافاً أخلاقياً ولا فساداً فردياً، بل مظهر من مظاهر سلطة بلا مركز، ودولة بلا سيطرة، ومؤسسات بلا انضباط. ويبقى تهريب المخدرات كمرآة كشفت تآكل السيادة، وتفكك الأجهزة، واستبدال دور الدولة التقليدي بشبكات مصالح مسلحة. وما لم يعاد بناء سلطة موحّدة، بقرار سياسي جديد وهيكل أمني جديد، فإن السودان سيستمر كممعبر مفتوح للمافيا الدولية وسيظل الفساد المنظم أقوى من أي محاولة للعلاج.. وبالطبع لن يتم ذلك الا بايقاف الحرب.فهل تعقلون..

المجتمع المدني في سودان ما بعد الحرب: أدوار تتجدّد ومسؤوليات تتعاظم

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يتناول المقال دور المجتمع المدني في سودان ما بعد الحرب، باعتباره فاعلًا محوريًا في التفكير في "اليوم التالي" وبناء عقد اجتماعي جديد. فمع انهيار مؤسسات الدولة واتساع النزوح والأزمة الإنسانية، برز المجتمع المدني كخط دفاع اجتماعي أول، حافظ على قدر من التماسك الوطني وأسهم في سد فراغ الدولة، مستندًا إلى تاريخه العميق في العمل التطوعي والتنظيم الذاتي.

يعرض المقال الخلفية التاريخية للمجتمع المدني السوداني، من جذوره التقليدية في الطرق الصوفية والروابط الاجتماعية إلى التنظيم الحديث منذ نادي الخريجين. ورغم التضييق المستمر خلال فترات الحكم العسكري، خاصة في عهد البشير، حافظ المجتمع المدني على أدواره في المناصرة، ورصد الانتهاكات، وبناء الوعي، وأسهم بقوة في ثورة ديسمبر، لكنه واجه ضعفًا تنظيميًا واستقطابًا سياسيًا خلال الفترة الانتقالية.

في ظل الحرب، أعاد المجتمع المدني تشكيل نفسه عبر أنماط متعددة، من منظمات حديثة، وقاعدية، واستجابات طوارئ، ومنظمات المنافي. ورغم المخاطر الجسيمة من عنف واستهداف وتسييس، تمكنت كثير من المبادرات من الصمود والتكيف، مستفيدة من المعرفة المحلية والخبرة التاريخية، لتقديم الإغاثة وحماية النسيج الاجتماعي.

يخلص المقال إلى أن دور المجتمع المدني بعد الحرب يتجاوز الإغاثة نحو المساهمة في إعادة بناء الدولة، والعدالة الانتقالية، والمصالحة، وصياغة السياسات، وتعزيز المواطنة والديمقراطية. ويؤكد أن مستقبل السودان مرهون بقدرة المجتمع المدني على بلورة رؤية استراتيجية، إصلاح ذاته، وبناء شراكات فاعلة، لأن إعادة الإعمار الحقيقية لا يصنعها السلاح بل الطاقة المدنية المنظمة.

ناقش المقال السابق «معطى القبيلة وفخ القبلية» كأحد التحديات الأساسية التي يجب التفكير فيها ضمن أسئلة اليوم التالي ومستقبل السودان، ويناقش هذا المقال أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني ما بعد الحرب، والذي يأتي في ذات إطار سبر أغوار المشروع الوطني والعقد الاجتماعي الجديد لتوجيه البوصلة السودانية وابتدار حوار يستنهض طاقات العلماء والمفكرين والسياسيين وقيادات المجتمع، لاستعادة العقل النقدي السوداني.

فتحت الحرب الدائرة في السودان جرحاً غائراً في الجسد الوطني، وأعادت تشكيل المشهدين الاجتماعي والإنساني على نحو غير مسبوق. ففي اللحظة التي انهارت فيها مؤسسات الدولة، وتوقفت الخدمات العامة، وتشرد الملايين بين النزوح واللجوء، برز دور المجتمع المدني كخط دفاع أول عمّا تبقى من تماسك البلاد، وكفضاء اجتماعي ما يزال يؤمن بأن السودان يستحق أن يُصان.

اضطرت معظم المنظمات إلى تغيير مسار عملها بصورة قسرية، فانتقلت من مشاريع التنمية والتعليم وبناء القدرات إلى ساحات الإغاثة والطوارئ. ورغم محدودية الموارد واشتداد المخاطر، ظل النشاط المدني ركيزة أساسية في مواجهة الانهيار الإنساني والانقسام الاجتماعي. غير أن هذا الدور الآني لا يمكن فهمه بمعزل عن السياق التاريخي الذي نشأ وتطوّر فيه المجتمع المدني السوداني على مدى عقود طويلة، وعن السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي لازم مسيرته وحدد دوره في كل مرحلة من تاريخ السودان الحديث.

ماهية المجتمع المدني:

منعاً للالتباس، وانطلاقاً من أكثر التعريفات شيوعاً للمجتمع المدني بوصفه «مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأفراد والدولة، وهدفها تقديم خدمات للمواطنين أو تحقيق مصالحهم أو ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة»، ولعل من أهم مقومات تنظيمات المجتمع المدني أنها تقوم على الفعل الإرادي الحر التطوعي، ولا تسعى للوصول إلى السلطة، وتتواجد في شكل منظمات تتسم بتنوع الاتجاهات والتيارات المختلفة. وقد قامت منظمات المجتمع المدني على غرار مثيلاتها التي وُجدت من قبل، مثل النقابات المهنية والعمالية، والجمعيات التعاونية والأهلية والدينية، ومراكز البحوث، والجمعيات الثقافية وغيرها، وكلها تدخل ضمن التعريف الشامل للمجتمع المدني، بما في ذلك الأحزاب السياسية. ولتلافي التعميم، يركز هذا المقال على منظمات المجتمع المدني تحديداً، وستُناقش البقية لاحقاً في هذه السلسلة.

واستناداً إلى ما ظل يؤكده الدكتور عبد الرحيم بلال - عرّاب المجتمع المدني السوداني - في مسيرة إنهاض المجتمع المدني بوصفه الضلع الثالث في مثلث الدولة «الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني»، ودوره الحيوي في ملء المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزماً في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتراضي، والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، والحوار السلمي، والثقافة، والديمقراطية، والمرونة، باعتباره أساس بناء رأس المال الاجتماعي (Social Capital) على حد وصفه.

السياق التاريخي:

يتميّز المجتمع المدني في السودان بتعدد روافده وعمق جذوره الاجتماعية، فهو مزيج من التنظيمات الحديثة ومن الموروثات الشعبية التي نشأت داخل المجتمعات الريفية والحضرية منذ قرون. وتشكل الطرق الصوفية، والروابط الاجتماعية التقليدية، ومجالس الحي، والأندية الثقافية أساساً قديماً لهذا الفضاء، الذي تطوّر لاحقاً ليصبح حقلاً واسعاً للعمل التطوعي.

وقد أسهمت هذه البنية الاجتماعية المتنوعة في منح العمل المدني نفوذاً واسعاً داخل المجتمعات، لكنها في الوقت ذاته جعلته أكثر ارتباطاً بالتحولات السياسية. فقد ظلت روح التكافل والتعاون والعمل الجماعي سمة راسخة في الوجدان السوداني، تجلت في لحظات الأزمات والكوارث.

يعود حضور المجتمع المدني المنظّم إلى بدايات القرن العشرين، عندما ظهرت الجمعيات الثقافية ونادي الخريجين ودوره في تشكيل الوعي الوطني. ومع خمسينيات وستينيات القرن الماضي تمددت شبكات الأندية والمراكز الثقافية، وأسهمت في خلق طبقة

متعلمة وفاعلة في المجال العام.

إلا أن الانقلابات العسكرية المتعاقبة حدّت من تطور هذا الفضاء، وظلت مساحات العمل المدني تتأرجح بين الانفتاح المحدود والقبضة السلطوية. ورغم ذلك، حافظ المجتمع السوداني على تقاليده في التنظيم الذاتي، سواء عبر المنظمات الطوعية والمبادرات الشعبية أو الروابط المحلية أو الأنشطة الثقافية والاجتماعية.

سنوات البشير العجاف:

شكّلت سنوات حكم البشير (1989–2019) المرحلة الأكثر تأثيراً في بنية المجتمع المدني المعاصر. فقد تعامل النظام مع المجال المدني بعقلية أمنية صارمة، وأعاد تشكيله بما يخدم أهدافه السياسية، عبر تضييق قانوني ومؤسسي، وصناعة منظمات موالية، واستهداف العمل المدني الحقيقي. وقد تركت هذه الفترة الطويلة آثاراً عميقة على الحاضر، إذ ورثت البلاد مجتمعاً مدنياً يعاني من هشاشة مؤسسية، ونقص خبرات، واستقطاب سياسي موروث. ورغم ذلك، لعب المجتمع المدني أدواراً متعددة في مقاومة نظام البشير عبر المناصرة، والتوعية بالقضايا الحقوقية، وتدريب الشباب والنساء، والتنسيق بين الأحزاب السياسية، ودعم اتفاقية نيفاشا للسلام، ودعم المجموعات المطلبية، ورصد الانتهاكات، وتقديم السياسات البديلة.

المجتمع المدني في الثورة والفترة الانتقالية:

جادل الأستاذ مدني عباس مدني في دراسته «المجتمع المدني في فترة الانتقال الديمقراطي في السودان 2019–2021» حول أدوار المجتمع المدني في الثورة والانتقال، حيث أشار إلى أن دور المجتمع المدني في ثورة ديسمبر 2018 كان حاسماً ومفصلياً، إذ اتسم بالقدرة على التنظيم والتخطيط وقيادة المقاومة السلمية، والمساهمة في التنسيق بين الأحزاب، وترتيب لجان المقاومة والمجموعات النسوية، ودعم تجمع المهنيين. وأكد أن المجتمع المدني لم ينجح خلال الفترة الانتقالية في قيادة حملات ممنهجة للمناصرة وبناء التحالفات والتشبيك من أجل القضايا المتعلقة بقوانين المجتمع المدني والنقابات والحريات والحقوق، كما لم يشهد تطوراً ملحوظاً في قدرات مؤسسات المجتمع المدني الهيكلية والتنظيمية، على الرغم من وجود الحريات وتوفير بيئة متصالحة مع تطلعات المجتمع المدني.

وأكد عباس أن المجتمع المدني قام بأدوار مشهودة خلال الفترة الانتقالية بمشاركته في صناعة السياسات، والمشاركة في السلطة على مستوى مجلس السيادة ومجلس الوزراء، وتقديم مقترحات عملية لإصلاح القوانين، والمشاركة في عملية السلام، وصياغة مسودة قانون العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم الفني للنيابة العامة حول قضايا الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، ومقترحات إصلاح السلطة القضائية وتكوين المفوضيات، وتعزيز المشاركة السياسية للنساء والشباب، والإسهام في معالجة الأزمة الاقتصادية والسياسات التنموية.

وأرجع عباس مواطن الضعف في أداء المجتمع المدني إلى هشاشة التحالفات، وضعف الديمقراطية الداخلية، والتأثر بالاستقطاب والصراع مع القوى السياسية، وعدم بلورة رؤية استراتيجية لدور المجتمع المدني في الانتقال.

المجتمع المدني في ظل الحرب:

قسّم الأستاذ منعم الجاك في دراسته «ديناميات الصراع في السودان وتداعياتها على العمل الإنساني والمجتمع المدني» المجتمع المدني خلال فترة الحرب إلى خمس فئات رئيسية، تتداخل أدوارها ومجالات عملها وتحدياتها التشغيلية، حيث تشمل:

- المجموعة الأولى: تتكون من المنظمات غير الحكومية الحديثة، وتشمل مجالات عملها قضايا التنمية المجتمعية، والثقافة، والحقوق، والبيئة، وتقديم الخدمات. وقد واجهت صعوبات عديدة بعد اندلاع حرب 15 أبريل، حيث اضطر معظمها إلى النزوح والتهجير داخل وخارج السودان أو تعليق عملها، كما اضطر بعضها إلى تغيير مجالات العمل لتشمل توفير الاحتياجات الإنسانية.
- المجموعة الثانية: تضم منظمات المجتمع المدني التي عملت تاريخياً في مناطق الصراع، حيث ركزت مجهوداتها على تقديم الخدمات والغوث الإنساني وبناء السلام والأنشطة المجتمعية، وقد مكّنتها خبراتها من التكيف والصمود.
- المجموعة الثالثة: تتمثل في المنظمات القاعدية والأهلية القائمة على أسس دينية أو إثنية أو مناطقية، وتستهدف مجالات عملها خدمة وتلبية الاحتياجات الأساسية لمجتمعاتها، وهي ذات طبيعة قاعدية لا تتجاوز معارفها وطرق عملها مجتمعاتها المحلية.
- المجموعة الرابعة: تشمل منظمات الاستجابة لحالات الطوارئ التي نشأت بعد حرب 15 أبريل، وتعمل بصورة رئيسية في تسهيل المساعدات الإنسانية، ومن أمثلتها غرف الطوارئ، والمطابخ المجتمعية، والمجموعات الدينية وتكايا الطرق الصوفية، ولجان الأحياء، وغيرها من المجموعات القاعدية التي طورت خبراتها السابقة أو نشأت حديثًا للاستجابة للأزمة

الإنسانية الطارئة.

- الفئة الخامسة: تشمل المنظمات في المنافي، وهي مجموعات ظلت موجودة قبل الحرب، وتتفاوت قضايا اهتمامها وفق احتياجات الأوضاع، من المناصرة حول انتهاكات حقوق الإنسان إلى قضايا التنمية والتطوير والتبشير الثقافي وسط مجتمعات المهاجرين. وبعد حرب 15 أبريل طوّرت مجموعات المنافي أدوارها في دعم العمل الإنساني بصورة كبيرة من خلال جمع التبرعات والتنسيق مع المنظمات الدولية، ومع ذلك تطالها الانتقادات بسعي بعضها للعب أدوار قيادية إنابةً عن المنظمات المحلية.

واجه المجتمع المدني في ظل الحرب تحديات ومخاطر جمّة، تشمل انعدام الأمن والعنف المستمر، والاستهداف الممنهج وسلامة وأمن الفاعلين فيه، وإشكالات التمثيل والشمول، والاستقلالية والحياد، والبنية التنظيمية الداخلية، وتعقيدات الاتصال وتدفق المعلومات، والمبادئ والقيم الحاكمة، والعلاقات مع الشركاء الدوليين. هذا إضافة إلى القيود المتزايدة مع اتساع وتعقّد الحرب، من تشرذم واستقطاب وانقسامات جهوية وجغرافية وإثنية، وتأثيراتها الناتجة مثل الاصطفاف والتسييس والعسكرة، وفقًا للجغرافية والبيئة التي تعمل فيها المنظمات.

وبالرغم من المخاطر والتحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع المدني خلال الحرب، فقد تمكنت العديد من المنظمات من خلق أدوار وأدوات جديدة، مستمدة من معارفها المحلية وخبراتها التاريخية، أتاحت لها قدرة نسبية على الصمود والاستمرارية، بما في ذلك محاولات التكيف والتعامل مع التحديات والعقبات التي تضعها أطراف الحرب أمام عمل المنظمات، كما أشار الجاك في دراسته.

تحديات ما بعد الحرب:

التحدي الأساسي للمجتمع المدني مزدوج؛ الاضطلاع بدوره في بناء الدولة من ناحية، والتثقيف المدني للمجتمع، لا سيما المجتمع الأهلي، من ناحية أخرى، الأمر الذي يستدعي تكامل الأدوار بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بما يحقق تماسك الدولة، وفك الاشتباك والتجاذب بين الدولة والمجتمع المدني الناتج عن المطالب الاجتماعية التي أفرزتها الحرب والاستبداد والفساد. وفي الوقت ذاته، تبرز مطالب المجتمع المدني بتكثيف عمله للتصدي للانقسام الهوياتي والاجتماعي؛ بمعنى العمل في ميدان التحول المدني الديمقراطي على مستوى الدولة، وفي ميدان التثقيف المدني على مستوى المجتمع، عبر مشروع وطني لإعادة صياغة الدولة والمجتمع معاً على أسس السلام والحرية والعدالة والديمقراطية.

تحولت مسألة التمويل الخارجي من مجرد وسيلة لتنفيذ المشاريع والأنشطة لدى بعض المنظمات إلى غاية في حد ذاتها، مما جعل التمويل الأجنبي مطيةً للأنظمة الشمولية لتحجيم دور المجتمع المدني بحجة الأجندة الخارجية والتدخل الأجنبي وانتقاص السيادة الوطنية. وبالتالي فإن الالتزام بضوابط وحوكمة التمويل الخارجي، من شفافية الصرف والعائد الاجتماعي، وتعزيز قدرات المنظمات العملياتية والإدارية وفق منظومة قيم وسلوك العاملين في المجال المدني، هو أساس فاعلية المجتمع المدني. علماً بأن إشكال السلطة مع المجتمع المدني ليس التمويل الخارجي، وإنما استهداف السلطة الشمولية التي عمدت إلى إضعاف مناعة المجتمع المدني وتشكيل منظمات موالية لاستكمال سيطرتها على المجتمع.

ما بعد الحرب: نحو عقد اجتماعي جديد:

يتمثل الدور المحوري للمجتمع المدني بعد الحرب - الذي يجب العمل عليه منذ الآن - في إعادة بناء الدولة بعد توقف الحرب من خلال: المشاركة في صياغة السياسات والقوانين، ودعم العدالة الانتقالية وجبر الضرر، وتوسيع مشاركة النساء والشباب، وقيادة جهود التعايش والمصالحة، ودعم إعادة الإعمار عبر مبادرات مجتمعية، وتعزيز قيم المواطنة المتساوية والوحدة والمصالحة الوطنية، ومحاربة الفساد والاستبداد، والإسهام في بناء عقد اجتماعي جديد ومشروع وطني متجاوز. فمستقبل السودان لن يُصنع بالسلاح، بل بالطاقة المدنية القادرة على إعادة بناء ما دمرته الحرب. وهذا الدور لن يتأتى إلا ببلورة رؤية استراتيجية للمجتمع المدني تهدف إلى تجميع المصالح في نسق المصلحة الوطنية، والإسهام في حل الصراعات، وتحسين الأوضاع الحياتية للمواطنين، وإجراء إصلاحات جوهرية في بنية المجتمع المدني نفسه بإفراز قيادات جديدة، وإشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية، وإحكام التنسيق والتشبيك والشراكات الذكية.

ختامًا: وضعت الحرب المجتمع المدني أمام اختبار مصيري. وبينما انهارت مؤسسات الدولة، بقيت المبادرات المدنية ملاذاً للمواطنين وأداةً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. واليوم لم تعد مسؤولية المجتمع المدني مقتصرة على الإغاثة، بل تمتد إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس العدالة والمواطنة والديمقراطية. وإذا كان للسودان أن يستعيد عافيته، فإن المجتمع المدني سيظل أحد أعمدته الأكثر رسوخاً، بما يملكه من تاريخ طويل وخبرة متراكمة وقدرة على صناعة الأمل والسلام.

ديسمبر

بين ظلال البنادق وذاكرة السلمية

ملخص

في عامها السادس، تقف ثورة ديسمبر أمام سؤال وجودي يتجاوز فكرة النصر، متسائلاً عن إمكانية بقاء روحها السلمية في واقع تهيمن عليه البنادق والحرب. فالذاكرة الثورية تصطدم اليوم بأرض أنهكها العنف، وبواقع سياسي يحاول إعادة تعريف ديسمبر خارج سياقها الأصلي.

تزامن ذلك مع خروج مواكب داعمة للقوات المسلحة تحت شعار «جيش واحد.. شعب واحد»، رافقتها تصريحات رسمية تؤكد الاصطفاف الشعبي خلف الجيش. ورأى بعض الفاعلين المدنيين في عودة الحراك فرصة لإسماع صوت المدنيين، مع التحذير من توظيفه لتجديد تفويض العسكر أو شرعنة الحرب على حساب السلمية.

في المقابل، برز جدل واسع حول دوافع هذه المسيرات وتوقيتها، حيث اعتبرها داعمو ديسمبر محاولة من قوى النظام السابق للثأر من الثورة وإعادة رسم المشهد السياسي عبر الحرب. بينما شدد آخرون على ضرورة التمييز بين دعم الجيش كقوة تحمي المدنيين، وبين تبني مشروع سياسي للحرب وما يرافقه من دمار ومعاناة إنسانية.

وسط هذا الاستقطاب، أعاد الديسمبريون تموضعهم في الفضاء الافتراضي، مؤكدين أن ديسمبر ثورة سلمية لا تنتمي لأي بندقية. فديسمبر، كما يراها أنصارها، لا تعيش في بورتسودان ولا في نيالا تحت ظلال السلاح، بل تزدهر فقط في مناخ السلام والحرية والكرامة الإنسانية.

الزين عثمان

في عامها السادس، لم تعد ديسمبر تُعنى بطرح سؤال النصر الذي يبدو، في وجدان المؤمنين بها، قدراً لا فكاك منه، بقدر ما بات السؤال أكثر مرارة وعمقاً: هل يمكن لبذرة ديسمبر أن تنبت في أرض من انقلبوا عليها، أم أن تلك الأرض قد أُنهكت بما يكفي لرفض الحياة ذاتها؟

في وقت سابق، أعلنت اللجنة العليا للاستنفار والمقاومة الشعبية عن تنظيم وقفة وطنية صباح السبت 13 ديسمبر 2025، تعبيراً عن التضامن والمساندة للقوات المسلحة. ووفقاً لوكالة السودان للأنباء، أكد رئيس اللجنة، الفريق ركن بشير مكي الباهي، اكتمال كافة الترتيبات للوقفة، مشيراً إلى تنسيق واسع شمل ولاة الولايات، وديوان الحكم الاتحادي، وممثلي الجاليات السودانية بالخارج، بهدف ضمان أوسع مشاركة وطنية ممكنة.

وشهد يوم السبت خروج مواكب جماهيرية في عدد من المدن السودانية، دعماً ومساندةً للقوات المسلحة، تحت شعار: «جيش واحد.. شعب واحد». وفي تفاعل مع هذا الاصطفاف الشعبي، غرّد القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، مؤكداً أن الشعب السوداني ظل السند والظهير ومصدر القوة والثبات والفداء، وأن هذا الدعم يمثل ركيزة أساسية في معركة الحفاظ على الوطن. وأضاف أن القوات المسلحة ستبقى وفية لعهدها مع الشعب، حصناً وأمناً ووفاءً، معرباً عن ثقته في نصر قريب بقوله: «نصرٌ من الله وفتحٌ قريب».

عودة الحراك الجماهيري والصوت المدني وُصفت، من قبل الناطق الرسمي باسم تحالف «صمود» جعفر حسن، بأنها خطوة إيجابية يمكن البناء عليها من أجل إيصال صوت المدنيين السودانيين ومواقفهم مما يجري في البلاد. غير أنه حذّر في الوقت ذاته من توظيف هذا الحراك لإعادة تفويض العسكر، لا سيما وأن أصحاب الدعوة الأولى للتغيير اعتمدوا السلمية نهجاً ومنهجاً.

في المقابل، دعت منصات تابعة لمؤيدي الحرب وبعض منسوبي النظام المعزول إلى مسيرات داعمة للقوات المسلحة، ومفوِّضة لها لحسم التمرد، مع المطالبة بتصنيف قوات الدعم السريع منظمةً إرهابية. وفي هذا السياق، رأت الكاتبة الصحفية رشا عوض أن «آخر ما يحتاجه الجيش في وضعه الحالي هو التفويض لمواصلة تدمير نفسه وتدمير الوطن»، مؤكدة أن الجيش بحاجة إلى إعادة بناء، أو على الأقل إلى إصلاحات هيكلية عميقة تفضي إلى إعادة بنائه تدريجياً. وأبدت عوض دهشتها من دعوات تأييد الحرب التي فاقمت معاناة المدنيين، مشيرة إلى أن القذائف والرصاص الطائش لا تزال تحصد أرواح الناس في بيوتهم، وتدفعهم قسراً إلى النزوح.

وبالنسبة لكثيرين، لم يكن اختيار توقيت هذه المسيرات محض صدفة؛ فـ«قوى الردة»، كما يسميها داعمو ديسمبر، اختارت ذكرى انطلاق الثورة التي أطاحت بها، وكأنها تسعى للثأر، وإعادة رسم الخارطة السياسية السودانية بما يضمن عودتها إلى الصعود، حتى ولو كان ذلك على أن وطن أشعلت فيه الحرب قصاصاً لسقوطها. ومن هذا المنظور، يرى هؤلاء أن المسيرات الداعمة للجيش تصب في مصلحة مشروعهم السياسي، وتمثل هزيمة لمشاريع القوى التي تستند إلى إرث مواكب ديسمبر، وهو ما تجلى في بعض التغريدات التي اعتبرت تلك المواكب قبراً لسابقتها، ونهاية لحلم الرافضين لشرعية ما يُعرف بحرب الكرامة.

في المقابل، يذهب فريق آخر إلى ضرورة التمييز بوضوح بين نصرة الجيش بوصفه قوة تقاتل، وبين تبني مشروع سياسي للحرب وأهدافه المعلنة. فثمة قطاعات واسعة من المواطنين اصطفت خلف الجيش، لا إيماناً بمشروع الحرب السياسي، بل باعتباره البندقية التي تحمي وجودهم وأمنهم في مواجهة بندقية أخرى يرون فيها تهديداً مباشراً لهم.

ومن نيالا، يؤكد علا نقد، الناطق الرسمي باسم تحالف «تأسيس»، الاستمرار في السعي لتحقيق أهداف الثورة المجيدة، وتحرير البلاد من «الفئة الإرهابية وجيشها المجرم والمليشيات المتحالفة معها»، على حد وصفه، مع التشديد على أن الأيدي ستظل ممدودة للسلام؛ السلام الذي طال انتظاره في دروب النزوح ومنافي اللجوء، ولم تخذله قلوب ما تزال مؤمنة بحتمية الانتصار وممتلئة بالأمل.

وفي الأيام الماضية، خرجت في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع مظاهرات مؤيدة لها، في تأكيد لحقيقة بسيطة لكنها جوهرية: لكل طرف مؤيدوه، ولكل بندقية جمهورها. غير أن السؤال الأهم يظل معلقاً: أين يقف جمهور الديسمبريين مما يجري في هذه اللحظة المفصلية؟

بالتزامن مع الحراك في الشوارع ببعض المدن، استعاد الديسمبريون ثورتهم ومشاهدها في الفضاء الأسفيري، بعدما ضاقت الشوارع بصوت الرصاص. فالرصاصة اليوم تقتل، والصمت قد

يكون نجاة مؤقتة. وفي واقعهم الافتراضي، حدّدوا مواقفهم من الطرفين، بالسخرية من مشهد الحرب من جهة، وبالتأكيد من جهة أخرى على الفارق الجوهري بين ديسمبر، بوصفها ثورة سلمية خالصة، وبين مواكب «الكرامة» التي تسعى إلى تفويض المنقلبين عليها وعلى قيمها.

وكان لافتاً أن تترافق مواكب ما بعد الحرب مع الترويج لها، مع ظهور فيديو لإبراهيم بقال، أحد رموز النظام السابق ووالي الخرطوم إبان سيطرة الدعم السريع، والذي عاد مؤخراً إلى مربع دعم ومناصرة الجيش. ذلك المشهد وحده كان كافياً لتوضيح رؤية الديسمبريين تجاه مواكب «التفويضين»؛ سواء أولئك المختبئين خلف بندقية الجيش، أو الجالسين تحت ظلال بندقية الدعم السريع. فالصورة، مهما أُتقن إخراجها، لا تمثل ديسمبر، بل تمثل ظلال المنقلبين عليها، الذين لم يجدوا سبيلاً لمواجهتها إلا باستخدام أدواتها ذاتها.

لن يطيب المقام لديسمبر في بورتسودان، حيث يغدو الدم أرخص من النفط، وتُختزل الكرامة في التشريد والقتل والدمار، ويُحتفى بالقاتل بوصفه بطلاً، ويُخوَّن من يطالب بإلقاء السلاح. كما لن تُرى ديسمبر في نيالا، حيث تُختزل الديمقراطية في خطاب القبيلة، وتُستبدل السياسة بالقتل والنهب والتشريد. فديسمبر، في جوهرها، لا تسكن ظلال البنادق، ولا تزدهر إلا في فضاء السلم والحرية والكرامة الإنسانية.

سلام النفط وحرب الوطن.. كيف نجت هجليج وليس الناس..!

ملخص

يطرح التقرير مفارقة قاسية مفادها أن قيمة الأرض في السودان تُقاس بما تختزنه من نفط لا بما يسكنها من بشر، مستحضرة «لعنة النفط» التي أعادت اسم هجليج إلى الواجهة، وأكدت أن منطق المصالح ما زال يحكم مسار الحرب أكثر من الاعتبارات الإنسانية.

توضح التطورات أن سيطرة تحالف «تأسيس» على هجليج وانسحاب الجيش السوداني لم يكونا نتيجة معركة، بل تنفيذاً لاتفاق ثلاثي بين جوبا ونيالا وبورتسودان، انتهى بتسليم تأمين الحقل النفطي لجيش جنوب السودان، باعتباره شرياناً اقتصادياً حيوياً لحكومة جوبا.

هذا الهدوء المفروض حول هجليج فجّر سؤالاً أخلاقياً: إذا أمكن تحييد منطقة استراتيجية عبر التفاوض السريع، فلماذا تعجز الأطراف ذاتها عن إيقاف الحرب في بقية البلاد؟ ما حدث كشف أن البنادق أُطفئت لحماية النفط، لا لإنقاذ الأرواح، وأسقط عملياً شعارات الكرامة والسيادة.

في المقابل، يستمر العنف في مناطق بلا نفط مثل الدلنج وكادوقلي، حيث قُتل مدنيون وجنود حفظ سلام وسط تصعيد عسكري متواصل. وهكذا تتكرس معادلة دامية: النفط يُنقذ المناطق، بينما يُترك الإنسان السوداني لمصيره، وكأن النجاة في هذا الوطن مشروطة بأن يتحول البشر إلى حقول بترول.

كأنّ قدر هذه الأرض أن تُقاس قيمتها بما تختزنه تحت التراب لا بما يسقط فوقه من بشر. فلو كنّا آبار نفط أو حقول إنتاج، لكانت النخبة السياسية والعسكرية قد تعاملت مع حياتنا على نحو مغاير. بهذه المفارقة القاسية عاد اسم «هجليج» إلى واجهة المشهد، مستدعياً «لعنة النفط» التي سبق أن أسهمت في انقسام السودان، ومؤكداً أن الصراع في البلاد ما زال يُدار بمنطق المصالح لا بمنطق الإنسان.

أعلنت قوات «تأسيس» سيطرتها على منطقة هجليج من دون مواجهات تُذكر، في وقت انسحبت فيه القوات المسلحة السودانية باتجاه دولة جنوب السودان، بعد أن كانت المنطقة تمثّل آخر نقاط وجود الجيش في ولاية غرب كردفان، عقب سقوط مدينة بابنوسة. غير أن هذا الانسحاب، وفق معطيات متطابقة، لم يكن نتيجة هزيمة ميدانية، بل جاء تنفيذاً لاتفاق ثلاثي جمع بين جوبا ونيالا وبورتسودان، رسم ترتيبات دقيقة بشأن السيطرة الأمنية على الحقول والمنشآت النفطية.

الاتفاق، الذي أُعلن عنه لاحقاً، منح جيش جنوب السودان المسؤولية الأمنية الأولى عن حقل هجليج، وهو ما تحقق فعلياً على الأرض بوصول قوات من جيش الدفاع الشعبي الجنوبي وإحكام سيطرتها على الحقل، الذي يُعد أكبر حقول النفط في السودان، والمنشأة الرئيسية لمعالجة صادرات نفط جنوب السودان، والمصدر شبه الوحيد لإيرادات حكومة جوبا.

وفي هذا السياق، كشف وزير الإعلام والاتصالات في جنوب السودان، أتينغ ويك أتينغ، عن التوصل إلى اتفاق «ثلاثي» بين حكومة بلاده وكل من رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي»، يقضي بتحييد منطقة هجليج ومنع أي مواجهات عسكرية فيها. وأوضح، في مقابلة مع «الجزيرة مباشر»، أن الاتفاق ينص على انسحاب القوات السودانية، وانتشار قوة من جيش جنوب السودان لتأمين آبار النفط، مع التزام الأطراف كافة بوقف القتال في المنطقة.

وأشار الوزير إلى أن الرئيس سلفاكير ميارديت أجرى اتصالات مباشرة مع طرفي النزاع، أفضت إلى توافق سياسي يمنح جوبا حق حماية المنشآت النفطية، مؤكداً أن هذه الاتصالات سبقت اندلاع التوترات الأخيرة.

غير أن هدوء هجليج، الذي فُرض بسطوة المصالح، أعاد إلى الواجهة سؤالاً أخلاقياً ملحاً: هل النفط أغلى من الدم؟ فالتجربة تثبت أن من ينجح في تسوية صراع معقد كصراع هجليج عبر التفاوض، كان بمقدوره أن يسلك النهج ذاته لإيقاف الحرب برمتها. لكن ما حدث أن البنادق أُطفئت فجأة هناك، لا خوفاً على البشر، بل خشية على النفط.

في هجليج، جرى كل شيء بهدوء ومن دون ضجيج إعلامي. صفقات تُبرم، ومصالح تُحمى، بينما تُترك الجثث في بقية البلاد بلا عدٍّ ولا اعتبار. وهو ما أسقط عملياً فرضية «حرب الكرامة»، حين تنازل الجيش بسهولة عن جزء من الأرض السودانية لتدار أمنياً بواسطة جيش دولة أخرى، في مفارقة تاريخية لمنطقة شهدت في وقت سابق مواجهات دامية بين الجيشين السوداني والجنوبي.

الأكثر تناقضاً أن التوغل الأخير لقوات الدعم السريع وتحالف «تأسيس» جاء في وقت كانت فيه هذه القوى تروّج لخطاب هدنة إنسانية «من أجل المدنيين». انتهت تلك الهدنة عملياً بتسليم أكبر حقل نفطي في البلاد لقوة أجنبية، بينما عاد طرفا الصراع لرفع شعارات الديمقراطية والكرامة والسيادة.

في هجليج، لم تشعر الآبار بالخوف، بل شعر به من يتصارعون على جثة وطن. حربهم هذه ليست حرب البسطاء، بل حرب حسابات براميل النفط، في تجاهل فاضح لدماء لم تجف بعد. سرعة حسم ملف هجليج تقابلها سلسلة إخفاقات مدوية في إقرار أي هدنة إنسانية، رغم المطالبات المتكررة، ما يكشف بوضوح أن النفط أغلى من الدم السوداني.

قبل هجليج، كانت أمام المتحاربين فرص عديدة لإيقاف النزيف: في جدة، وأديس أبابا، والمنامة، وجنيف. وفي كل مرة، ينتهي الأمر إلى فشل جديد ومزيد من القتل والتشريد وانهيار المدن. ما جرى في هجليج كان يمكن أن يحدث في الفاشر، وقبلها في الخرطوم، وكان بالإمكان إنقاذ ما تبقى من البنية التحتية، لو كان دم السودانيين يساوي في ميزان الصراع قيمة النفط.

الواقع الميداني يؤكد هذه الحقيقة القاسية. فبينما أُنجز اتفاق هجليج بسرعة لافتة، تواصل قوات تحالف «تأسيس» تصعيد عملياتها في ولاية جنوب كردفان. فبعد استهداف مقر للأمم المتحدة في كادوقلي، ومقتل ستة من جنود حفظ السلام البنغلاديشيين، قصفت القوات نفسها مستشفى عسكرياً في مدينة الدلنج المحاصرة، ما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين وإصابة آخرين، وفق مصادر

طبية تحدثت لوكالة الصحافة الفرنسية. الضحايا، بحسب المصدر، كانوا من المرضى ومرافقيهم، في مستشفى يخدم المدنيين والعسكريين على حد سواء.

ذلك حدث لأن الدلنج لا تملك نفطاً، ولا تحتوي على حقول. دم المدنيين هناك بلا قيمة في بورصة الحرب، تماماً كما الدم النازف تحت براميل القصف الجوي. هكذا تتكرس المعادلة القاتلة: النفط يُنقذ المناطق والإنسان يُترك لمصيره ولعل الخلاصة الأكثر مرارة أن السودانيين، كي ينجوا من عبث المتحاربين، عليهم مجازاً أن يتحولوا إلى حقول بترول.

من الفوضى إلى الاحتراف

إعادة هندسة القطاع الأمني والعسكري في السودان 1 - 4

د. عصام الدين عباس احمد

ملخص

تتناول السلسلة إطارًا تحويليًا لإصلاح القطاع الأمني والعسكري في السودان، مستندة إلى نظرية التغيير، بهدف الانتقال من واقع الفوضى والتشظي إلى نموذج مؤسسي احترافي. ويبدأ الكاتب بتشخيص الأزمة الراهنة المتمثلة في تعدد الجيوش، ضعف القيادة والسيطرة، غياب الشفافية والمساءلة، تفشي اقتصاد الحرب، وتراجع الثقة المجتمعية، وهي عوامل أضعفت قدرة الدولة على احتكار العنف المشروع وحماية المواطنين.

ترسم المقالات ملامح قطاع أمني منشود يقوم على جيش وطني واحد بعقيدة موحدة، وشرطة مدنية مهنية لإنفاذ القانون، وأجهزة أمنية منسقة دون تداخل في الصلاحيات، جميعها خاضعة للسلطة المدنية. ويرتكز هذا النموذج على الاحترافية، واحترام حقوق الإنسان، وبناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، بما يمنع عسكرة الحياة العامة ويدعم الاستقرار.

يقترح الكاتب مسار تغيير مركب يقوم على محركات أساسية، تشمل الإصلاح المؤسسي، الحوكمة والمساءلة، بناء القدرات والتأهيل المهني، وإنهاء تعدد الجيوش عبر دمج القوات غير النظامية، إلى جانب تعزيز المشاركة المدنية في صياغة السياسات الأمنية. كما يؤكد على ضرورة الفصل الواضح بين مهام الجيش والشرطة، مع تنسيق عملياتي موحد تحت مظلة سلطة مدنية شرعية.

يخلص الطرح إلى أن نجاح الإصلاح مرهون بإرادة سياسية حقيقية وبيئة داعمة لوقف العنف، باعتبار أن الإصلاح الأمني ليس مسألة تقنية فقط بل مشروع وطني لإعادة بناء العقد الاجتماعي. فبدون معالجة الجذور التاريخية لتسييس السلاح وتفكك الدولة، سيظل الانتقال المدني هشًا، بينما يشكل الإصلاح الشامل مدخلاً أساسياً للسلام المستدام وبناء دولة القانون في السودان.

كتب الكثيرون بمن فيهم خبراء عسكريين وامنيين واكاديميين عن القطاع الأمني والعسكري في السودان وتطرقوا لمعظم قضايا اصلاح وإعادة بناء هذا القطاع بصورة مثالية تحقق تطلعات الشعب السوداني في دولة المؤسسات. هذه السلسلة من الحلقات هي محاولة لاضافة حلقة في حلقات الجهود المتصلة في هذا الشأن من خلال طرح إطار تحويلي لإصلاح القطاع الأمني والعسكري في السودان مستلهما أسس وقواعد نظرية التغيير عبر اجراء مقاربات دقيقة بين الواقع الراهن وما ينبغي أن يكون عليه الحال في دولة مستقرة يسود فيها القانون، مع تحديد المسار العملي الذي يمكن أن يقود إلى التحول المطلوب. يبدأ التحليل بوصف أزمة تعدد الجيوش وتفكك منظومة السيطرة والقيادة وضعف الاحترافية، وانعدام الشفافية والمساءلة، وتراجع الثقة المجتمعية، إلى جانب غياب التنسيق المؤسسي بين الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية وتفشي وسيطرة اقتصاد الحرب. هذه العوامل مجتمعة شكّلت بيئة أمنية مضطربة هشّة، قلصت قدرة الدولة على احتكار العنف المشروع وحماية المواطنين.

في المقابل، ترسم سلسلة المقالات صورة مستقبلية لقطاع أمني موحد، محترف، شفاف ومسؤول خاضع للسلطة المدنية، يقوم على جيش واحد بعقيدة وطنية موحدة، وشرطة مدنية ذات صلاحيات واضحة في إنفاذ القانون، مع اندماج مؤسسي فعّال بين الأجهزة الأمنية والعسكرية دون تداخل في المهام أو تضارب في القرار. ويقوم هذا النموذج المنشود على ثقة عالية بين المجتمع والقطاع الأمني، وتماسك بين مؤسسات الدولة، وقدرة احترافية على منع النزاع وضبط الأمن دون انتهاكات أو عسكرة للحياة المدنية.

وللوصول إلى هذا التحول، سناقش مسار تغيير مركب يُبنى على أربعة محركات رئيسية: الإصلاح المؤسسي، الحوكمة والمسؤولية، بناء القدرات والتأهيل المهني، وإنهاء تعدد الجيوش ودمج القوات غير النظامية عبر برنامج مدروس، إلى جانب تعزيز الثقة المجتمعية والمشاركة المدنية في صياغة السياسات الأمنية. كما تعرج الحلقات الى أهمية فصل المهام بين الجيش والشرطة بما يضمن مدنية جهاز الأمن الداخلي، مع تنسيق عملياتي موحد تحت سلطة مدنية شرعية.

واختتم سلسلة الحلقات بأن نجاح هذا المسار مرهون ببيئة سياسية وأمنية داعمة لتطبيق الإصلاح، وقدرة الأطراف على الالتزام بوقف العنف، وتوفر إرادة سياسية تُفضّل بناء الدولة الوطنية على استدامة مصالح السلاح. إن تحقيق هذا التحول ليس مهمة تقنية فحسب، بل مشروع وطني لإعادة بناء العقد الاجتماعي، وترميم الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحويل أدوات القوة من مصدر تهديد إلى ضمانة للأمن والسلام المستدامين في السودان.

المقدمة والخلفية

ارتبط مفهوم «الأمن» لدى كثير من السودانيين بالدولة فقط، مع التركيز على حمايتها من التهديدات العسكرية. لكن مع التحولات الكبرى التي شهدتها الساحة السودانية وارتفاع مستوى الوعي المجتمعي مصحوبا باصطفاف نوعي حول الدولة المدنية، تحول الاهتمام تدريجيا نحو الامن المرتبط بالانسان ورفاهيته. كان لهذا التحول تأثير لدي القوى المدنية السودانية مما جعلها تولى قضية الامن اهتمام اكبر ونتيجة لذلك، أصبح مفهوم الأمن يشمل ليس فقط التهديدات العسكرية الكلاسيكية، بل أيضا الحاجة إلى حماية وتعزيز سبل العيش او ما يمكن تسميته ب»الأمن الإنساني».

مفهوم الأمن الإنساني يتقاطع مع كثير من القضايا المرتبطة بالثورات السودانية المتتالية ويشمل حقوق

الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في إلى التعليم والرعاية الصحية، وغيرها. كلما تقدمنا خطوة في هذا الاتجاه كلما تراجعت محفزات الصراع في السودان وعلى راسها قضايا السلطة والهوية والتنمية الاقتصادية. بهذا المعنى تطور مفهوم الاصلاح الأمني والعسكري باتساق مع التحول نحو الأمن الإنساني المرتبط بشكل صريح مع التنمية، مع التأكيد على أهمية الأمن في إقامة السلام المستدام.

تشكّل القطاع الأمني والعسكري في السودان داخل بيئة شديدة التعقيد اتسمت بتداخل السلطة مع السلاح، وبتوارث التمرد والانقلابات كآلية لتغيير الحكم أكثر من التداول السلمي. قد يتساءل متسائل لماذا الإصرار على الإصلاح الأمني والعسكري في السودان؟ في تقديري، وبنظرة فاحصة ومتحررة من أي انتماءات، فان هذه القضية ذات أهمية قصوى ومصيرية، فهي تمثل حجر الزاوية لأي انتقال سياسي مستدام. فمنذ الاستقلال، ظل القطاع الأمني، بتركيبته المتعددة وولاءاته المتشابكة، يمثل التحدي الأكبر أمام بناء الدولة المدنية الديمقراطية وسبباً رئيسياً في إطالة أمد الصراعات وتكرار الانقلابات. وفي ظل الأزمة الراهنة والتفكك الهيكلي الذي تواجهه الدولة بسبب حرب ابريل وتداعياتها، لم يعد الإصلاح مجرد قضية سياسية تتبارى التنظيمات والكيانات في اثارتها، بل صار ضرورة ملحة لإنهاء حالة الفوضى الناتجة من ازدواجية الأجهزة الامنية وتعدد الجيوش، وتحويل القوات النظامية إلى مؤسسات وطنية موحدة، محترفة، وخاضعة بالكامل للسلطة المدنية الدستورية والمساءلة القانونية.

تاريخ سودان ما بعد الاستقلال يحكي عن سلاسل متصلة من الصراعات الأهلية الممتدة في الجنوب والشرق ودارفور وجبال النوبة، وقد أدّى غياب المشروع الوطني الجامع، وتسييس الجيش، واستخدام الأجهزة الأمنية كأداة للضبط السياسي بدلاً من الحماية العامة، إلى إعادة إنتاج العنف بدل احتوائه. كما أسهمت فترات الحكم العسكري المتعاقبة في ترسيخ ثقافة القوة على حساب سيادة القانون، وفي تكريس المحاصصة داخل المؤسسات النظامية، دون إصلاح جذري يضمن المهنية والولاء الوطني. ومع استيلاء الاسلاميين على السلطة في 1989، انفجرت التناقضات التاريخية المتراكمة، وتجلى ذلك بوضوح في انهيار منظومة الاحتكار الرسمي للقوة وظهور جيوش موازية وميليشيات ذات مصالح اقتصادية وسياسية مستقلة بلغت ذروتها باندلاع حرب ابريل 2023.

شهد موضوع الإصلاح الأمني والعسكري في السودان اهتمامًا متزايدًا من الأكاديميين والمراكز البحثية والفكرية، كما نُظّمت حوله برامج وورش عديدة تناولت تحديات القطاع وسبل تطويره. وانطلاقًا من هذا التراكم المعرفي، وبحكم ارتباطي المهني والمعرفي بالفضاء الأمني والعسكري، اسعى من خلال هذه الحلقات إلى تقديم إسهام عملي إضافي عبر طرح مسار واقعي للتغيير يقوم على منهجية انتقال واضحة، تهدف إلى نقل القطاع الأمني من وضعه الراهن المتشظي والمسيّس نحو نموذج مؤسسي مهني وموحّد، قادر على صون الاستقرار، وترسيخ السلام، وحماية حقوق المواطن ومصالحه.

السؤال المحوري: لماذا منهج التغيير المقترح

في ضوء التحديات الهيكلية والسياسية التي تواجه مسار الانتقال المدني في السودان، يفرض السؤال المحوري التالي نفسه: ما هو المسار الفعال القابل للتطبيق لتحويل القطاع الأمني والعسكري في السودان من كيان متشرذم ومسيّس إلى قطاع موحد، احترافي، وخاضع للمساءلة الديمقراطية؟» وعليه، فإن الهدف الرئيسي من هذه المقالات هو تصميم نموذج نظري شامل للإصلاح الأمني والعسكري وربط الإجراءات الإصلاحية (الأنشطة) بالتحولات الهيكلية بعيدة المدى (النتائج)، مع تحديد واضح للوضع الراهن الذي يجب معالجته والوضع المأمول الذي يطلبه الشعب السوداني، بالإضافة إلى فحص الافتراضات السياسية والأمنية الحرجة التي يجب أن تصمد لضمان نجاح هذا المسار الانتقالي.

ربط الفعل بالهدف: منهج للانتقال الواعي

يتجاوز التغيير الذي اتناوله في هذه المقالات مجرد تحديد الأهداف والأنشطة، ليؤسس بدلاً من ذلك سلسلة سببية واضحة ومترابطة تبدأ من الوضع الراهن وتمر بالتدخلات ومخرجاتها ونتائجها، وصولاً إلى الوضع المأمول والغاية النهائية. وتكمن قيمة هذا المنهج في أنه يجبر المصممين على الكشف عن الافتراضات الحرجة التي تكمن وراء هذه الروابط السببية. وبعبارة أخرى، لا تكتفي نظرية التغيير بالإجابة على سؤال «ماذا سنفعل؟» بل تجيب على سؤال «لماذا نعتقد أن ما سنفعله سيؤدي إلى النتيجة المرجوة؟» . هذا يساعد بشكل حاسم في سياق السودان، حيث لا يمكن تحقيق الإصلاح الأمني دون تفكيك البنى القديمة المتجذرة؛ وبالتالي، رسم خريطة طريق منطقية وشفافة لربط الإجراءات التكتيكية (كدمج القوات أو التشريع) بالأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى (كالحوكمة الديمقراطية والمساءلة).

زيارة البرهان إلى الرياض.. دلالات التوقيت وحدود الممكن السياسي

إبراهيم هباني

ملخص

جاءت زيارة الفريق أول عبد الفتاح البرهان إلى الرياض في توقيت إقليمي ودولي بالغ الحساسية، مع تصاعد الجهود لوقف الحرب في السودان وربط أي تهدئة بمسار سياسي شامل. واكتسب لقاؤه بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أهمية خاصة باعتباره جزءاً من تحرك يسعى للخروج من منطق إدارة الصراع إلى البحث عن تسوية سياسية متكاملة.

تعكس الزيارة بحسب الكاتبة قناعة متزايدة لدى الفاعلين الإقليميين والدوليين بأن وقف إطلاق النار يجب أن يكون مدخلاً لمسار سياسي يعيد الاعتبار لمؤسسات الدولة ويخفف معاناة المدنيين. وفي هذا السياق، برزت آراء خبراء، من بينهم الدكتورة أماني الطويل، التي رأت في الزيارة فرصة لدعم خطوات واقعية نحو وقف القتال لصالح الشعب السوداني.

وبحسب مصادر دبلوماسية، جاءت زيارة الرياض امتداداً لتحركات سعودية سابقة، أبرزها زيارة نائب وزير الخارجية إلى بورتسودان، ضمن مقاربة تقوم على ترتيب الأولويات بدءاً بوقف النار، ثم تهيئة بيئة سياسية تسمح بعودة الدور المدني وتنظيم العلاقة بين العسكريين والسلطة الانتقالية، بدعم من الرباعية الدولية.

وتندرج هذه الجهود ضمن توافق إقليمي ودولي تقوده الرباعية (واشنطن، الرياض، أبوظبي، القاهرة) لربط وقف الحرب بعملية سياسية ذات مصداقية، مع التأكيد على حماية المدنيين ووحدة الدولة. وبذلك تُقرأ زيارة البرهان كجزء من مسار توافقي أوسع، يبقى نجاحه مرهوناً بتحويل التعهدات إلى خطوات عملية تنهي الحرب وتفتح أفقاً سياسياً جديداً للسودان.

جاءت زيارة الفريق أول عبد الفتاح البرهان إلى الرياض في توقيت إقليمي ودولي دقيق، تتكثف فيه الجهود الرامية إلى وقف الحرب في السودان والانتقال إلى مسار سياسي يعيد الإعتبار لمؤسسات الدولة ويخفف من معاناة المدنيين. وفي هذا السياق، اكتسب اللقاء الذي جمع البرهان بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أهمية خاصة، بوصفه لقاءا مباشراً ركز على بحث سبل الخروج من الأزمة ضمن إطار توافقي أوسع.

ولا يمكن فصل الزيارة عن الحراك الإقليمي والدولي المتزايد تجاه الملف السوداني، والذي بات ينطلق من قناعة مفادها أن إدارة الصراع لم تعد خياراً، وأن وقف إطلاق النار ينبغي أن يكون مدخلاً لمسار سياسي متكامل لا خطوة منفصلة عنه. هذا المعنى عبّرت عنه الدكتورة أماني الطويل، الخبيرة في الشؤون الإفريقية ومديرة البرنامج الإفريقي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، حين أشارت إلى الأمل في أن تكون للزيارة ما بعدها لصالح الشعب والدولة السودانية، وأن تدعم خطوات واقعية نحو وقف القتال.

وبحسب مصادر دبلوماسية، فإن لقاء الرياض جاء تتويجاً لتحركات سبقت الزيارة، من بينها زيارة نائب وزير الخارجية السعودي وليد الخريجي إلى بورتسودان، والتي حملت رسائل سياسية واضحة بشأن مقاربة المرحلة المقبلة. وتقوم هذه المقاربة على ترتيب الأولويات بشكل متدرج، يبدأ بوقف إطلاق النار ويمتد إلى تهيئة بيئة سياسية تسمح بعودة الدور المدني، وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة الانتقالية.

في هذا الإطار، يبرز توافق الرباعية الدولية بوصفه عنصراً مركزياً في إدارة هذا المسار، حيث تشكل كل من الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر إطاراً سياسياً ضاغطاً باتجاه وقف الحرب والانتقال إلى حل سياسي. وتؤكد واشنطن باستمرار أولوية حماية المدنيين وربط أي تقدم سياسي بمسار مدني ذي مصداقية، فيما تلعب القاهرة دوراً محورياً في الدفع نحو تسوية تحفظ وحدة الدولة السودانية وتمنع انزلاقها إلى مزيد من التفكك.

وفي السياق نفسه، جاء الاتصال الذي جرى بين وزيري خارجية السعودية ومصر ليعكس حرص العاصمتين على تنسيق المواقف والتأكيد على ضرورة الالتزام بما تم التوافق عليه داخل الرباعية الدولية، لا سيما في ما يتعلق بوقف إطلاق النار والانخراط الجاد في مسار سياسي منظم، باعتباره الإطار الوحيد القابل للاستمرار.

كما شددت الإمارات على هذا التوجه في أكثر من مناسبة، حيث أكد أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أن استقرار السودان يمر عبر إنهاء القتال والانخراط في عملية سياسية شاملة. كما أكدت لانا نسيبة، وزيرة دولة، أن وقف الحرب وحماية المدنيين يمثلان المدخل الأساس لأي تسوية سياسية مستدامة.

وتشير المعطيات المتداولة إلى أن النقاشات الجارية تربط بين وقف إطلاق النار وترتيبات المرحلة الانتقالية، بما يشمل تحديد أدوار واضحة للمؤسسة العسكرية، وفتح المجال أمام القوى المدنية لتشكيل حكومة تحظى بقبول داخلي ودعم دولي، مع تأجيل أي مناقشات حول إعادة الإعمار إلى حين حسم ملف الترتيبات السياسية. وينظر إلى هذا الربط باعتباره ضمانة لتفادي العودة إلى دوامة العنف، وتوفير حد أدنى من الاستقرار يسمح بمعالجة الملفات الإنسانية والاقتصادية العاجلة.

بهذا المعنى، تقرأ زيارة البرهان إلى الرياض بوصفها جزءا من جهد توافقي إقليمي ودولي يسعى إلى تقريب المواقف وبناء أرضية مشتركة لمرحلة ما بعد الحرب. فالتحدي لا يكمن في إطلاق المبادرات بقدر ما يكمن في تحويلها إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ، تعيد للسودان مساره الطبيعي كدولة مستقرة وفاعلة في محيطها الإقليمي.

ويبقى الرهان معقوداً على أن تفضي هذه الجهود إلى نتائج ملموسة خلال الفترة المقبلة، تضع حدا للحرب وتفتح أفقا سياسيا جديدا يلبي تطلعات السودانيين في الأمن والاستقرار.

استيلاء قوات الدعم السريع على حقل هجليج:

قراءة اقتصادية-فنية لتداعياته على السودان وجنوب السودان

عمر سيد أحمد *

ملخص

يوضح المقال الأهمية المحورية لقطاع النفط في الاقتصاد السوداني، الذي تحول منذ عام 1999 إلى اقتصاد ريعي شديد الهشاشة. وبعد انفصال جنوب السودان، خسر السودان معظم احتياطياته النفطية، لكنه احتفظ بدور حاسم عبر خطوط الأنابيب ورسوم العبور، بينما بقي جنوب السودان معتمدًا شبه كلي على النفط، ما جعل المنظومة النفطية عامل استقرار شديد الحساسية لكلا البلدين.

يؤكد أن حقل هجليج يمثّل عقدة استراتيجية مزدوجة، إنتاجًا ومعالجةً ونقلًا، ما يجعل السيطرة عليه ذات أبعاد اقتصادية وسياسية تتجاوز الميدان العسكري. واستيلاء قوات الدعم السريع على الحقل لا يُعد مكسبًا عسكريًا فحسب، بل تحولًا يهدد أمن الطاقة الإقليمي ويضرب أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للسودان وجنوب السودان.

يشير إلى أن هجليج فنيا يُعد من الحقول منخفضة التكلفة وذات بنية تحتية معقدة تعتمد كليًا على أنظمة تحكم متقدمة. إيقاف الحقل وإخلاء الطواقم يرفع مخاطر فقدان دائم في القدرة الإنتاجية، ويجعل إعادة التشغيل عملية مكلفة وخطِرة، لا تملك قوات الدعم السريع مقوماتها الفنية أو القانونية، ما يزيد احتمالات الضرر طويل الأمد.

يختم الكاتب بأن توقف الحقل يكلّف البلدين خسائر يومية بملايين الدولارات، مع سيناريوهات تتراوح بين التصعيد العسكري أو ترتيبات تشغيل مؤقتة أو تعطل طويل هو الأسوأ. ويخلص النص إلى أن ما جرى في هجليج يكشف هشاشة الدولة السودانية وترابط الحرب بأمن الطاقة، حيث بات مصير شريان اقتصادي حيوي مرهونًا بتوازنات سياسية وعسكرية أوسع من النفط نفسه.

يمثّل قطاع النفط أحد أهم المفاتيح لفهم التحولات الاقتصادية والسياسية في السودان منذ مطلع الألفية. فمنذ بدء الإنتاج التجاري عام 1999، أعادت العائدات النفطية تشكيل بنية الاقتصاد السوداني وهيكلة موارده العامة، بعد أن شكّلت في سنوات الذروة أكثر من 50% من إيرادات الحكومة وما يقرب من 90% من حصيلة الصادرات، الأمر الذي حول الاقتصاد السوداني إلى اقتصاد ريعي يعتمد على سلعة واحدة. وقد كشفت هذه البنية مدى هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، ولا سيما تقلبات أسعار النفط والإنتاج. وعندما انفصل جنوب السودان عام 2011، خسر السودان ما يقارب 75% من احتياطيات النفط و80% من الإنتاج اليومي، وفق تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما أدّى إلى واحدة من أسوأ الصدمات الاقتصادية في تاريخه الحديث، اتسع معها عجز الميزانية وتدهور سعر الصرف وتراجعت قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة.

ورغم هذا الفاقد الضخم، ظل للسودان دور محوري في سلسلة القيمة النفطية الإقليمية بعد الانفصال، بفضل خطوط الأنابيب الممتدة من جنوب السودان إلى بورتسودان. فقد شكلت رسوم العبور والمعالجة – التي راوحت بين 1.4 و1.8 مليون دولار يوميًا في الظروف المستقرة – أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للخرطوم. وفي المقابل، يعتمد جنوب السودان على النفط اعتمادًا شبه كامل، إذ يشكل أكثر من 90% من إيرادات الدولة، ويُعد أي خلل في منظومة الإنتاج أو المعالجة أو النقل تهديدًا مباشرًا لاستمرار الدولة نفسها. وسط هذه الهشاشة الهيكلية، يبرز حقل هجليج بوصفه أحد أعمدة المنظومة النفطية في الدولتين، نظرًا لدوره المزدوج كحقل إنتاج وكعقدة محورية للتحكم والضغط ومعالجة الخام قبل ضخه في خطوط التصدير.

وفي ضوء هذا الموقع الاستراتيجي الحساس، يمثل استيلاء قوات الدعم السريع خلال الأيام الأخيرة على حقل هجليج تحولًا اقتصاديًا-استراتيجيًا غير مسبوق في الحرب السودانية. فهو ليس مجرد انتصار ميداني، بل حدث يعيد رسم ملامح سوق الطاقة الإقليمي، ويهدد أمن الطاقة في جنوب السودان، ويضرب أحد أكثر مصادر النقد الأجنبي استقرارًا بالنسبة للسودان، ويُعتبر منعطفًا قد يغيّر التوازنات العسكرية والسياسية في المدى القريب.

من الناحية الفنية، يُعد هجليج من أقل الحقول تكلفة للتشغيل في إفريقيا الشرقية، إذ تتراوح تكلفة التشغيل (OPEX) بين 8 و12 دولارًا للبرميل، فيما تجاوز رأس المال الاستثماري التراكمي (CAPEX) لتطوير الحقل 4.2 مليارات دولار منذ مطلع الألفية. ويمتلك هجليج بنية تحتية متقدمة تشمل مرافق المعالجة ومضخات الضغط ومحطات التعزيز ووحدات الفصل وإعادة المعالجة، إضافة إلى شبكة متطورة من الآبار وبرامج حقن المياه. وتعتمد المنشأة اعتمادًا مباشرًا على نظام الإشراف والتحكم وجمع البيانات (SCADA – Supervisory Control And Data Acquisition)، وهو النظام الذي يمثل «الجهاز العصبي» للحقل، إذ يمكّن المشغلين من مراقبة آلاف النقاط الفنية في الزمن الحقيقي، بما يشمل الضغط ودرجة الحرارة ومعدلات التدفق، والتحكم في تشغيل المضخات والصمامات وفق تسلسل هندسي دقيق، إضافة إلى اكتشاف أي خلل قبل وقوعه.

أما من منظور هندسة المكامن، فإن معدل التراجع الطبيعي في إنتاج هجليج يتراوح بين 6 و9% سنويًا، وهو معدل يمكن التحكم فيه عبر برامج إعادة الإكمال وحقن المياه، لكن الإطفاء الكامل للحقل – الذي حدث عقب استيلاء الدعم السريع – يرفع مخاطر الانخفاض غير القابل للعودة في الضغط المكمني إلى حدود

قد تصل إلى 40%. ويعني ذلك احتمال فقدان القدرة الإنتاجية بمعدل يتراوح بين 3،000 و8،000 برميل يوميًا حتى بعد إعادة التشغيل. كما يؤدي توقف التدفق لفترة طويلة إلى تراكم الشمع داخل خطوط الأنابيب، وهي مشكلة تتطلب عمليات تنظيف معقدة ومرتفعة التكلفة قد تتجاوز 70 مليون دولار، إضافة إلى تعرض الخطوط لخطر التآكل وانخفاض الكفاءة التشغيلية على المدى الطويل.

وقد تم إخلاء الطواقم الفنية بالكامل وإطفاء أنظمة التشغيل بما فيها نظام الإشراف والتحكم وجمع البيانات (SCADA – Supervisory Control And Data Acquisition)، ما جعل الحقل خارج الخدمة بصورة كاملة. ويشكل هذا الوضع تحديًا ضخمًا لأي محاولة لإعادة التشغيل، إذ تتطلب العملية سلسلة خطوات هندسية معقدة تشمل إعادة توازن الضغط داخل المكمن بالتدرج، وتقييم الوضع الكيميائي للسوائل، وتشغيل المضخات والصمامات وفق تسلسل دقيق، وإعادة اختبار الأنظمة الكهربائية والميكانيكية، فضلًا عن الحاجة إلى بيانات آنية من نظام الإشراف والتحكم وجمع البيانات (SCADA – Supervisory Control And Data Acquisition) لا يمكن تعويضها بوسائل بديلة.

وفي هذا السياق، لا تمتلك قوات الدعم السريع القدرة الفنية أو المؤسسية لتشغيل الحقل بصورة مستقرة، وذلك لخمسة أسباب رئيسية:

أولًا، غياب الكوادر الفنية المدربة التي تمتلك خبرة تشغيلية متراكمة ضمن الشراكات الصينية–الماليزية منذ أوائل الألفية.

ثانيًا، انقطاع سلاسل الإمداد الخاصة بالمواد الكيميائية وقطع الغيار، والتي تُعد ضرورية لاستمرار العمليات.

ثالثًا، الاعتماد الكامل على نظام الإشراف والتحكم وجمع البيانات (SCADA – Supervisory Control And Data Acquisition)، الذي يتطلب قدرة تحليلية وهندسية متقدمة لا تتوفر خارج فرق التشغيل المحترفة.

رابعًا، غياب الغطاء القانوني والسيادي لأي تشغيل خارج إطار دولة معترف بها، ما يجعل الشركات الأجنبية غير مستعدة لتقديم دعم أو إرسال مهندسين.

خامسًا، خطورة إعادة التشغيل دون دراسة هندسية دقيقة، إذ قد يؤدي أي خطأ بسيط إلى انهيار الضغط أو دخول المياه إلى المكمن، ما يسبب أضرارًا دائمة.

وعلى المستوى الاقتصادي، تُعد الخسائر الناتجة عن توقف الحقل كارثية للبلدين. إذ يخسر جنوب السودان ما بين 2.2 و2.8 مليون دولار يوميًا نتيجة توقف صادراته النفطية، بينما يخسر السودان ما بين 400 و550 ألف دولار من رسوم العبور والمعالجة. ومعًا، تتراوح الخسائر اليومية بين 3 و3.4 ملايين دولار، أي ما يقارب 100 مليون دولار شهريًا وقد تصل إلى 900 مليون دولار سنويًا إذا طال أمد التعطل. ولا تشمل هذه التقديرات تكلفة إصلاح الأضرار الفنية أو إعادة تنظيف الخطوط من الشمع، وهي عمليات معقدة وباهظة الكلفة.

تفتح سيطرة الدعم السريع على هجليج الباب أمام أربعة سيناريوهات محتملة:

1. التصعيد العسكري، وهو سيناريو يحمل مخاطر تدمير البنية التحتية، وقد يؤدي إلى تعطيل طويل ومستويات غير مسبوقة من الخسائر
2. ترتيبات تشغيل مؤقتة بضغط دولي، خاصة من الصين — المستثمر الأكبر — وجنوب السودان، لضمان استمرار تدفق النفط. .
4. تعطّل طويل للحقل، وهو السيناريو الأسوأ، والذي قد يؤدي إلى انهيار جزء من القدرة الإنتاجية بشكل دائم.

الخلاصة

تكشف سيطرة الدعم السريع على حقل هجليج هشاشة الدولة السودانية وقدرتها المحدودة على حماية البنى التحتية الحيوية، كما تكشف مدى الترابط بين أمن الطاقة الإقليمي ومسار الحرب الدائرة. فهجليج ليس مجرد منشأة نفطية؛ إنه شريان اقتصادي لسودانين يعانيان أصلًا من اختلالات بنيوية عميقة. وسيظل مستقبل الحقل — وبالتالي مستقبل جزء مهم من اقتصاد البلدين — مرهونًا بتوازنات سياسية وعسكرية تتجاوز بكثير حدود الجغرافيا النفطية.

المراجع

- IMF. Sudan Country Reports (2010–2023).
- World Bank. Sudan Economic Monitor (2020–2023).
- AfDB. Sudan Country Brief (2012).
- GNPOC. Heglig Field Operations Data (2017–2019).
- CNPC. Technical Notes on Heglig Operations (2018).
- Oil & Gas Journal. Sudan–South Sudan Field Profile (2019).
- Brian Keperono، dawan.africa (2025).

* خبير مصرفي ومالي وتمويل متفرغ

استمرار فشل المبادرات للحلول السلمية واخرها مبادرة الرباعية الدولية هل السودان في طريقه للتقسيم

طاهر المعتصم

ملخص

يستمر التصعيد العسكري في السودان مع فشل متكرر للمبادرات السلمية، كان آخرها مبادرة الرباعية الدولية. وجاء ذلك بعد إعلان قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الانتقالي رفضه للورقة المقدمة من المبعوث الأمريكي، في وقت أبدت فيه قوات الدعم السريع موافقة شكلية على بند الهدنة، ما عزز الشكوك حول جدية أي مسار سياسي قريب.

أُطلقت مبادرة الرباعية (مصر، السعودية، الإمارات، الولايات المتحدة) في سبتمبر 2025، داعية إلى الحفاظ على وحدة السودان ووقف إطلاق النار لمدة 90 يومًا يعقبها مسار سياسي. ورغم لقاءات سابقة بين البرهان والمبعوث الأمريكي، عاد قائد الجيش في نوفمبر ليعلن رفضه للمبادرة، بينما استمرت العمليات العسكرية رغم إعلان الدعم السريع قبول الهدنة.

ميدانيًا، تشهد ولايات كردفان وجنوبها تصعيدًا متبادلًا، مع هجمات على مواقع عسكرية أبرزها بابنوسة، وتطورات لافتة في هجليج شملت ترتيبات إقليمية وانسحابات وإحلال قوات من جنوب السودان. هذا التصعيد يعمّق خطوط التماس ويخلق مناطق نفوذ مستقرة نسبيًا.

تكشف التطورات عن أزمة ثقة وغياب إرادة حقيقية للتسوية لدى طرفي الصراع، إلى جانب ضعف أدوات الضغط الدولية وتباين أجندات الرباعية. ومع استمرار الحرب واتساع رقعتها، تتزايد مخاطر التشظي وقيام واقع تقسيمي فعلي، حتى وإن جرى تغليفه بتسميات سياسية مختلفة.

مقدمة

التصعيد العسكري سيد الموقف بعد اعلان قائد الجيش السوداني رئيس مجلس السيادة الانتقالي في لقاء مع ضباط من رتبة اللواء فما فوق رفضهم للورقة التي قدمها مبعوث الرئيس الامريكي مسعد بولس ممثل الرباعية، وكانت قوات الدعم السريع القوات شبه العسكرية قد أعلنت موافقتها على بند الهدنة الوارد في مبادرة الرباعية...

السياق أو الخلفية

أطلقت الرباعية الدولية المكونة من (مصر السعودية الإمارات امريكا) مبادرة وخارطة طريق في 12 سبتمبر 2025، أهم بنودها الحفاظ على وحدة وسيادة السودان والدخول في هدنة لمدة 90 يوم ثم عملية سياسية لمدة 9 شهور

وكان رئيس مجلس السيادة الانتقالي قائد الجيش السوداني البرهان قد التقى المبعوث الامريكي في أغسطس 2025، وبحسب تقارير اعلامية تباحثا في موافقة السودان على الرباعية

مؤخراً أعلن البرهان في نوفمبر 2025 في لقاء مع ضباط رفضه للرباعية،

بينما مليشيا الدعم السريع رغم اعلانها الموافقة على الهدنة في منتصف نوفمبر لكن على الأرض ما زالت العمليات العسكرية تتصاعد.

الوضع الميداني استمرار التصعيد العسكري في ولاية كردفان بهجمات متبادلة بين الجيش والمليشيا مثال ماهجمة الدعم السريع الفرقة 22 بابنوسة وأعلن الجيش صد الهجوم ، بالمقابل هاجم الجيش مناطق عسكرية في جنوب كردفان، ثم ما حدث في هجليج من ترتيبات أعلن عنها رئيس أركان جيش جنوب السودان، نتج عنها انسحابات واحلال لقوة من جنوب السودان

فرص الرباعية في إحداث إختراق

تكشف التطورات الأخيرة حول مبادرة الرباعية الدولية عن أزمة ثقة متفاقمة بين الأطراف السودانية، وعن بيئة سياسية وأمنية غير مهيأة أصلًا لأي تسوية. فرفض القيادة العسكرية للورقة المقدمة من المبعوث الأمريكي بعد أشهر من الاتصالات الأولية، يرسل إشارة واضحة بأن المؤسسة العسكرية لم تعد ترى في المبادرات الخارجية مسارًا آمنًا لحماية مصالحها أو إدارة الصراع وفق شروط مقبولة لها. كما يعكس هذا الرفض تقديرات عسكرية بأن ميزان القوة الميداني لم يصل بعد إلى لحظة «رغبة في التسوية»، بل يميل نحو الرهان على الحسم العسكري أو تحسين شروط التفاوض بالقوة

في المقابل، تُظهر موافقة مليشيا الدعم السريع على هدنة الـ90 يومًا — رغم استمرار هجماتها على الأرض — محاولة لكسب نقاط سياسية أمام المجتمع الدولي، وتقديم نفسها مستقبلًا كـ«فاعل منضبط» يمكن التعامل معه. إلا أن هذا التناقض بين الخطاب السياسي والسلوك العسكري يؤكد أن الدعم السريع أيضًا لا يراهن على العملية السياسية بقدر ما يهدف إلى تحسين تموضعه الميداني

أما على مستوى المبادرة نفسها، فإن تصميم الرباعية على إدراج بنود تؤكد وحدة السودان جاء نتيجة مخاوف حقيقية من مآلات التفكك، خاصة في ظل توسع رقعة الحرب إلى ولايات غرب وجنوب البلاد، واتساع النزعات المحلية نحو إدارة ذاتية أو مرتبطة بسلطات الأمر الواقع. غير أن غياب أدوات الضغط الفاعلة على الأطراف، وتعارض أجندات بعض الدول داخل الرباعية، جعلا المبادرة عرضة للتعثر منذ لحظة إعلانها

يؤدي استمرار العمليات العسكرية في كردفان ودارفور والخرطوم إلى خلق واقع جغرافي جديد يكرس خطوط تماس مستقرة نسبيًا، ويشكّل «مناطق نفوذ» قابلة للتحول مع الوقت إلى كيانات شبه منفصلة. هذه الديناميات على الأرض، إلى جانب التراجع المتكرر للمبادرات السياسية.

في المحصلة، فإن فشل مبادرة الرباعية — كسابقاتها — لا يرتبط فقط بعيوب في التصميم أو التوقيت، بل يعكس غياب الإرادة الصلبة لدى الطرفين للقبول بتسوية توقف الحرب. وبدون تغير جوهري في ميزان القوى أو ضغط دولي منسق وفاعل، فإن السودان يسير نحو مزيد من التشظي، مع احتمالات متزايدة لسيناريوهات التقسيم الواقعي، ولو تحت مسميات سياسية مختلفة.

النفط أهم من الدم:
هجليج تفضح قيادة الحرب وصفقاتها

ملخص

يرى الكاتب أن انسحاب الجيش من هجليج لم يكن قرارًا عسكريًا بحتًا، بل لحظة سياسية كاشفة، إذ جرى التوصل سريعًا إلى اتفاق ثلاثي مع الدعم السريع وجنوب السودان، ما اعتُبر دليلاً على أن النفط حسم ما عجزت عنه شعارات الحرب، وأن المصالح الاقتصادية قُدّمت على دماء السودانيين.

يطرح الكاتب تساؤلات حادة حول تراجع قيادة الجيش عن شروطها المعلنة للتفاوض، معتبراً أن سقوط هذه "الثوابت" دفعة واحدة يؤكد أنها لم تكن سوى أدوات ضغط مؤقتة، أُسقطت فور دخول النفط إلى المعادلة، بما يكشف هشاشة الخطاب الرسمي حول الحرب والشرعية.

يتعمق المقال في التناقض المتعلق بدور الإمارات، متسائلًا عن علاقتها غير المباشرة بالاتفاق عبر سوق نفط جنوب السودان، وكيف يجتمع خطاب العداء السياسي مع شراكة اقتصادية عملية، في نموذج يعيد تعريف الخصوم والحلفاء وفق منطق البراميل لا الضحايا.

يخلص المقال إلى أن ما جرى في هجليج امتداد لمنهج قديم يضع الموارد فوق القيم، حيث استُخدم النفط تاريخيًا كأداة تمكين لا كحق عام، مؤكدًا أن من يقدّم النفط على الدم يفتقد الأساس الأخلاقي لادعاء تمثيل الدولة أو خوض حرب باسمها.

رضوان بلال

لم يكن انسحاب الجيش من هجليج حدثًا عسكريًا معزولًا، بل لحظة كاشفة لطبيعة القرار السياسي الذي يحكم هذه الحرب. ففي الوقت الذي كانت فيه الدماء تُسفك على امتداد الجغرافيا السودانية، جرى إبرام اتفاق ثلاثي بين الجيش والدعم السريع ودولة جنوب السودان، اتفاق خاطف لم يستغرق وقتًا ولا مشاورات ولا نقاشًا عامًا. سرعة التوقيع وحدها كانت كافية لتأكيد الحقيقة القاسية: النفط كان أهم من الدماء. من أجل البترول تُطوى الخصومات، وتُدار الخلافات بين أعداء الأمس، بينما يُترك المواطن وحده في مواجهة القتل والنزوح والانهيار.

وهنا يبرز السؤال الأخطر: أين ذهبت الشروط التي وضعتها قيادة الجيش للتفاوض مع الدعم السريع؟ أين اختفت لغة «لا تفاوض قبل فك الحصار» و«لا شرعية لمليشيا» و"لا اتفاق قبل تسليم السلاح"؟ كيف سقطت هذه الشروط دفعة واحدة، وبلا تمهيد ولا تبرير، فقط لأن النفط دخل المعادلة؟ هذا التراجع المفاجئ لا يمكن تفسيره كمرونة سياسية، بل كاعتراف عملي بأن ما قُدِّم للرأي العام بوصفه ثوابت وطنية لم يكن سوى أوراق ضغط مؤقتة، تُرفع حينًا وتُسحب حين يلوح المال في الأفق.

وتتعقد الصورة أكثر حين نعلم أن بترول جنوب السودان يُباع في جزء معتبر منه لدولة الإمارات. عندها يصبح السؤال مشروعًا ولا يمكن القفز فوقه: هل كانت الإمارات طرفًا مباشرًا أو غير مباشر في هذا الترتيب؟ وإن لم تكن حاضرة على طاولة التوقيع، فهل كان النفط المتجه إليها عاملًا حاسمًا في تسريع الاتفاق وتجاوز كل الخطوط الحمراء؟ وكيف يستقيم هذا مع خطاب رسمي ظل يصنّف الإمارات عدوًا للنظام وحليفًا للدعم السريع؟ كيف تكون (عدوًا) في الإعلام و(شريكًا) في سوق النفط؟

وكيف يُعاد تعريف العدو والحليف بهذه السهولة حين يتعلق الأمر بالبراميل لا بالضحايا؟

هذا التناقض لا يكشف ازدواجية خطاب فحسب، بل يفضح منطقًا قديمًا ظل يحكم علاقة السلطة بالموارد: النفط فوق الدم، وفوق الخطاب، وفوق ما يُسمّى بالثوابت الوطنية. وحين يحضر البترول، تتلاشى شروط التفاوض، وتُعلّق الشعارات، ويُعاد ترتيب التحالفات ولو مؤقتًا، حتى بين أطراف يفترض أنها في حالة حرب.

هذه اللحظة ليست استثناءً، بل امتدادًا لمنهج أرسته الحركة الإسلامية منذ استيلائها على الدولة؛ منهج يرى الموارد السيادية أدوات تمكين، لا حقوقًا عامة. فمنذ دخول البترول دائرة الحكم، جرى إخراج عائداته من ولاية المؤسسات، وتحييد وزارة المالية، وتعطيل الرقابة، لتنشأ خزينة موازية تُدار بعقل أمني وتنظيمي. استخدمت هذه الخزينة في تمويل الأجهزة القمعية، وشراء الولاءات، وإدامة الحروب، لا في بناء دولة أو تنمية مناطق الإنتاج التي ظلت أفقر وأكثر تهميشًا .

وحين انفصل الجنوب وسقطت العائدات، انكشف النموذج كاملًا: دولة لم تُبنَ، واقتصاد لم يتنوع، وسلطة لم تعرف غير الريع. عندها لجأت القيادة نفسها إلى الجبايات وتعميق القمع لتعويض ما فقدته من نفط، مؤكدة أن الهدف لم يكن يومًا بناء وطن، بل إدارة بقاء.

إن ما جرى ويجري في ملف البترول هو جريمة سياسية واقتصادية مكتملة الأركان، تشترك فيها قيادة عسكرية اختارت عقد الصفقات حين حضر النفط، والتشدد حين كان الثمن دم الآخرين. ولا معنى للحديث عن ثوابت وطنية أو حرب كرامة ما دام القرار يُبدّل شروطه بهذه السرعة عندما تتقاطع البنادق مع البراميل. الحقيقة البسيطة التي تكشفها هجليج هي أن من قدّم النفط على الدم لا يملك أي حق أخلاقي في ادعاء تمثيل الدولة أو الدفاع عنها.

جون قرنق - الفارس الذي سقط على أعتاب «السودان الجديد»

أحمد عثمان محمد المبارك المحامي

ملخص

يقدّم المقال جون قرنق بوصفه أحد أبرز مفكري وقادة السودان الحديث، وصاحب مشروع سياسي قومي عُرف بـ«السودان الجديد»، تجاوز به حدود الجنوب ليطرح رؤية وطنية شاملة. لم يكن مجرد قائد عسكري، بل مهندس فكرة دولة تقوم على المواطنة والعدالة، غير أن رحيله المفاجئ عام 2005، بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل وتوليه منصب النائب الأول، أجهض فرصة اختبار هذا المشروع على أرض الواقع.

يؤكد أن رؤية قرنق تقوم على وحدة السودان الطوعية، لا على الانفصال، ولكن بوحدة جديدة تنهي هيمنة المركز وتُقر بالتنوع العرقي والثقافي والديني. دعا إلى هوية «سودانوية» جامعة، وإلى دولة مدنية ديمقراطية تفصل بين الدين والسياسة، وتعالج جذور التهميش عبر توزيع عادل للسلطة والثروة، مع نظام حكم لامركزي حقيقي.

يرى الكاتب أن بقاء قرنق كان سيغيّر مسار البلاد جذرياً، إذ كان قادراً على جعل خيار الوحدة جاذباً للجنوبيين، وتنفيذ اتفاق السلام بدقة، واحتواء أزمات الهامش كدارفور وجنوب كردفان. كما كان مؤهلاً للإشراف على دمج مهني للجيشين وبناء جيش وطني موحد، وصياغة دستور دائم يضع حداً لأزمات الهوية المزمنة.

يشير إلى أنه برحيل قرنق، فقد السودان ليس قائداً جنوبياً فحسب، بل عقلاً سياسياً قادراً على تحويل السلام إلى مشروع وطني جامع. ويخلص النص إلى أن واقع السودان اليوم، بما فيه من حروب وانقسامات، يمثل النقيض الكامل لحلم «السودان الجديد»، ودليلاً مؤلماً على حجم الخسارة التي مُني بها الوطن بغياب جون قرنق.

يُعد الدكتور جون قرنق دي مابور الذي ولد في 1945 وتوفى في 2005 أحد أكثر الشخصيات تأثيراً في التاريخ السوداني الحديث. لم يكن قرنق مجرد قائد عسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، بل كان مفكراً ومهندساً لرؤية سياسية عميقة تجاوزت حدود الجنوب لتطرح مشروعاً قومياً وطنياً لما أسماه «السودان الجديد». لقد أغتيل جون قرنق غدراً في حادث تحطم مروحية في 30 يوليو 2005 بعد أسابيع قليلة من توقيع اتفاقية السلام الشامل في ضاحية نيفاشا الكينية وتولى بعدها منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، ليسدل الستار على حلم كان على وشك أن يختبر على أرض الواقع.

لم يكن انفصال الجنوب الهدف الأسمى لجون قرنق، بل كانت رؤيته تتمحور حول تأسيس دولة سودانية موحدة على أسس جديدة. فقد اعتبر قرنق أن الوحدة هي الخيار الأفضل والأنسب للسودان، ولكن ليس الوحدة القائمة على الهيمنة الثقافية أو العرقية (العربية الشمالية). فقد كان يدعو إلى إرساء هوية وطنية جامعة تتجاوز الثنائية المغلوطة (العربية الإفريقية). فهو يرى أن السودان يقع عند نقطة التقاء الحضارات، ويجب أن يتبنى هوية «سودانوية» فريدة تستوعب وتفخر بالتنوع العرقي والثقافي والديني الهائل الذي يمتلكه. لم يكن السودان بالنسبة له عربياً أو إفريقياً بالمعنى الإقصائي، بل كليهما معاً.

وشدد على ضرورة معالجة «المشكلة السودانية» في جذورها، وانهاء التهميش الاقتصادي والسياسي للمناطق الطرفية والجنوبية والغربية والشرقية لصالح المركز. وطالب بتوزيع عادل للثروة والسلطة.

وكان يدعو إلى دولة مدنية ديمقراطية تضمن حرية المعتقد وتفصل بين الدين والدولة، لضمان المساواة الكاملة في المواطنة، خاصة في مجتمع متعدد الأديان كالسودان.

لقد ضحى قرنق بحياته من أجل هذا التوجه الوطني القومي. ولم يكن تحرير الجنوب بالنسبة له غاية، بل وسيلة لتحرير الشمال نفسه من عقليته وتوحيد البلاد على أساس المواطنة المتساوية.

لقد كان رحيل قرنق نقطة تحول كارثية أدت إلى تفكك «السودان الجديد الذي كان يحلم به وعودة الواقع القديم. فلو كان قرنق على قيد الحياة الآن لكان حال السودان الآن مختلفاً جذرياً في كل المجالات.

فقد كان هو الضامن الوحيد لوحدة السودان من الجانب الجنوبي. وبالرغم من أن اتفاقية السلام الشامل كانت تتضمن بند حق تقرير المصير، فمن المرجح أن قرنق كان سيستخدم نفوذه الهائل في الجنوب والدبلوماسية لإقناع الجنوبيين بالاستفتاء لصالح الوحدة الجاذبة بدلاً من الانفصال. ولو كان حياً لأستغل موقعه كنائب أول لوضع نموذج إيجابي للتعايش في الخرطوم، الشيء الذي كان سيجعل خيار الوحدة أكثر جاذبية للناخبين الجنوبيين. وكان سيُصر على التنفيذ الدقيق لبنود تقاسم الثروة والسلطة. ولو كان قرن عائشا لكانت فترة الحكم الانتقالي قبل انفصال الجنوب (2005-2011) ستُستخدم لتطبيق نظام حكم لامركزي حقيقي ومنح الأقاليم سلطات أكبر، بالقدر الذي كان سيقلل من الشعور بالتهميش في مناطق أخرى مثل دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق ولربما كان ذلك سيساهم في احتواء أو تخفيف صراع دارفور، حيث كانت رؤيته تتوافق مع مطالب حركات الهامش.

كان جون قرنق كقائد عسكري يتمتع بشعبية، تمكنه من الاشراف على عملية دمج الجيشين (الجيش السوداني والجيش الشعبي) بطريقة أكثر مهنية، وكان سيشكّل نواة لجيش وطني بعقيدة عسكرية تعكس التنوع السوداني، بعيداً عن الولاءات الحزبية أو العرقية، مما كان سيمنع على الأرجح ظهور وتمدد الميليشيات والكيانات العسكرية الموازية لاحقاً.

وبصفته مفكراً، كان قرنق سيقود المفاوضات حول صياغة الدستور الدائم لإنجاز دولة مدنية غير دينية، تكرّس الهوية السودانوية الجامعة وتُنهي أزمات الهوية المزمنة في البلاد.

ان رحيل جون قرنق لم يترك فراغاً سياسياً في الجنوب فحسب، بل ترك فراغاً في العقل السياسي السوداني. وبموته فقد السودان المهندس القادر على ترجمة اتفاق السلام إلى مشروع وطني قومي. ولكان السودان لو بقي قرنق حياً، دولة أقل عرضة للانقسام، أكثر عدلاً في توزيع ثروتها وسلطتها، وأكثر استقراراً على المدى الطويل. وكان يمكن أن يكون السودان نموذجاً للتعددية والتعايش في منطقة كثيرة الاضطراب.

أما اليوم، فالسودان يعيش حالة من التفكك والصراع الأهلي بعودة شبح الحرب الأهلية في أشكال متعددة، بما في ذلك الحرب المدمرة الحالية بين الجيش وقوات الدعم السريع، بالإضافة إلى التمزق الاجتماعي والسياسي الذي نعيشه الآن.. هذا الواقع المأساوي هو نقيض «السودان الجديد» الذي حلم به جون قرنق وبذل حياته من أجله.

مات الرجل وعاش حلمه في ذاكرة جيل، والواقع السوداني الحالي هو الدليل الأقسى على أهمية تلك الرؤية وعلى الخسارة الفادحة التي مني بها الوطن بغيابه.

حين نطقت العدالة باسم دارفور

الحكم على علي كوشيب بالسجن عشرين عامًا

أحمـــد الليثـي

ملخص

يصوّر المقال محاكمة علي كوشيب في لاهاي بوصفها لحظة تتجاوز الإجراء القانوني إلى فعل رمزي عميق، حضر فيه ضحايا دارفور بذاكرتهم وآلامهم، لا بأجسادهم. فقاعة المحكمة امتلأت بشهادات تحكي عن القرى المحروقة، والقتل والاغتصاب والتشريد، وكأن ليل دارفور الطويل دخل القاعة شاهداً.

يقدّم الكاتب كوشيب باعتباره رمزاً للرعب الذي عاشه الإقليم، لكنه يؤكد أن الرجل لم يقف وحيداً في قفص الاتهام، بل وقفت معه ذاكرة دارفور كلها. ومع صدور الحكم، لم يكن الانتصار سياسياً، بل كان انتصاراً للذاكرة ولصوت الضحايا الذين طال صمتهم.

يركّز على المعنى المعنوي للعدالة، بوصفها استعادة للكرامة والاعتراف بالألم، حتى وإن لم تُعد الموتى. فالإدانة تعني أن الجرائم لم تُنسَ، وأن العالم، ولو متأخراً، اعترف بحقيقة ما جرى وبمشروعية صرخة دارفور.

يخلص الكاتب إلى أن محاكمة كوشيب كانت محاكمة لزمن من الإفلات من العقاب وصمت المجتمع الدولي. فدارفور، التي أُريد لها أن تُمحى، تعود لتؤكد حضورها، معلنة أن دماء ضحاياها لم تذهب سدى، وأن العدالة، مهما تأخرت، يمكن أن تصل.

في قاعة المحكمة في لاهاي، حيث المقاعد مرتّبة بعناية باردة، لم يكن الحضور مقتصرًا على القضاة والمحامين والصحفيين. كان هناك حضور آخر لا يُرى: أرواح خرجت من رماد القرى المحروقة، وأسماء حملها الناجون طوال سنوات الخوف، ووجوه غابت ولم يُعثر على عظامها.

كانت كل شهادة تُتلى في القاعة تفتح نافذة صغيرة على ليل دارفور الطويل:

ليلٌ كانت فيه البيوت تُحرق بلا رحمة، والنساء يُغتصبن، والأطفال يركضون نحو الحقول ولا يعودون، والرجال يحفرون التراب بأظافرهم بحثًا عن آخر أثرٍ للحياة.

كوشيب – الرجل الذي كان يومًا ما رمزًا للخوف – وقف خلف الزجاج مُثقلًا باتهاماتٍ لم يعد ممكنًا إخفاؤها خلف صخب البنادق وسنابك الخيول. لم يكن وحده في القفص؛ كانت تقف معه ذاكرة إقليمٍ بأكمله.

واليوم، حين أدانته المحكمة، لم تنتصر السياسة... بل انتصرت الذاكرة.

انتصرت دمعةُ الأم التي لم تملك إلا أن تقول: «الله شاهد.»

وانتصر الرجلُ الذي ظل يجمع شظايا العظام ليعيد للحكاية جسدًا.

وانتصر الطفلُ الذي مات وحيدًا، ولم يجد سوى الريح لتشهد على رحيله.

وانتصرت القرى التي مُسحت من الخرائط، لكنها بقيت راسخة في قلب أهلها.

بهذا الحكم، استعادت تلك الذاكرة صوتها، وحصل الضحايا – ولو معنويًا – على شيء من الكرامة التي سُلبت منهم.

فالعدالة لا تُعيد الموتى، لكنها تعيد للغائبين أسماءهم، وتقول للجلاد: إنّ الزمان قد دار، وإن الصحراء التي ظننتها مقبرةً صامتة أصبحت اليوم شاهدًا ناطقًا لا يخاف.

فالإدانة ليست حكمًا على شخص، بل اعترافٌ بأن الألم كان حقيقيًا، وأن العالم – ولو بعد حين – سمع صرخة دارفور.

في لاهاي، لم يُحاكَم رجلٌ فقط؛

بل حُوكِم زمنٌ من الغفلة، وصمتُ عالمٍ رأى الدخان يتصاعد من القرى البعيدة... ولم يتحرّك.

وها هي دارفور – التي أرادوا لها أن تكون جرحًا منسيًا – تعود واقفةً، وتقول:

«أنا هنا... لم أمت.

دماءُ أبنائي لم تذهب سُدى.

والعدالة – وإن تأخّرت – جاءت تمشي على عكّاز الصبر.»

ترامب قد يجعل أفريقيا عظيمة مرة أخرى دون أن يدري

ملخص

يرى المقال أن تفكيك دونالد ترامب للنظام الدولي الليبرالي، رغم مخاطره، قد يفتح نافذة فرصة لأفريقيا إذا أحسنت استغلال التحول نحو عالم "ما بعد ليبرالي"، عبر تسريع التكامل الاقتصادي، وتوسيع الأسواق، ودفع التصنيع، بدل الارتهان لقواعد نظام عالمي يتراجع.

يشدد على أن العمل الفردي للدول الأفريقية لن ينجح في عالم تحكمه الصفقات والقوة، وأن التنسيق حتى بين عدد محدود من الدول المؤثرة يمكن أن يمنح القارة نفوذاً تفاوضياً أكبر في التجارة والاستثمار، مستلهماً تجربة الوحدة الأفريقية في حقبة الاستقلال ولكن بأجندة اقتصادية معاصرة.

يضع المقال نيجيريا وجنوب أفريقيا في قلب هذه المهمة، بوصفهما أكبر اقتصادين في أفريقيا جنوب الصحراء، ويؤكد أن تكامل نقاط قوتهما السكانية والمالية والصناعية قادر على إحياء الدور القيادي للقارة، خاصة في ظل عودة الاهتمام بالتجارة البينية بعد الرسوم الجمركية الأميركية.

يخلص إلى أن تعميق الشراكة بين البلدين، وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية، وبناء تكتلات اقتصادية أوسع بمشاركة دول مثل مصر والمغرب والجزائر، قد يحوّل ضغوط سياسات ترامب إلى فرصة تاريخية، تقود أفريقيا نحو نفوذ اقتصادي وجيوسياسي أكبر في النظام العالمي الجديد

مقدمة:

تحلل أماكا أنكو رئيسة قسم أفريقيا في مجموعة أوراسيا عبر مقالها في مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، تأثير «سياسات الإكراه» التي يتبعها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على القارة الأفريقية، مجادلة أن الدول الأفريقية سوف تكون لديها فرصة جيدة للازدهار في النظام الدولي ما بعد الليبرالي إذا ما حشدت جهودها لتسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في القارة، وخلق أسواق أكبر، وتسريع عجلة التصنيع.

وهي ترى أن دولتي نيجيريا وجنوب أفريقيا تحديداً في وضع مُوات لقيادة أفريقيا في هذه الحقبة، ليس فقط لكونهما الاقتصادين الأكبرين في أفريقيا جنوب الصحراء، ولكن لامتلاكهما تاريخاً من التعاون المشترك لتعزيز المصالح الأفريقية.

نص الترجمة

بينما يُفكك الرئيس الأميركي دونالد ترامب النظام الدولي الليبرالي الذي نشأ بعد عام 1945، يرى بعض المحللين أن هذا الاضطراب ربما يكون تأثيره إيجابياً بالنسبة للدول الواقعة على هامش النظام القديم. ووفقاً لهذا المنطق، سوف تكون الدول الأفريقية أكثر قدرة على جذب الاستثمارات وفرص التجارة في ظل نظام أقل اهتماماً بقضايا الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

ولكن في عالم ترامب، حيث تعيد «سياسات الإكراه» تشكيل معالم الجغرافيا السياسية، هناك العديد من المخاطر التي تُحدق بالدول ذات النفوذ المحدود في الاقتصاد العالمي. هذا ويتطلب النجاح في عصر السياسة القائمة على الصفقات، نفوذا تفتقر إليه معظم الدول الأفريقية؛ فرغم أن القارة السمراء موطن لحوالي 20% من سكان العالم، فإنها لا تُمثل سوى 5% فقط من نشاطه الاقتصادي.

رغم ذلك، تمتلك الدول الأفريقية فرصة جيدة للازدهار في النظام الدولي ما بعد الليبرالي إذا ما تضافرت جهودها. إن التنسيق الوثيق، حتى إذا شمل عدداً قليلاً من الدول الأفريقية المؤثرة، من شأنه أن يُسرّع وتيرة التكامل الاقتصادي في القارة، ويخلق أسواقا أكبر، ويُسرّع عجلة التصنيع. كما أن تعزيز التماسك من شأنه أن يمنح المنطقة نفوذاً أكبر في مفاوضات التجارة والإستثمار مع القوى الخارجية.

وبينما يصعب تحقيق هذا التنسيق، فإنه ليس مستحيلاً تماماً. فمع استقلال المستعمرات الأفريقية السابقة عن الإمبراطوريات الأوروبية المتراجعة بين خمسينيات وسبعينيات القرن الماضي، توحدت الدول الأفريقية حول التزامها المشترك بحق تقرير المصير، وتبادل القادة في جميع أنحاء القارة الأفكار والموارد المالية والأسلحة دعماً لحركات الاستقلال في بلدانهم.

على سبيل المثال، عندما حصلت غانا على استقلالها (عن الاستعمار البريطاني) عام 1957 أعلن زعيمها، كوامي نكروما، أن استقلال البلاد «لن يكون له معنى حتى يرتبط بالتحرير الكامل للقارة الأفريقية». وبحلول عام 1963، اجتمع قادة 32 دولة أفريقية مستقلة حديثاً في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

وسرعان ما أصبحت منظمة الوحدة الأفريقية -التي تُعد أول مؤسسة متعددة الأطراف في القارة- أداة فعّالة في تنسيق الدعم لحركات الاستقلال الأفريقية وصياغة إجماع دولي حول قضية تحرير أفريقيا.

كانت مساعي الوحدة الأفريقية خلال هذه الفترة مدفوعة بغرض أخلاقي وتَصدّرها قادة الدول الأولى التي نالت استقلالها، بما في ذلك غانا والسنغال وتنزانيا وزامبيا. وقد وحدت هذه الروح النخب عبر الحدود والأعراق واللغات، مما أدى إلى إجماع قوي داعم لقضية الاستقلال. ولكن في عصر اليوم القائم على المعاملات و«الصفقات» يمكن خدمة قضية الوحدة الأفريقية بصورة أفضل من خلال أجندة اقتصادية مشتركة.

والحقيقة أن اثنتين من أقوى دول القارة تبدوان في موقع مناسب لقيادة هذه المهمة، وهما نيجيريا وجنوب أفريقيا، حيث يمكن للبلدين معا مراكمة النفوذ الجيوسياسي والموارد المالية والتأثير الثقافي التي تلزم لحشد أغلبية الدول الأفريقية خلف رؤية عالمية.

ويمكن لكتلة أفريقية أكثر تماسكاً أن تنتزع المزيد من التنازلات من شركائها التجاريين ويكون لها رأي أكبر في تشكيل قواعد التجارة العالمية.

صحيح أن أفريقيا قارة شاسعة ومتنوعة، وغالباً ما يكون لدولها المختلفة مصالح وسياسات خارجية متنافسة، لكن النجاح في عالم «المعاملات الترامبية» الذي يأكل فيه القوي الضعيف لن يحدث في ظل سعي كل دولة منفردة لتحقيق مصالحها الخاصة مهما بلغت جودة مساعيها، لكنه يمكن أن يتحقق فقط من خلال العمل المشترك لهذه الدول.

التطلع إلى المستقبل

تمتلك جنوب أفريقيا ونيجيريا أكبر اقتصادين في أفريقيا جنوب الصحراء (تحتل جنوب أفريقيا المركز الأول في القارة ككل تليها مصر والجزائر ثم نيجيريا)، ما يضعهما في أفضل وضع لتولي زمام القيادة الأفريقية في العصر الجديد. نيجيريا من ناحية، هي الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في القارة، إذ يزيد عدد سكانها عن 230 مليون نسمة، وهي تتمتع بنفوذ ثقافي كبير في جميع أنحاء المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

أما جنوب أفريقيا، صاحبة الإقتصاد الصناعي الأكبر في أفريقيا، فلديها نفوذ ثقافي أقل نسبياً في جميع أنحاء المنطقة، لكنها تتمتع بثقل جيوسياسي عالمي أكبر من نيجيريا، بفضل أسواقها المالية الأقوى والأكثر رسوخا، مما قد يساعدها في جمع الأموال اللازمة للاستثمار في جميع أنحاء المنطقة. وتُعد جنوب أفريقيا بالفعل لاعباً عالمياً مهمّا، بفضل عضويتها في مجموعة العشرين وعضويتها المبكرة في مجموعة البريكس إلى جانب البرازيل وروسيا والهند والصين.

لا تعد الشراكة بين البلدين الأفريقيين تجربة غير مسبوقة. ففي السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ساعد البلدان في إعادة تشكيل الأطر المؤسسية للقارة، حيث كان رئيساهما آنذاك، النيجيري أولوسيجون أوباسانجو والجنوب أفريقي ثابو مبيكي، يتشاركان رؤية شاملة لتعزيز «الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية». وفي عام 2002، دافعا الرجلان معا عن استبدال منظمة الوحدة الأفريقية لصالح الاتحاد الأفريقي، مع منحه تفويضا لتعميق التكامل الإقليمي إدراكاً منهما أن الترابط الاقتصادي من شأنه أن يساعد في الحفاظ على الوحدة. كما عمل مبيكي وأوباسانجو معًا لتشكيل مؤسسات مساعدة للاتحاد الأفريقي، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا «نيباد»، التي تركز على النمو الاقتصادي؛ والبرلمان الأفريقي الذي يعد بمثابة الجهاز التشريعي الذي يقدم المشورة و يما ر س الرقابة على الاتحاد الأفريقي إضافة إلى آلية مراجعة الأقران، التي تراقب التقدم المحرز في مؤشرات الحوكمة الرئيسية في جميع أنحاء القارة.

منذ ذلك الحين، قوضت ا لضغو ط الداخلية في كلا البلدين هذه المبادرات ا لأ فر يقية الشاملة. من

جانبها، ظلت جنوب أفريقيا عالقة في فخ النمو المنخفض منذ الأزمة المالية عام 2008، حيث ظل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي يحوم حول نسبة 1%.

وقد أدى هذا الركود إلى تفاقم التفاوتات العرقية في الدخل والثروة، وزاد من الإحباط تجاه المؤسسات السياسية. كما أدى الصعود اللاحق للشعبوية الاقتصادية إلى زيادة المخاطر المالية، حيث تشعر الحكومات بأنها مضطرة لزيادة الإنفاق العام من أجل الفوز في الانتخابات. في نهاية المطاف، أدى هذا الضغط إلى تضييق مساحة المبادرات الأفريقية الشاملة: ففي ظل السخط المحلي، لم يكن لدى قادة جنوب أفريقيا الحيز المالي ولا الطموح اللازم لمتابعة مشاريع كبرى في الخارج.

لم يختلف الحال كثيرا في نيجيريا التي كافحت على مدار العقدين الماضيين للحفاظ على وتيرة للنمو الاقتصادي يمكن أن تنقل البلاد إلى مستوى الدخل المتوسط.

وقد أدى هذا النمو البطيء إلى تعميق خطوط الصدع الدينية والعرقية، وسمح بإثارة العنف، مما أجبر السلطات على التركيز على الحفاظ على الاستقرار بدلا من تحفيز التحول الاقتصادي. وهكذا، مع تباطؤ النمو الاقتصادي الذي أضعف طموحات كلا البلدين، ظل الاتحاد الأفريقي بلا قيادة قوية. واليوم، لا تتمتع هذه المؤسسة إلا بتأثير ضئيل على سلوك الدول، ولا يُنظر إليها كجهة قيادية في أي قضية اقتصادية أو سياسية إقليمية حاسمة.

بيد أن تعزيز التكامل الاقتصادي من شأنه أن يُمكّن القارة من التعامل مع نظام عالمي أكثر تفاعلية. وقد أثارت رسوم ترامب الجمركية دعوات في جنوب أفريقيا ونيجيريا لتعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية لتعويض الخسارة المحتملة للسوق الأميركية.

وفي أغسطس/آب الماضي، صرّح رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، أن بلاده ستسعى إلى إبرام المزيد من الصفقات التجارية مع دول أخرى لتعويض تأثير رسوم واشنطن الجمركية البالغة 30% على صادرات جنوب أفريقيا.

وفي السياق ذاته، جمع وفد تجاري جنوب أفريقي إلى نيجيريا قادة الأعمال وصانعي السياسات من كلا البلدين لمناقشة فرص التعاون في القطاعات الرئيسية مثل التعدين والتصنيع. واتفق المشاركون على أن تعميق التجارة البينية الأفريقية يمكن أن يُسهم في دفع عجلة التصنيع في جميع أنحاء القارة.

ومن المتوقع أن يكون هذا الاقتراح جذابا للشركات الجنوب أفريقية؛ إذ إن صادرات البلاد إلى القارة الأفريقية تفوق بالفعل صادراتها إلى الولايات المتحدة بثلاثة أضعاف. بدورها، من المرجح أن نيجيريا تميل إلى تصدير سلع ذات قيمة مضافة أو سلع مصنعة إلى دول أفريقية أخرى، مقارنة بالسلع الخام التي تُصدرها حاليا إلى أوروبا والولايات المتحدة.

يستعد القادة الحاليون في نيجيريا وجنوب أفريقيا لدفع عجلة هذا التكامل إلى مستوى أعمق. وقد أظهرت نيجيريا في عهد رئيسها الحالي بولا أحمد تينوبو طموحا أكبر في سياستها الخارجية مما كانت عليه منذ ما يقرب من عقدين.

على سبيل المثال، قادت نيجيريا استجابة المنطقة لانقلاب عام 2023 في النيجر، وناضلت من أجل عضوية مجموعتي العشرين والبريكس، وبنت شراكات اقتصادية مع دول رئيسية في الجنوب العالمي، لا سيما البرازيل والهند.

كما دافع رئيس جنوب أفريقيا رامافوزا عن قضايا قارية مثل مقعد دائم للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين وزيادة التمويل العالمي للعلماء الأفارقة. وفي حال دمجت جنوب أفريقيا ونيجيريا نقاط قوتهما المتكاملة، فيمكنهما ممارسة قوة اقتصادية أكبر وإحياء التماسك القاري لتعزيز المصالح الوطنية والقومية الأفريقية. ومن خلال جهودهما معًا، يمكنهما حشد الدول الأفريقية وراء مواقف مشتركة بشأن سياسة المناخ والتجارة والأمن الإقليمي، مما يعزز النفوذ الجيوسياسي للقارة.

بناء التكتلات

تشكل نيجيريا وجنوب أفريقيا معا حوالي ثلث

النشاط الاقتصادي في أفريقيا، وهما موطن للعديد من أكبر شركات القارة. وتُهيمن شركات الاتصالات والتجزئة الجنوب أفريقية على جميع أنحاء القارة، وتعمل البنوك وشركات الدفع النيجيرية على نطاق واسع في أنحاء المنطقة. ويعني ذلك أن الوصول إلى سوق قارية أكثر تكاملا سيسمح لهذه الشركات بتوسيع نطاق الإنتاج وخفض تكاليف التشغيل، مما يوفر للمستهلكين خيارات أكثر بأسعار أقل.

ومن شأن تعزيز التعاون بين الشركات النيجيرية والجنوب أفريقية أن يُعزز الصناعات كثيفة رأس المال مثل السيارات والأدوية والصلب، وأن يجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا البلدين.

يمكن لهذا التعاون أن يقدم دفعة اقتصادية يحتاج إليها كلا البلدين بشدة. يتعين على نيجيريا، التي من المقرر أن تصبح ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بحلول عام 2050، أن تُهيئ فرصا اقتصادية أكبر لشبابها، خاصة إذا علمنا أن نصف سكان البلاد دون سن العشرين، وأن حوالي 3 ملايين نيجيري يدخلون سوق العمل سنويا. تحتاج أبوجا إلى استثمارات لتسريع وتيرة التصنيع وتجنب أسوأ سيناريو محتمل للطفرة الديموغرافية: ملايين الشباب العاطلين عن العمل والمحبطين الذين يسقطون في براثن النشاط الإجرامي.

وبالمثل، بعد 30 عاما من انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية متعددة الأعراق، يشعر المواطنون بالإحباط من بطء وتيرة التحول الاقتصادي واندماج الأغلبية السوداء في البلاد في الاقتصاد الذي يهيمن عليه البيض. الخلاصة أن الفشل في تعزيز النمو في أي من البلدين من المرجح أن يُفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية القائمة، ويشجع الحركات السياسية «المتطرفة» التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن على عجل.

لتحقيق تعاون اقتصادي أوثق، ينبغي على قادة البلدين أولا تحسين التنسيق الثنائي في القضايا الأساسية. يمكن أن تستفيد جنوب أفريقيا من دعم نيجيريا العلني لأولوياتها الدبلوماسية، بما في ذلك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وكذا في بعض القضايا الداخلية المهمة، كما حدث في فبراير/شباط الماضي، حين انتقد ترامب الإصلاحات الرامية إلى معالجة إرث حقبة الفصل العنصري، متهما جنوب أفريقيا زورا بالتورط في «الاستيلاء على الأراضي»، ومُوقفا المساعدات الصحية العامة للبلاد.

ساعتها، كان ينبغي على نيجيريا إصدار بيان يؤكد دعمها لجهود جنوب أفريقيا لمعالجة التفاوتات التاريخية في امتلاك الأراضي. وبالمثل، ينبغي على جنوب أفريقيا التنسيق بشكل أوثق مع مساعي نيجيريا للانضمام إلى مجموعة العشرين ومجموعة البريكس، وإعلان دعمها الكامل لها.

بجانب ذلك، ينبغي أن يكون تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) محورا رئيسيا للتعاون بين البلدين. تشمل الاتفاقية 54 دولة أفريقية وتغطي 1.4 مليار نسمة، وتهدف إلى إلغاء التعريفات الجمركية على 90% من السلع المتداولة بين الدول الأعضاء، مما يخلق سوقا واحدة للسلع والخدمات في جميع أنحاء القارة بقيمة 3.4 تريليونات دولار. إلا أن التجارة تحت رعايتها ظلت محدودة منذ دخولها حيز التنفيذ في عام 2021، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الإنتاجية في الدول الأعضاء وضعف البنية التحتية الإقليمية.

ونتيجة لذلك، لا يمكن إلا لعدد قليل من المنتجات الاستفادة بشكل موثوق من إلغاء التعريفات الجمركية. ومن شأن التعاون الوثيق بين نيجيريا وجنوب أفريقيا لتوحيد المتطلبات التنظيمية وتطوير إستراتيجيات صناعية متكاملة أن يشجع على زيادة التجارة البينية داخل القارة.

من المؤكد أنه إذا أبدى كلا البلدين التزاما قويا بالتكامل الإقليمي والتجارة، فسيكون المستثمرون أكثر قابلية للاستفادة من الاتفاقية والالتزام بالإنتاج في المنطقة، مما يحفز المزيد من فرص التعاون في جميع أنحاء منطقة التجارة الحرة. ويمكن لحكومتي نيجيريا وجنوب أفريقيا أيضا تجميع رأس المال لدعم الشركات الناشئة والبحوث الصناعية في القطاعات ذات الأولوية، مثل الاستخبارات المتقدمة والدفاع والعلوم الطبية وتكنولوجيا التعدين.

ينبغي أن يبدأ مشروع التكامل الإقليمي بهذه الخطوات الثنائية الأساسية، ولكن مع مرور الوقت، يتعين على جنوب أفريقيا ونيجيريا السعي للحصول على دعم من وسطاء قاريين آخرين، مثل مصر والمغرب والجزائر.

مع إعادة هيكلة ترامب للترتيبات الجيوسياسية، قد يبدو من الطبيعي أن تلجأ أبوجا وبريتوريا إلى التنافس. لكنهما سبق أن اجتمعتا لقيادة القارة، وينبغي عليهما فعل ذلك مجددا، ليس من باب الإيثار، بل كأفضل سبيل لضمان مصالحهما. وإذا تمكنت نيجيريا وجنوب أفريقيا من إدراك نقاط قوتهما التكاملية، فيمكنهما معا قيادة أفريقيا إلى حقبة جديدة.

المصدر: فورين أفيرز

مابين المسبحة والمانيفستو- نقد ثورة ديسمبر السودانية من منظور سجالات المثقفين

زهير عثمان حمد

ملخص

يتناول المقال نقد السردية الشائعة لثورة ديسمبر بوصفها انتفاضة شعبية عفوية أسقطت نظاماً ديكتاتورياً، كاشفا عبر سجالات المثقفين السودانيين عن واقع أكثر تعقيداً. فهذه النقاشات لا تمجد الثورة فقط، بل تفضح فشلها البنيوي، وأزمة النخبة التي قادتها، والتناقض بين شعارات التحرر وواقع التبعية الجديدة، ما أفقد الثورة بوصلتها الفكرية والسياسية.

يركز الكاتب على تحول عدد من المثقفين من "ضمير للثورة" إلى تابعين للسلطة، حيث انتقلت النخبة بين الأنظمة تحت شعار "الإصلاح من الداخل"، لكن الممارسة كشفت تغليب المصالح الشخصية على الموقف الوطني. هذا التحول أنتج نموذج "المثقف التنفيذي" الذي فقد دوره النقدي والأخلاقي، مخالفاً تعريف المثقف بوصفه معارضاً دائماً للسلطة الجائرة.

يرى أن الثورة نجحت في إسقاط البشير، لكنها فشلت في بناء مشروع بديل. ويُعزى ذلك إلى غياب الرؤية النظرية وعدم القدرة على تفكيك البنى العميقة للدولة، ما سمح للقوى القديمة بإعادة إنتاج هيمنتها، وأبقى الهياكل العرقية والعسكرية والنخبوية على حالها.

يخلص الكاتب إلى أن الحرب بعد 2023 كشفت عمق التشظي بين المثقفين، حيث اصطف كثيرون خلف أطراف الصراع وتخلوا عن دورهم التنويري. ومع ذلك، تبرز أصوات مقاومة تحافظ على جوهر الثورة، من خلال لجان المقاومة والمعارك الثقافية والتعليمية، ما يفتح الأمل في ظهور "مثقف متجذر" يوازن بين الضمير والفكر، ويجعل المعرفة أداة للتحرر لا لإعادة إنتاج الطغيان.

تمركزت السردية الرائجة حول ثورة ديسمبر السودانية (2018-2019) على صورتها كحدث شعبي عفوي، أسقط ديكتاتورية ثلاثين عاماً. لكن قراءة أعمق، من خلال حوارات ونقاشات المثقفين السودانيين أنفسهم، تكشف عن قصة أكثر تعقيداً وإشكالية. فهذه السجلات الفكرية لا تسلط الضوء على إنجازات الثورة فحسب، بل تُقدِّم تشريحاً لاذعاً لفشلها البنيوي، ولأزمة النخبة التي قادتها، وللمفارقة المُرّة بين شعارات التحرير وواقع التبعية الجديدة. ينقسم هذا النقد إلى محاور رئيسة: تحول المثقف من ضمير الثورة إلى تابع للسلطة، وعجز الحراك عن اختراق البنى العميقة للدولة، والتشرذم الفكري الذي أفقد الثورة بوصلة واضحة

المحور الأول المثقف من «صكوك الثورة» إلى موائد الطغاة

يشير التحليل النقدي إلى أن واحدة من أعظم مفارقات الثورة تمثلت في تحول عدد من رموزها الفكرية والثقافية، ممن قدموا أنفسهم كـ«ضمير الأمة» و«حراس القيم»، إلى أدوات في يد السلطة الجديدة، سواء أكانت عسكرية أم مدنية. فبحسب تشخيص دقيق، لم تكن أزمة المثقف السوداني أزمة أخلاقية فردية فقط، بل كانت «أزمة بنيوية تمس علاقته بالسلطة»

فقد تنقل هؤلاء، كما يصفهم النقاد، بين مواقع السلطة المختلفة، من نظام عبود إلى مايو ثم الإنقاذ، وصولاً إلى المرحلة الانتقالية وما بعدها، تحت ذريعة «الإصلاح من الداخل»، في حين أن الممارسة كشفت عن «انتصار المصلحة الذاتية على الموقف الوطني» هذا التحول أنتج ما يسميه البعض «المثقف التنفيذي» أو «الناشط الانتهازي»، الذي يغير مواقفه بتغير الجهة المهيمنة، فاقداً دوره كمقاوم للهيمنة ومنتج للمعنى بحسب المفهوم الغرامشي. لقد خذلت هذه النخبة تعريف إدوارد سعيد للمثقف الحقيقي بوصفه «صاحب موقف أخلاقي دائم المعارضة للسلطة الظالمة»، وفضلت السلامة والامتياز على الثمن الأخلاقي.

المحور الثاني - الثورة المجيدة والمشروع الغائب: فشل الاختراق البنيوي

يتفق العديد من المحللين من خلال هذه السجالات على أن الثورة نجحت في تحقيق شعارها المركزي «تسقط بس» بإسقاط نظام البشير، لكنها فشلت فشلاً ذريعاً في الإجابة على السؤال التالي: «ماذا بعد؟». كان الانهيار سريعاً لأن الثورة، رغم زخمها الشعبي الهائل، «لم تكن تمتلك مشروعاً سياسياً متكاملاً»

يرجع هذا الفشل إلى سببين جوهريين ينبثقان من النقاش الفكري

غياب الرؤية النظرية والتأسيس الفكري: اتسمت الثورة، كسابقاتها في السودان، بطابع «شعبوي عفوي» يفتقر إلى القوى الاجتماعية ذات الرؤية الموحدة. لقد رفعت شعارات كبرى مثل «حرية، سلام، عدالة»، لكنها «لم تحولها إلى فكر سياسي أو نظرية جديدة». في ظل ثقافة سودانية شعبية تزدري «التنظير» وتعتبره عيباً، وجد الشباب الثوار أنفسهم بلا خارطة طريق، مما سمح للقوى القديمة المنظمة، سواء العسكرية أو الإسلاموية، بالانقضاض على مكاسبهم

عدم قدرة الثورة على قطع جذري مع البنى العميقة للدولة: يذهب نقاد إلى أن الثورة لم تحدث القطيعة المطلوبة مع البنى الهيكلية التي حكمت السودان منذ الاستقلال، مثل «التسلسل الهرمي العرقي والعسكرة وحكم النخبة». يستشهد البعض بأفكار المفكر السوداني الراحل عبد الله بولا، الذي يرى أن انتهاكات الحقوق في عهد البشير لم تكن استثناءً، بل استندت إلى «هياكل عقلية واجتماعية وثقافية» موجودة مسبقاً في المجتمع. وهكذا، فإن إصدار قانون مثل «قانون الوجوه الغريبة»، الذي يستهدف عرقياً أبناء غرب السودان، ليس خيانة للثورة بقدر ما هو «تعبير عن الهياكل ذاتها التي تركتها سليمة».

المحور الثالث التشظي والاصطفاف: عندما يصبح المثقف صوتاً للحرب لا للعقل

كشفت الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 عن أعمق حالات الانقسام والتيه في صفوف المثقفين، محولة إياهم من قوة تنوير جامعة إلى مجرد «أصوات صاخبة» تكرس الانقسام. بدلاً من أن يكون المثقف صوتاً للعقل والوطن الجامع، تحول بسرعة إلى «صوت لأحد طرفي الحرب»

تجلت هذه الأزمة في مستويين

الانفصام الفكري والتبعية الأيديولوجية: يعاني المثقف السوداني من «تيه فكري»، فهو يتنقل بين مرجعيات متباينة دون تمثل حقيقي؛ فتارة يغرق في الصوفية وتارة يتبنى خطاباً ماركسياً جافاً، مما يعكس «فقدان مشروع فكري متجذر». هذا التشظي جعله فريسة سهلة للأجندات الجاهزة، سواء كانت قومية ضيقة أو إقليمية

الاصطفاف خلف الأطراف العسكرية والخطاب العرقي: مع الحرب، تخلى كثيرون ممن قدموا أنفسهم كتقدميين عن دورهم النقدي واصطفوا خلف الجيش الوطني، مدفوعين بشعارات وطنية سرعان

ما تحولت إلى «قومية عرقية إقليمية ضيقة» تكرس هيمنة النخبة النيلية وتهمش الآخرين، خاصة أبناء دارفور. لقد برهن المثقف، في اختباره الأصعب، أنه لم يكن «في صف الوطن، بل في صف الجهة التي ينتمي إليها عرقياً أو أيديولوجياً»

المحور الرابع: مقاومة التزييف وصمود الشرارة: أين يكمن الأمل؟

رغم هذه الصورة القاتمة، تظهر في سجلات المثقفين أيضاً أصوات مقاومة تُشكل جذوة الأمل. فهناك من حافظ على الروح النقدية، ورفض تحويل الثورة إلى مجرد ذريعة لمشروع سلطوي جديد. يُجسد هذا الاتجاه على عدة مستويات

الدفاع عن رمزية الثورة وجوهرها: يحذر مفكرون وناشطون من محاولات «استغلال زخم الثورة لتبرير الجرائم» التي ترتكبها أي من الأطراف المتحاربة، سواء الجيش أو قوات الدعم السريع. ويؤكدون أن الثورة «لم تمنح أحد شيكاً على بياض»، وأن انحياز بعض السياسيين لقوى بعينها هو مسؤوليتهم الشخصية وليس تعبيراً عن إرادة الشعب

المقاومة الثقافية والتعليمية: تظهر معارك فكرية مستمرة ضد محاولات إعادة إنتاج نظام البشير الفكري. فمثلاً، ترفض لجان المعلمين السودانيين بعنف أي محاولة «صريحة أو مقنعة» لإعادة مناهج عهد المؤتمر الوطني، معتبرة أنها أداة «تلقين سياسي» تقصي التنوع وتعادي التفكير النقدي

استمرارية «لجان المقاومة» كقوة مجتمعية بديلة يُشار إلى هذه اللجان، التي نشأت من رحم الثورة، كقوة «للديمقراطية والإمكانات الثورية» الحقيقية. لقد مثلت شكلاً من التنظيم الشعاعي الأفقي الذي تجاوز الأحزاب التقليدية، وحتى في زمن الحرب، استمرت في تقديم الخدمات الاجتماعية وتجسيد نموذج للحكم المجتمعي المدني

نحو مثقف متجذر

تكشف سجلات المثقفين السودانيين حول ثورة ديسمبر أن الثورة تعرضت للاختراق من الداخل قبل أن تُحاصر من الخارج. لقد افتقدت إلى مشروع فكري وسياسي متماسك، وانهارت تحت وطأة تناقضات نخبتها التي تخلت عن دورها النقدي لتصبح جزءاً من آلة الهيمنة القديمة أو الجديدة. الدرس الأليم هو أن إسقاط الطاغية أسهل من تفكيك نظام الطغيان القائم على بنى ثقافية واجتماعية واقتصادية عميقة

المستقبل، رغم الدمار، لا يخلو من بصيص. فهو مرهون بإمكانية ظهور «مثقف عضوي» حقيقي، ليس من يردد الشعارات المستوردة أو يبحث عن المناصب، بل من يتجذر في هموم مجتمعه، ويوازن بين الانتماء للتراث والانفتاح على العصر، ويصر على أن تكون المعرفة أداة لتحرير الإنسان السوداني، لا لتسويق استعباده بأشكال جديدة. فقط عبر مصالحة حقيقية بين الفكر والضمير، وبين المسبحة كرمز للروح الجمعية والمانيفستو كتعبير عن طموح التغيير، يمكن للسودان أن يبدأ مساراً مختلفاً.

الاتجاه الخامس

سمسرة ايجارات الوزارات

د .كمال الشريف

ملخص

يتناول المقال ما يصفه الكاتب بـ«سمسرة إيجارات الوزارات» خلال وجود الحكومة السودانية المصغّرة في بورتسودان، حيث استمر الحديث لأشهر طويلة عن العودة إلى الخرطوم دون خطوات عملية. ويشير إلى تقديرات أولية منذ أغسطس 2023 تفيد بأن إيجارات الوزارات الاتحادية وحدها قد تصل إلى مئات الملايين من الدولارات شهرياً، إضافة إلى تكلفة مساكن الوزراء وكبار الموظفين والفنادق.

يؤكد الكاتب، نقلاً عن موظفين، أن حجم الإنفاق الشهري للحكومة في بورتسودان بلغ أرقاماً فلكية، شملت الإيجارات، وبدلات المأموريات باعتبار بورتسودان «خارج المركز»، فضلاً عن عمولات السماسرة التي قُدّرت بمئات الملايين. ويرى أن هذا الوضع يعكس نمطاً قديماً من الهدر المالي المرتبط بالفساد الإداري.

ينتقل المقال إلى ملف العودة للخرطوم، موضحاً أن معظم مقار الوزارات السابقة أصبحت مناطق محظورة أو مدمّرة، مع حديث رسمي عن كلفة إعادة إعمار تتجاوز 70 مليار دولار، وهي كلفة يرى الكاتب أنها قد تكفي لبناء عاصمة إدارية جديدة. كما يلمّح إلى جدل داخلي وخارجي حول أسباب إغلاق بعض المناطق الحكومية الحساسة.

ويختم الكاتب بالتحذير من أن عملية نقل الوزارات مجدداً إلى الخرطوم وأم درمان وبحري أعادت تنشيط نفس شبكات السمسرة، مع توقع قفزات هائلة في تكاليف الإيجارات، التشطيبات، وعمولات الوسطاء. ويعتبر أن ما يجري يعيد إنتاج نموذج اقتصاد الإنقاذ القائم على السمسرة، مع بروز أثرياء جدد يعملون في صمت، بينما يُفاجأ المواطن بانتقال المسؤولين إلى أحياء محددة دون شفافية.

منذ أكثر من 8 أشهر ويتحدث مجلس الوزراء وكبار موظفي الدوله وصغار كبار موظفي الدوله في حكومة السودان المصغره إسماً الكبيره والمنفوخه إنفاقاً في بورتسودان عن مسألة العود والرحول للخرطوم العاصمة ست الإسم عنواناً وتاريخاً .

وكانت تقديرات أوليه قد تتحدث في شهر اغسطس من عام 2023 العام الذي بدأت فيه الحرب القذرة ان قيمة الايجارات المتوقعه للوزارات الإتحادية فقط الوزارات تصل الي 350 مليون دولار في الشهر وان المنازل المؤجره للوزراء وكبار موظفي الوزراء وصغار كبار موظفي الوزارات وغرف الفنادق أيضا وفنادق بأكملها تزيد في الشهر عن 450 مليون دولار ....اي والله العظيم..هذا ما ذكره لي احد صغار كبار الموظفين في بورتسودان مؤكداً أن السماسره الذين كانوا يعملون في مهنة إيجار مكاتب للحكومه والموظفين التابعين للوزارات قد تحصلوا علي سمسرة تزيد عن 250 مليون دولار. يعني باختصار شديد. وبايجاز شديد ان تكلفة وجود الحكومه المصغره في بورسودان طيلة ما يقارب الثلاث سنين يصل شهرياً الي 9/2 مليار دولار فقط. هذا غير المرتبات التي كانت تصرف بختم ان الموظفين في مأمورية خارج المركز..(اي والله..) .. باليوم يعني باعتبار أن المركز هو الخرطوم بورتسودان هي خارج وزارات الخرطوم. مرتبات منذ 8 شهور سمسرة ايجارات منازل وعمارات جديده لانتقال الوزارات للخرطوم مره اخري وطبعا المنطقه التي كانت تشمل أكثر من 75%من وزارات الاتحاديه اصبحت منطقه محظوره او مغلقه حالياً تحت مسمى انها محطمة تماماً وان تكلفة إعادة اعمارها تزيد عن 70 مليار وهذا المبلغ من الممكن أن يبني عاصمه اداريه جديد كما قال كبار المسؤولين في بورتسودان برغم ان سبب تسوير المنطقه مابين الجسرين الفتيحاب والنيل الابيض وصولا الي ش عبيد ختم اصبحت محدودة التعامل لاسباب حتي الان فيها كتير من الحديث الداخلي والخارجيه ومن ضمنها خارجياً أن المنطقة المعنية بمجمعات الحكومة قد تم التعامل معها بأسلحة ومقذوفات كيميائية وهذا حديث يحتاج لتدقيق اكبر.... المهم في الأمر الآن ان تكلفة نقل الوزارات من بورتسودان لمناطق متفرقة في الخرطوم وامدرمان وبحري أنعشت سوق نفس السماسره الذين كانوا في بادئ الأمر في بورسودان والغريب في الأمر أن اغلبية هؤلاء السماسره من النساء النشطات ومن الوزراء ايضا الذين لهم منازل محترمه واولادهم طبعاً خارج السودان وحركة السمسره لايجار هذه المواقع الجديده تدخل في تكلفه تصل لمبلغ 19 مليار دولار شهرياً اضافه لنقل المكاتب وحقوق السمسره وحقوق اعادة تشطيب المباني الجديد لتليق بالوزارت تدخل 29 مليار شهر في حساب 5 مليار دولار مع حسابات الايجارات لسكن الوزراء وكبار وصغار كبار الموظفين معهم. .... كل هذا قد يقع في حسبة 29 مليار دولار للشهور الأولى بحساب السمسره والتشطيبات فقط ..... طبعاً هذه هي نفس نظريات موظفي ووزراء حكومة الثلاثين عاماً السابقة التي كانت قائمة أساساً علي السمسرة ولهم لها نظريات وأوراق رسمية وخبراء في التعامل معها بالذات في حالة مشاركة النساء في الأمر... إذن نحن سوف نبقي في تبعية نظام الانقاذ الاقتصادي الذي في أساسه سمسار سنين أخرى مع ظهور أمراء واثرياء جدد . والآن يعملون في صمت رهيب تتفاجأ انت في صباح يوم أن الوزير فلاني يخاطبكم من حي الازهري او الصفاء او حتي النخيل من أم درمان

جوابات للاحباب:
رسالة للسيدة سمية سليمان

عثمان يوسف خليل

ملخص

تأتي الرسالة في قالب وجداني حميم، يبدأ بالتحية والدعاء واستدعاء الذاكرة السودانية الشعبية في الوداع والغناء، بما يشي بعلاقة تقدير ومودة عميقة بين الكاتب والمخاطَبة.

ويستخدم الكاتب اللهجة والموروث الشفهي ليؤسس لنبرة قريبة ومألوفة، تمزج بين الدعاء، والأغنية، والحنين.

يكشف الكاتب أن الرسالة جزء من مشروع توثيقي بعنوان «جوابات للأحباب»، يهدف لإحياء أدب المراسلات بوصفه فعل ذاكرة وتاريخ شخصي وجماعي. ويرى في هذا النوع من الكتابة محاولة لترك أثر إنساني للأجيال القادمة، يعكس كيف عاش الناس وتواصلوا وأحبوا.

يمدح شخصية سمية سليمان، مشيرًا إلى شغفها بالمعرفة والفنون، ورهافة روحها، وقدرتها على كسب محبة الناس دون ادّعاء أو قسر. ويستدعي أمثالًا وحِكمًا سودانية ليؤكد أن المحبة الصادقة نعمة، وأن الإجماع حول شخص ما دليل صفاء قلبه وحسن أصله.

تتوسع الرسالة في الحنين للزمن الجميل والغناء السوداني، خاصة تجربة محمد وردي وتحولاته الفنية، بوصفها مرآة لمشاعر الحاضر والماضي معًا. ويختتم الكاتب بدعوة لمواصلة كتابة الرسائل، باعتبارها فعل وفاء وتوثيق لزمن، وتأكيدًا لقيم المحبة والإنسانية.

يا سمية، ازيك واولاً في "التبادي"، كما يقول أهلي في تلك الأصقاع من السودان. بكتب ليك جوابي ده من بلاد (جون) أبثّ فيه كل تحياتي الزاكيات لشخصك الكريم وانتي تنعمين بما حولك ومع من حولك في بلاد العم سام والله يكفينا شر كل شي سام..عارفة اماتنا كانن في ساعة وداعنا بدننا دعوات غاية في الروحانيات مثل:

امش ياولدي، الله يعدل ختوْتك واهون قاسيتك واكفيك الهموم وشر السموم ومن الناس وشر الوسواس الخنّاس..

ولو تقبلي ولانك عودتينا يا ست سمية انك بتغني بصوت رنان اسمحي لي أغنّي ليك مع أولاد المأمون:

«أقيس محاسنك بمن يا الدر المااليك تمن».

ما دفعني للكتابة اليك بعد الاحترام والتقدير هو انه عندنا مشروع توثيقي وقد سميناه «جوابات للأحباب»، قصدنا به إحياء ثقافة المراسلات التي خبا نورها. وأظنك تعرفين أدب الرسائل الذي أُلِّفت فيه كتب ظلّت تُقرأ عبر الزمان. وليتنا كنا مثل أولئك العظماء.. ولكننا نحاول قدر معرفتنا، أن نترك أثرًا مفيد لأجيال قادمة لتعرف من خلاله من نحن، وماذا فعلنا، وكيف عشنا.

الشي التاني الذي دفعني لأكتب لك هو اهتمامك بالعلم والفنون والثقافة، عرفنا ذلك من تلهفك للمعرفة ومفاتيحها .زياده على ذلك ياسمية هو إعجابي بروحك اللطيفة تلك الروح التي تقول الكثير لتحكي عن رهافة قلبك وكريم أصلك. وأظنك تتفقين معي أن المرء مرآة أهله وبيته. طيّب الله مقام بيتكم الكريم، وجعل بيتك نورًا لك ولمن تحبين.

تعرفي يا سمية... أهلنا لسه بقولوا: «الزول بونسو بالشاغله». ما دفعني لقول ذلك انك في آخر مره التقينا فيها في أحد الاسافير فهمت من كلامك انه الشيء البرضيك هو طلبك لمحبيك إنهم يذكروك الآن وأنتِ «شديدة ولضيضة» كما قلتِ. والما بعرفك بجهلك لكنك مابتخلي الناس تنساك وتجهلك فانت استطعت أن تفرضين نفسك على من تعرفين ولاتعرفين، ليس بالقوه طبعاً ولكن باللطافه والجاذبية السحرية التي تتمتعين بها (ياخ طلبتك بالله تدينا منها حبه)، والكلام ده ذكرني قول الشيخ العبيد ود بدر الذي له مقولة شهيرة ارى ان تدرس لحكمتها والتي يقول فيها (الماعنده محبه ماعنده الحبه، والعنده محبه ماخلاّ الحبه) واهو دي حكمة اهلنا التي تأتي عفوية لأن قلوبهم مليانه بالحب وأنتِ .. وأتمناك من زمال حب الخير وانتي هناك في صفاكِ زي بدر السما..

أما حديث السيدة نهاد، ففيه حكمة. أظنها تشير للمثل المشهور: «أريت يوم شكرك ما يجي»، أي إن الناس ما بتذكر الزول بحق إلا بعد رحيله. وفعلاً نحن شعب خجول في عواطفه، بخيل في إظهار مشاعره ولا ما كده؟

يا بت أبُوك وست الكل، عايز أقول ليك حاجة:

القلب ما بشيل اتنين، حب وكراهية، وقلب الإنسان دليل إحساسه، وأنتِ قلبك طيب زي عقد نجوم ما بتنطفي. ودليلي إجماع الناس حولك على محبتك دي نعمة من نعم الله..

وقد وضعتيني في موقف لا احسد عليه حين طلبتِ «الشي الغالي». لكن لايغلى عليك شي وها أنذا أردد مع عيال بلادي زمان:

«أنا جاييك يا فاطمة السمحة
في غُمضة وفي لمحة
وأحقق ليك كل الدايرها ...»

يا حليل زمن السفر بالخيال، والعوم فوق الرمال، والبيع بالقرش والريال، والسكن في بيت الأم والخال. لقد تعبنا يا سمية من سفر الماضي البعيد، رغم قناعتنا أن القادم أحلى. لكن نحن بشر، وخلقنا الله في كبد. ونعم الخالق.

وأعرف أنك تحبين الحاضر بما فيه من مباهج، وتسرحين مع غناء وردي وعثمان حسين، ملوك الرومانسية. وأتخيلك ترددين مع وردي:

لو بأيدي كنت طوّعت الليالي
لو بأيدي كنت ذللت المحال
والأماني الدايرة في دنياي
ما كانت خيال.

شوفي بالله كيف وردي ده طوّع الرومانسية في الستينات لذلك خلدت اغنياته، كان ذلك قبل أن يترك ساحة ذاك النهر الخالد إسماعيل حسن، ليجد ضالته عند إسحاق الحلنقي الذي شكل معه ثنائية جمعت بين الرومانسية والواقعية الجديدة وقتها.. ولأن السلطان وردي صاحب تجديد اضافة للمزاج النوبي ترك الحلنقي واتجه نحو اليسار الذي قاده إلى موجة الاشتراكية التي وجدها ممهدة عند شعراء كبار مثل محجوب شريف والدوش وعلي عبد القيوم وغيرهم.

في الختام يا عزيزتي سمية، أشكر لك جمال مشاعرك. وأتمنى أن نواصل كتابة الرسائل، فهي – كما أسلفت – تاريخ وتوثيق لزمن نعيشه.

وابقَي طيبة لمن تحبين وما تحبين.

وطن هش وطفولة رخوة

نمارق الجاك

ملخص

يرسم المقال صورة لوطن هش نجا بالكاد من الطاعون والمجاعات والحروب وفساد الحكام، كما لخصها الطيب صالح، حيث تتقاطع الأوبئة مع فشل الإدارة وغياب العون، فتتعمق المأساة الإنسانية ويختل ميزان العدالة بين الناس.

في هذا الواقع المضطرب، تتحمل الطفولة العبء الأثقل؛ عالم يشتعل بالحروب وأزمات الغذاء والتغير المناخي، ويزج بأطفال السودان، منذ حرب 15 أبريل، في دوائر التجنيد والتجويع، بينما تعجز الأرقام عن نقل قسوة الألم اليومي في عيونهم.

تتحول الحرب إلى محرقة للشباب وغضب يصيب الأطفال، وتُستخدم استراتيجيات قاسية كالتجويع في الفاشر وكادوقلي، في غياب أدنى مقومات الكرامة، بينما يصبح التعليم والتنشئة السليمة حاجة ملحّة في بلد استنزفه الفساد.

يحمل المقال الإعلام مسؤولية ترسيخ العسكرة، داعيًا لتحرره والضغط لوقف الحرب وتوجيه الموارد لحماية الطفولة، وسط سؤال مفتوح: هل يمكن لوطن أنهكته الحرب وانهيار الضمانات أن يستعيد حلم السلام، أم يظل الحلم مؤجلاً؟

وهذا وجه العجب انه عاش اصلاً رغم الطاعون والمجاعات_والحروب وفساد الحكام «الطيب صالح» عبارات لخصت؛ فترة الأوبئة ومأساة إنسانية ناجمة عن الحروب وأزمة الإدارة تفاقمت بغياب المساعدات الضرورية .

لم تكن الحظوظ موزعة بالتساوي الحكومات تخفق، والمشيئة الإلهية تغير المعادلة بين سياسات مغلوطة وإيمان راسخ، تنشأ المنظمات الحقوقية محاولة مد يد العون، لتتخذ من العشرين من نوفمبر باليوم العالمي للأطفال في عالم تتقاسمه ألسنة اللهب ورمضاء الحروب، وأزمة الغذاء والتغيرات المناخية المزعجة التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتلقى على كاهل هؤلاء الأطفال مهانة وأعباء، وربما التجنيد الذي لم يسلم منه أطفال السودان في حرب 15 أبريل.

لقد أخفقت الأرقام أن تعكس الألم اليومي وأن تحكي مدى قسوة الحياة أمام تلك العيون الناعسة والخصلات المبعثرة، لا تعرف المدافع حلم الطفولة، تقذف من كل جانب لا تراعي هزال الأجساد ولا الرعب الذي يتطاير من العيون، ثمة نداءات خجولة نادت بوقف الحرب عشان عيون أطفالنا ما تضوق الهزيمة، وأخرى أنتجت مسرحاً في الخرطوم يستجم من رحى حرب ضروس، ليكن الحال مائل دفع بالشباب إلى محرقة الحرب والأطفال إلى غضبها، واستخدم التجويع كسلاح حرب، وهي استراتيجية كريهة مورست في الفاشر السلطان وكادوقلي، من يخبر تلك الصغار بأن الدعسوقة والقط الأسود يصلحان كل شيء وينقذان العالم من الشر

إن بلداً مشغول بالحرب تشربه الفساد من الطبيعي جداً لا يوزع بالونات ولا كعك في مخيمات النازحين لكن الحد الأدنى الذي يوفر الكرامة ويخلق مساحة وعي بأهمية التنشئة السليمة والتعليم كحاجة؛ ملحة ربما يفعل هؤلاء الأشبال ان وجدو المناخ المناسب ما لم نستطيع فعله لأن تكلفة الجهل أعلى من تكلفة التعليم حسب الاستراتيجية الألمانية» أنجيلا ميركل»

ساهم الإعلام الرسمي في ترسيخ العسكرة والاحتراب «بل بس» في حرب الكل فيها خاسر لا محالة، لذا وجب ان يتحرر الإعلام وان يدعو المنظمات إلى التدخل؛ وان تقول السلطة الرابعة توقفوا لا تصرفو؛ أموال حليب الأطفال على السلاح «عشان عيون أطفالنا ما تضوق؛ الهزيمة «

أتون الحرب تغدو الأمومة هماً واعباء الطعام والكساء والدواء هاجس؛ وكابوسا يطرد النعاس من الجفون والاجساد؛ المنهكة في سبيل اللاشيء؛ إذا يقع على الأطفال أن تعمل؛ حيث تغيب الحقوق وتنتهك؛ الكرامة وليست بالخبز وحده يحى الإنسان.

في بلد دمرته الحرب وانهارت شبكات ضمانه؛ وغدت الرعاية الصحية شحيحة وانعدامت_ مطلوبات ملحة وظل السؤال مطروح على طاولة مجهولة هل يغدو الحلم بوطن سالم واقعاً حيا ام اضغاث أحلام ؟.

من دون دعوة... إلى قلب الحدث

الشَّاعر سيد أحمد على بلال يُشَرِّفُ معرض الشَّارقة ويلمعُ في سماءِ أبوظبي

بقلم: محمَّد خلف

ملخص

يتناول النص رحلة الشاعر والمترجم السوداني سيد أحمد علي بلال إلى معرض الشارقة للكتاب، رغم عدم توجيه دعوة رسمية له، بدافعين أساسيين: استضافة اليونان، بما ينسجم مع مشروعه الترجمي من اليونانية القديمة، وتدشين كتاب «المتن الروائي المفتوح» ومتابعة واقع النشر السوداني. هذه الرحلة غير المخطط لها قادته، بمحض المصادفة، إلى قلب حدث ثقافي وإنساني لافت.

في أبوظبي، تحوّل الوصول إلى احتفاء عفوي بالشاعر، بدأ بسهرة موسيقية دافئة أعادت إليه بهجة الروح، ثم تواصل في أروقة المعرض عبر لقاءات مع ناشرين يونانيين وتسوية حقوقه مع «دار المدى»، قبل أن يحسم سيد أحمد، بعفويته المعهودة، مسألة مكان الاحتفال بقوله إنه مستعد لإلقاء شعره «تحت أي شجرة».

التقط الأصدقاء الرسالة، فاحتضن «مطعم زول كورنر» الفعالية، ثم توّجت باحتفال واسع في أبوظبي شارك فيه شعراء وفنانون وأصدقاء، إلى جانب عرض لسيرة الشاعر وأعماله الثقافية والخيرية في قريته «حزيمة»، التي شملت دعم التعليم والمكتبات والعمل النسوي، بما يعكس التزامه المعرفي والإنساني الممتد منذ عقود.

اختُتم الاحتفاء بسلسلة شهادات مؤثرة من أفراد أسرته وأصدقائه ونقاد، رسمت صورة لسيد أحمد بوصفه إنساناً متصوفاً، موسوعي الثقافة، منحازاً للحرية والمعرفة والجمال، قبل أن يصدح شعره وأغنيات رفاقه في ليلة أبوظبية استثنائية أكدت أن حضوره يتجاوز المنابر إلى القلوب، وأن الشعر ما زال قادراً على جمع الناس حوله.

هجس اليونان وكتاب «المتن الروائي المفتوح»

لم أكُن، برفقةِ سيدأحمد، مَدعُوَّيْنِ لحضورِ معرض الشَّارقة، إذ إنَّ «معهد إفريقيا»، الَّذي أصبح فيما بعد جامعةً للدِّراساتِ العالميَّة، ظلَّ يُركِّزُ بصورةٍ أساسيَّة هذا العام على تدشينِ المجلَّد الأوَّل من الأعمالِ الكاملة للكاتبِ السُّودانيِّ الكبير الرَّاحلِ جمال محمَّد أحمد. إلَّا أنَّنا ارتأينا الذَّهابَ على حسابنا -بتشجيع من الأستاذ الأمين محمَّد عثمان الَّذي استضافنا بمنزلِه طيلة فترةِ إقامتِنا- وذلك، لسببَيْن: أوَّلاً: استضافة المعرضِ هذا العام لليونان، عِلماً بأنَّ الشَّاعر سيدأحمد بلال هو من أوائل المترجمين من اللُّغةِ اليونانيَّة القديمة إلى العربيَّةِ مباشرةً، من غير وساطةِ لغةٍ إنكليزيَّة أو فرنسيَّة؛ لذلك، قدَّرنا أنَّ المعرض سيكونُ سانحةً لا تتكرَّر، وفرصةً لمقابلةِ الكُتَّاب والمترجمين اليونانيِّينَ الَّذين من المقرَّر أن يحضروا هذه المناسبةِ المُهمَّة؛ ثانياً، تدشينُ كتابنا «المتن الرِّوائي المفتوح»، ومقابلةُ النَّاشرين والمشرفين على التَّوزيع، والوقوفُ عن كَثَبٍ على أحدثِ تطوُّراتِ صناعةِ الكتب السُّودانيَّة وأساليب عرضِها في المحافلِ الإقليميَّة والدَّوليَّة.

احتفاء عفوي تحت سماء أبوظبي

إلَّا أنَّنا وجدنا نفسَيْنا فجأةً في قلبِ الحدث، وما ذلك إلَّا لوجودِ عددٍ من مصادفاتٍ سعيدة، قد يرِدُ ذكرُها في تقريرٍ منفصل. أمَّا في هذا العرض، فإنَّ تركيزَنا سينصبُّ على مقابلة سيدأحمد للنَّاشرين اليونانيِّين، إضافةً إلى الوقوف على حقوقِه عند «دار المدى»؛ والأهمُّ من كلِّ ذلك، هو الاحتفاءُ به تحت سماءِ أبوظبي المرصَّعة، حقيقةً ومجازاً، بالنُّجوم. ففي اليوم

الأوَّل لوصولنا، كان يتعيَّن علينا، بصحبة أستاذ الأمين، أن نُوصِّلَ وصايا لأهلِ سيدأحمد، ففوجئنا بأنَّ شقَّتهم كانت مُعَدَّةً عن قصد، أو بالمصادفة، للاحتفاء بسيدأحمد؛ فكان بها سبعةُ أشخاصٍ غيرُنا، يتبادلونَ الغناءَ ويعزفونَ على جيتارٍ وعُودَيْنِ وكيبورد وكمنجة، ولم يكُن بينهم عازفٌ أو مُغنٍّ محترف، سوى أُسامة المبارك، عازفِ الكمنجة؛ إلَّا أنَّ أداءهم الجماعيَّ بمجملِه كان في غايةِ الطَّرب، كما أنَّ ارتجالَهُم للعزفِ والغناء لم تَشُبْهُ أيُّ مَسحَةٍ من هرجلةٍ أو اضطِّراب. فانتشى لأدائهم سيدأحمد، واستيقنَ على الفورِ بصوابِ قرارِه المجيءَ إلى الشَّارقة، حيثُ تعبَّأت روحُه فيها بغُبطةٍ غامرة، وأضاء وجهُه اللَّندنيُّ المُتعَبُ بإشراقٍ جديد.

حين قال الشاعر: أقرأ تحت أي شجرة

في اليوم الأوَّل للمعرض (5 نوفمبر 2025)، ذهبنا أوَّلاً إلى صالةِ النَّاشرينَ اليونانيِّين، ثمَّ قام سيدأحمدُ بعدَها بساعةٍ تقريباً بصُحبةِ كمال ابنِ أخيه عبد الله والخطَّاطِ السُّودانيِّ المعروف تاج السِّر حسن سيدأحمد بزيارةِ صالةِ عرضِ «دار المدى» لحسمِ شؤونٍ متعلِّقةٍ بطبعاتٍ متلاحقة لكتاب «تصوُّف»؛ وقد وَعَدَتِ الدَّارُ بتسويةِ الأمرِ بما يُرضي الطَّرفين. من جهةٍ أخرى، قام الأستاذ الفنَّان الأمين محمَّد عثمان بجمع وتصميم ثلاثةِ دواوينِ شعرٍ لسيدأحمدَ في كتابٍ واحد؛ كما قامتِ الدُّكتورة ليمياء شمَّت بحجزِ قاعةِ «إسمارت ميديا» بالشَّارقة للاحتفالِ به يومَ السَّبت (8 نوفمبر)؛ إلَّا أنَّ مديرَ القاعة كان يخشى من تقاطُرِ الجمهورِ إلى فعاليَّاتِ المعرض بمركز «إكسبو»، وهو البؤرةُ الثَّقافيَّةُ المركزيَّة بالإمارةِ الخليجيَّة في تلك الأيَّامِ المشهودة. غير أنَّ سيدأحمدَ قد حَسَمَ الأمرَ بسجيَّتِه المعهودة، حيثُ قال على رؤوسِ الأشهادِ إنَّه مُستعِدٌ لإلقاءِ أشعاره والتَّحدُّثِ عن سيرتِه تحت ظلِّ أيِّ شجرةٍ على قارعةِ الطَّريق.

فالتقطت لمياءُ الرِّسالة، فتواصلت مع د. محمد إبراهيم/ صاحب «مطعم زول كورنر»، فرحَّب على الفورِ باستضافة الجميع بأقصى درجاتِ الحفاوة والفخامة في مكانِ مطعمِه، الَّذي يُمثِّلُ في حدِّ ذاتِه قطعةً أثريَّة، يعكسُ تصميمُها الفخرَ والاعتزازَ بجذرِنا الحضاريِّ التَّليد: من أهراماتٍ ومعالمَ عريقةٍ، بالإضافةِ لاقتباسٍ للملك تهارقا؛ كما يعبقُ المكانُ ذاتُه بروائحِ وطُعومٍ ومزاجِ البلاد. وقد حضر الدُّكتورُ لاستقبالِ الضُّيوفِ والتَّرحيبِ بهم، والوقوفِ بنفسِه على تفاصيلِ الضِّيافة؛ كما التقط لفيفٌ من الأصدقاءِ الرِّسالة، وفي مقدِّمتهم الأستاذ علي سيدأحمد، فهيَّأوا للشَّاعر سيدأحمد علي بلال يوم الجمعة (7 نوفمبر 2025) احتفالاً باذِخاً تحت سماءٍ مرصَّعةٍ بالنُّجومِ في أبوظبي، شارك فيها معه القامةُ الباسقة أزهري محمَّد علي، والفنَّانُ الأصيلِ أبو بكر سيدأحمد، وأمونة عازفة المِزمار، والموهبة اليانعة أيمن عابدين؛ وبحضورِ مرتضى الغالي وهاشم حبيب الله وعادل بابكر ومجذوب عيدروس والأمين محمَّد عثمان ومصطفى آدم ونجوى دفع الله وبدري إلياس وأحمد حيمورة والماحي علي الماحي؛ وبالطَّبع، دكتورة ليمياء شمَّت.

وقد قدَّم كمال عبد الله بلال ابنُ أخ سيدأحمدَ عرضاً ضافياً لسيرةِ الشَّاعر وأعمالِه الخيريَّة في قرية «حزيمة»، الَّتي شملت تأسيسَ مكتبةٍ وتشجيعَ العملِ النِّسويِّ ودعمَ إنشاءِ مشروع «منهل الوديان»، إضافةً إلى إقامةِ ندواتٍ صحِّيَّة وثقافيَّة ورعايةِ جوائزَ تحفيزيَّةٍ للطُّلَّاب، وعَقدِ كورساتِ تعليم الكمبيوتر واللُّغةِ الإنكليزيَّة للأطفال بواسطة بناتِ الشَّاعرِ عند حضورِهم في الإجازات، وذلك استمراراً وتواصلاً منهُنَّ لمسيرةِ سيدأحمدَ الَّتي بدأت من السِّتينيَّاتِ في تدريس اللُّغةِ الثَّانيةِ أثناء الإجازاتِ الصَّيفيَّة. هذا وقد سبق الحفلَ استقبالٌ حفيٌّ وتقديمُ وجبةٍ في مطعم «زول كورنر» السُّودانيِّ بأبوظبي؛ وقد استضاف الدُّكتور أمير ميرغني الحفلَ بمنزلِه العامر؛ كما قام الأستاذ علي سيدأحمد بالتَّرتيب للمحفل والإشراف على الضِّيافة باقتدارٍ وكرمٍ فيَّاض. على إثر ذلك، شرع بعضُ الحاضرينَ في الإدلاءِ بشهاداتٍ صدرت عن أقاربَ وأصدقاءَ مقرَّبينَ ونشطاءَ مهتمِّينَ بكتاباتِ سيدأحمدَ من أشعارٍ وترجماتٍ وسِيراتٍ ذاتيَّة.

شهادات من الدم والقربى

ومن الأهل، ابتدرت إيناسُ ابنةُ أخيه إبراهيم بلال الحفلَ بقولها: «العمُّ والأستاذُ والشَّاعرُ والكاتبُ والمفكِّرُ سيدأحمد بلال شهادتُنا فيه مجروحة، فهو إن قالَ شعراً أنصت له الجميع؛ وإن كتبَ روايةً، لا تستطيعُ أن تتركها حتَّى تُكمِلَها؛ وإن جَالَسَكَ، لا تملُّ حديثَه ولا تملكُ إلَّا أن تُعجَبَ بروحِه الرَّقيقةِ وأدبِه الجمِّ. هو رجلٌ محبوبٌ جميلُ المعشر، يستحقُّ التَّكريمَ في كلِّ يوم، وكلِّ شهر، وكلِّ عام». ومضت إيناسُ في شهادتِها تقول: «ماذا يُمكِنُ قولُه في هذه العجالة دون ابتسارٍ مخلٍّ في حقِّ سيدأحمد، المثقَّفِ الَّذي ظلَّ يتنقَّلُ بيُسرٍ وسلاسةٍ يُحسَدُ عليهما بين الثَّقافاتِ العربيَّةِ واليونانيَّةِ (قديمِها وحديثِها) والأنجلوساكسونيَّة، قارئاً وناقداً ومترجماً. حين

تجلسُ وتتحدَّثُ إليه، يُدهِشُكَ بسَعَةِ مداركه وعُمقِ ثقافتِه، مع بساطةِ أسلوبه الَّذي يخلو من الاصطناعِ والتَّقعُّر. ولاغروَ، فالبساطةُ والزُّهدُ في متاع الدُّنيا أسلوبُ حياةٍ بالنِّسبةِ لسيدأحمد، كأنَّه خرج لتَوِّه من خلوةٍ أو 'مسيد'؛ إذ

لم يكُن سيدأحمدُ يطلبُ مجداً أو شهرةً في كتاباتِه، ولعلَّه كتب بدافع الوفاء لفكرةٍ ما أو شخوصٍ ما؛ أمَّا شعرُه، فهذا بابٌ آخر. ومع إنَّه يُعتبَرُ مُقِلَّاً، فهذا ربَّما كان بسببِ احترامِه الشَّديد للكلمةِ المنظومة، واعتدادِه بالقوافي».

وقالت أماني ابنةُ أخيه إبراهيم: «عمِّي سيدأحمد كان وما زال يُمثِّلُ بالنِّسبةِ لي السَّندَ والأمانَ والمحبَّة.... كان مُعلِّمي ومُرشِدي وأنا أتحسَّسُ خُطواتيَ الأولى نحو المستقبل.. أهمُّ نقطةٍ يُمكِنُني الكلامُ عنها هي أنَّه نصيرٌ للمرأة ويُؤمِنُ بحقوقِها في زمنٍ كانت حقوقُ النِّساء محلَّ جدلٍ كبير ....تعلَّمتُ منه أنا وبناتُ جيلي من الأسرة الثِّقةَ بالنَّفس وتقديرَ الذَّاتِ و الاعتزازَ بما نفعلَهُ ....ترافقنا رَدَحَاً من الزَّمن وأنا في سنواتِ دراستيَ الجامعيَّة، نهلتُ فيها منه الكثيرَ من المعارفِ الإنسانيَّة، واستمتعتُ بذائقتِه الأدبيَّةِ والشِّعريَّة؛ وأتاح لي فرصةَ التَّعرُّفِ الى عددٍ من أصدقائه الَّذين يتشارَكونَ معه المحبَّةَ والمعرفة.....

أعتقدُ أنَّه على مستوى الأسرة قدَّم لنا العمُّ سيدأحمد الكثيرَ، وفتحَ نفَّاجاتٍ كبيرة للعلمِ والثَّقافة.. قرأنا أشعارَه وترجماتِه العظيمة، فحرَّضت داخلَنا الرَّغبةَ في المعرفة. على المستوى الإنساني، أنا تعلَّمتُ منه أن تكونَ نظرتي للأمورِ موضوعيَّةً بقدرِ الإمكان، وأن أبتعِدَ عن إصدارِ الأحكام. تعلَّمتُ منه أيضاً احترامَ الآخرِ المختلفِ ثقافيَّاً أو دينيَّاً أو عرقيَّاً. أُدينُ له بالكثير، وأعتقِدُ أنَّنا محظوظون جدَّاً بقرابةِ الدَّمِ الَّتي تربِطُنا».

من «مقاشي» إلى الوعي الجمعي

وضمن شهادتِه الضَّافية عن سيدأحمد علي بلال من الرِّياض، أورد محمَّد العبَّاس الحسين القولَ بأنَّه «على مستوى الأسرة والأهل، فإنَّ له تأثيراً واضحاً؛ فنحنُ على سبيلِ المثالِ في 'مقاشي'، حيثُ وُلِدت وترعرعت والدتُه الخالة مديني بت سيدأحمد طيَّب اللهُ ثراها، كُنَّا ننتظرُ زياراتِه بكثيرٍ من الشَّغفِ والحبِّ، ليس الأهل فحسب، ولكن كلَّ أبناءِ جيلِه في «مقاشي» مِمَّن يهتمُّونَ بحركةِ الفكرِ والثَّقافة. ويحسَبُ للأستاذ سيدأحمد أنَّه من الأوائلِ الَّذين قدحوا زنادَ الوعي والمعرفةِ والاستنارةِ وسط قُرانا، وذلك من خلالِ حديثِه الهاديءِ الوقورِ وفراستِه الَّتي تقرأُ اهتماماتِ من يتحدَّثُ إليهم، ومعرفةِ أيسرِ الطُّرُقِ الَّتي يُوصِلُ بها رسالتَه النَّبيلة. كان لسيدأحمَد قطعاً أثرٌ كبيرٌ في دَفعِ أجيالٍ من أسرتِه الصَّغيرةِ والكبيرة وكثيرٍ من شبابِ «مقاشي» و«حزيمة» وبعضِ القرى المجاورة التَّوجُّهَ نحو مظانِّ العلمِ والمعرفةِ والثَّقافةِ ومراتعِ النِّقاشاتِ الفكريَّةِ بمختلفِ اتِّجاهاتِها، دونما مغالاةٍ وبشكلٍ متحضِّر؛ فسيدأحمد بلال رجلٌ حرٌّ عاشقٌ للحرِّيَّة، ظلَّ منافِحاً ومدافعاً عنها، وقد دَفَعَ في ذلك ثمناً؛ سيدأحمدُ موسوعيُّ الثَّقافةِ وغنيٌّ بالتَّجارب، مستمِعٌ جيِّد ومناقِشٌ هاديءٌ وصاحبُ جلساتٍ لا تملُّ؛ سيدأحمدُ، حتَّى لكبارِ السِّنِّ كان يُشكِّلُ مجلِسَ أُنسٍ لطيفٍ بما حباه اللهُ به من قدرةٍ على التَّواصلِ مع مُختلفِ الأعمارِ من الجنسين؛ سيدأحمدُ تلتقيه بشوقٍ وتُفارِقُه وأنتَ أكثرُ شوقاً له، فكُلُّ لحظةٍ معه متعةٌ وسياحَة».

هذا ما وَرَدَ عن بعضِ أهلِه وأقربائه الَّذين هم أصدقاؤه ومُحِبُّوه في ذاتِ الوقت، ولكن فلنستمعْ جيِّداً لما قالت عنه هويدا بلال، زوجتُه وأمُّ بناتِه ضحى ونوَّارة وسماء، في الفقرتَيْنِ التَّاليَّتَيْن:

«سيدأحمد بلال رجلٌ متصوِّف، زاهِدٌ غزيرُ المعرفة، لا يُحِبُّ الأضواءَ، ويُحِبُّ العلمَ والمتعلِّمين؛ له تأثيرٌ كبيرٌ في حبِّنا للقراءةِ وطَلَبِ العلم، وتأثيرُه في الأسرةِ الممتدَّةِ ظاهرٌ وملموسٌ بالنَّصيحةِ والدَّعمِ المادِّيِّ والتَّشجيع؛ وهو يدعَمُ النِّساءَ وتعليمَ النِّساء، وكان السَّببَ في تخرُّجِ العديدِ من بناتِ أسرتِه من الجامعات. يترُكُ سيدأحمَدُ أثراً في نفسِ كلِّ مَن يَعرِفُه، وقد تحدَّثَ الكثيرُ من أصحابِه في فترةِ اليونانِ عن تأثيره في طريقةِ تفكيرِهم وتوجُّهاتِهِمُ الحياتيَّة. وكان أوَّلُ كتابٍ أهداه لي عند عودتِه بعد غيابٍ طويلٍ في دولِ المهجرِ كان نسخةً من كتاب «تصوُّف»؛ فهذه النُّسخةُ الَّتي أهداها لي قد تمَّ تصويرُها عشراتِ المرَّاتِ، ليقرأَها الكثيرُ من الشَّبابِ في ذلك الوقت؛ وأعتقِدُ أنَّ كتاب «تصوُّف» هو كتابٌ تصلُحُ قراءتُه في كلِّ الأزمنة، حتَّى زمنِ الذَّكاءِ الاصطناعي.

وعندما يكونُ سيدأحمدُ مندمجاً في شُغلِ ترجمةٍ أو كتابةٍ، ينسى حتَّى الأكل. كنتُ أزعَلُ حينَها واصفةً له بأنَّه ذو اتِّجاهٍ واحد، ولكن فهمتُ لاحقاً غيرَ ذلك؛ فهمتُ أنَّه يُعطي روحَه كلَّها لما يعملُ به وينسحِبُ من كلِّ الدُّنيا من حوله. وفي القريةِ، كان له كبيرُ الأثر؛ وهو ملهمٌ للكثيرِ منَّا. فقبلَ سنينَ عديدةٍ، قُمنا بإنشاءِ مكتبةٍ صغيرة، وكان سيدأحمدُ داعماً لنا بشدَّة. والآنَ، في مشروع «منهل الوديان» و«مكتبة الدُّكتور إبراهيم» بالقرية، هو من الدَّاعمينَ الأساسيِّين. سيدأحمد قارئٌ نهِمٌ، يُحِبُّ الكُتُبَ في كلِّ

المجالات، وتعمَرُ مكتبتُه بالكثيرِ من الكتب: ابتداءً من كتب التَّغذية البسيطة، وحتَّى كتب الفلسفة المعقَّدة جدًّا، لكلِّ الكُتَّاب في العالم، وبلُغاتٍ مختلفة ما بين اليونانيِّ والإنجليزيِّ والعربي. فبالتَّأكيدِ هو زوجٌ محبٌّ وداعِمٌ، وكان السَّببُ في حصولي على درجة الماجستير في علوم الكمبيوتر من بلاد العجم؛ وهو كذلك أبٌ رائعٌ لبناتِه ومُشَجِّعٌ لهُنَّ في المُضِي في طريقِ العلمِ والتَّعلُّم؛ وأخٌ متفهِّمٌ وقريبٌ من أخواتِه؛ وخالٌ وعمٌّ حنونٌ ومحتضنٌ لكلِّ مَن يحتاجُه».

في الشعر... حيث لا تقول الموسيقى كلاماً

وافتتحَ صديقُه، فتحي محمَّد عثمان، كِلمتَه متسائلاً: «هل يُمكِنُ الحديثُ عن سيد أحمد علي بلال في سطورٍ معدودات؟ ذلك أمرٌ يبدو مستحيلاً، تقريباً، عند مَنْ عَرَفَه على مدى أربعةِ عقودٍ ونَيِّف. فقدِ التقيتُ سيدأحمدَ لأوَّلِ مرَّةٍ في أثينا، حيثُ كان يدرُسُ، ضمنَ علومٍ أخرى، اللُّغةَ الإغريقيَّةَ القديمة؛ وذلك، في حدِّ ذاته، خيارٌ يُنبئُكَ عن شخصيَّةٍ لا تُشبهُ غيرَها. كانتِ الاختياراتُ الصَّعبةَ سبيلَه على الدَّوام، منذُ أن غادرَ قريتَه النِّيليةَ الصَّغيرة 'حِزيمة' ، وهو صبيٌّ يافع، لِيلتحِقَ بأبيه في «عنابرِ التِّجاني» على شاطئِ البحرِ الأحمر، لِيبدأَ مِشوارَ تعليمِه المدرسي، ومِن بعده تعليمَه العالي الَّذي تنقَّلَ فيه بين الخرطوم وأثينا وإدنبرة، ومن هندسةِ المساحة إلى فضاءِ اللُّغوياتِ و الفلسفة؛ كما غادرَ صخبَ الحركيَّةِ السِّياسيَّةِ (الثَّوريَّةِ) إلى هدوءِ عالَمِ الكتابةِ والنَّقد؛ ولم تتوقَّفِ انتقالاتُه الصَّعبةُ الجسورةُ عند هذا الحدِّ، فاعتزلَ «رائحةَ الشِّواءِ» وطعمَ الثَّريد، لِيكتفيَ ببعضِ النَّباتِ طعاماً يسُدُّ الرَّمَق؛ وأخيراً، انتهى باحِثاً في الأعشابِ وأسرارِها الخفيَّة».

وخلُصَ فتحي في حديثِه المكثَّفِ عنِ المُحتفى به بقولِه: «إنَّني أرى في سيد أحمد، قبل كلِّ صِفةٍ أخرى: 'الإنسان'، بكلِّ ما تعنيه الكلِمة؛ وفي قلبِ هذه الصِّفة، تكمُنُ 'المحبَّة' كجوهرةٍ ظلَّ يصونُها على الدَّوام، وتَبرُزُ في لُطفِه ورقَّتِه وأدبه الجمِّ. ثمَّ أنظُر بعُمقٍ في تجلِّياتِ المُعلِّم، المترجِم، الكاتب، الصَّحفيِّ والشَّاعرِ الَّذي غاصَ عميقاً في بحرِ الكلامِ حتَّى إذ 'تنفَّسَ الماءُ' غازَلَ الموسيقى الَّتي 'لا تقولُ كلاماً!'؛ ولعلَّ علاقتَه القديمة، العميقةَ والحميمَة بالكاتبِ الرِّوائي والفيلسوفِ اليونانيِّ نيكوس كازانتزاكس هي أفضلُ ما يُفصِحُ عن شخصيَّةِ سيدأحمد؛ فهو مثلُه تماماً: 'لا يأمَلُ في شيءٍ، لا يرغَبُ في شيءٍ، فهو حرٌّ'». هذا فيما قال صديقُه شرف الدِّين يس: «في آخرِ إصدارٍ للكاتب الشَّاعر سيدأحمد بلال 'عنابر ديم التِّجاني'

وهو يحكي عن النَّشأةِ والدِّراسة، عقدتُ مقارنةً -وأنا أُتابِعُ القراءة- بين أساليبه الأدبيَّة الَّتي تتشابه إلى حدٍّ بعيد في كثيرٍ من الأوجه -شِعراً ونثراً وترجمةً- ولكنَّ المُدهِشَ حقّاً هو البساطةُ والأريحيَّةُ في الكتابةِ التي تقودُكَ من صفحةٍ الى أخرى بصورةٍ سحريَّةٍ دون أن تشعُر: 'إنَّ سيدأحمد هو متكئُنا النَّقيُّ الطَّيِّب، الَّذي نحِسُّ فيه بالارتياحِ، إذا التقيناه شخصيَّاً أو بين طيَّاتِ ما كتب'».

وحكى الشَّاعر بابكر الوسيلة أنَّه وجد الأبياتَ الشِّعريَّةَ أدناه مرسومةً على الغلاف الخلفيِّ لمجلَّة «المحتوى»، تلك الَّتي كان يُصدِرُها تنظيمُ الجبهة الدِّيمقراطيَّة لأساتذة جامعة الخرطوم حينها؛ وكان ذلك في العام 1987:

(الموسيقى لا تقولُ كلاماً..
ولكنَّها تردمُ الهاوية.

الموسيقى لا تقولُ كلاماً..
ولكنَّها تفتحُ الطُّرُقاتِ ما بين مركزِ القلبِ
وأطرافِه النَّائية.

الموسيقى لا تقولُ كلاماً..
ولكنَّها تصحَبُ الرُّوحَ وهي تعتلي القافية.

الموسيقى لا تقولُ كلاماً..
ولكنَّها تفرُشُ الدَّربَ للقَدَمِ الحافية.

الموسيقى لا تقول كلاماً..
ولكنَّها تَمنحُ الصِّحَّة والعافية)

فقلتُ للصَّادق الرَّضي، صديقي في دروبِ الشِّعر: «إنَّ هذا شعرٌ جميلٌ ومختلفٌ عمَّا نقرأه هذه الأيَّام»، فأضاف لمَسمَعي عبارةً شعريَّةً أخرى:

(عَزاءُ الضَّريحيِّ،
أنَّ قلبَ مَن تُحِبُّه
ما زال كائناً على الأرض).

وواصل بابكرُ سردَه قائلاً: «أخذتني عبارتُه الشِّعريَّةُ هذه من شغافي أيَّ مأخَذ، ومن يومها وأنا أتعلَّقُ بشاعرٍ يتموضَعُ في ذاكرتي باسم سيدأحمد بلال. عرَفتُ وقتَها أنَّه هاجَرَ لبلادِ الفِرنجة، وقلتُ في نفسي: 'قد خسرتْ أرضُ السُّودان شاعراً، لكنَّ عزاءنا أنَّه ما زال كائناً في أرضِ الشِّعر'. ذهب العمرُ دُرُوباً، وذهب الشِّعرُ ضُرُوباً إلى أن التقيتُه بقَدَرٍ جميل حين جاء مشاركاً في أحدِ اللِّقاءاتِ الثَّقافيَّة الَّتي نظَّمَها المجلسُ البريطانيُّ بالخرطوم، في بدايةِ الألفيَّةِ الثَّانية.

جاء 'والماءُ إذا تنفَّس' بين يدَيَّ بإهداءٍ يدَيه. عَكَفتُ على قراءتِه زمناً طويلاً مع نفسي، فتسرَّبَ (لا بدَّ أنَّه تسرَّب) إلى كتاباتي، فمِثلُ شِعرِهِ يتركُ أثراً ولا تمحوه الذَّاكِرةُ المتردِّمةُ؛ فطوبى للشِّعرِ به!».

قراءة نقدية: الهوية الإنسانية واللغة

ومن زاويةِ النَّقدِ المسرحيِّ، قال النَّاقد السِّر السَّيِّد: «بالنِّسبةِ لي يُمَثِّلُ الشَّاعرُ والمترجمُ السُّودانيُّ، والمسرحيُّ أيضاً، سيدأحمد بلال لحظةً أو حالةً وجوديَّةً، سقفُها ما أسمِّيه بـ'الهُويَّةِ الإنسانيَّة' الَّتي صنعها في منفاهُ العتيد، على رافعةِ 'اللُّغة'، إذ إنَّه يتوفَّرُ على أكثرَ من لغةٍ، بما فيها العربيَّة، فهو يكتبُ بفصيحِها وعامِّيَّتِها.. اللُّغةُ ليس بحُسبانِها جسراً للتَّواصل، وإنَّما باعتبارِها أداةً لاكتشافِ الذَّاتِ وإعادةِ خلقِ العالم». أمَّا صديقُه الفنَّانُ التَّشكيليُّ عبد الواحد ورَّاق، فقد قال: «قابلتُه لأوَّلِ مرَّةٍ في شارعِ الجمهوريَّة، بالقربِ من وكالة السُّودان للأنباء (سونا)، يحمِلُ شنطةً من الجلد، بها سيورٌ مدلاة؛ له نظراتٌ حادَّة، وبه قلقٌ؛ ورويداً رويداً، بدأت مواهبُه ومكامنُ ذاتِه تتقشَّر. ونقرأُ في سيرتِه وأخبارِه، وتحِسُّ بتيَّارٍ جارفٍ لا يخلو من حنينٍ وإلفة، يجذُبُكَ إليه. عَلِمنا أنَّه قادِمٌ من اليونان، وأخذَ يُحدِّثُنا عن جُزُرِ اليونانِ وسياحتِه فيها، وكأنَّه يفتَحُ حقائبَ عتيقةٍ ويدعونا بكرَمٍ قرويٍّ لكي نقرأَ فيها مشاهداتِه وأشعارَه وأفكارَه. حدَّثنا عن زوربا اليوناني، الَّذي التقاهُ الفيلسوفُ الرِّوائيُّ كازانتزاكس في إحدى غاباتِ اليونانِ النَّائية؛ وأخذ يتحدَّثُ معه، فيكتشِفُ تيَّارَ النَّهرِ الفلسفيِّ الَّذي يجري مجرى الدَّمِ في دواخلِ زوربا، فيهيمُ إعجاباً لا يخلو من دهشة، ثم لا يلبثُ أن وجَدَ نفسَه يكتُبُ عنه باندفاع، فيرتقي به لمصافِّ فلاسفةِ اليونانِ الكبارِ والأجِلَّاء، أمثالِ سقراطَ وهيروقليطسَ وغيرِهم!

وبعد زمنٍ وجيز، انثال شِعرُ سيدأحمد:

(الموسيقي لا تقول كلا ماً)

وديوان (والماء إذا تنفَّس)

والحوارُ الخالدُ مع الباحث المبدع محجوب كرَّار، الَّذي تمخَّضَ عن الحديثِ والنِّقاشِ العفويِّ في تلك الأُمسيةِ الحالمة؛ وتحوَّلَ إلى كتابٍ من الأهمِّيَّةِ بمكان بعُنوان: (ذادُ المبدعين)؛ ومؤخَّراً، كتابُه القيِّم عن عُمَّالِ كلَّاتِ ديم التِّيجاني بميناء بورتسودان، الَّذي يروي فيه سيرةَ نضالِ والدِه ورفاقِه من العتَّالة، ساكني العنابرِ ذاتِ المارقود؛ وسيدأحمدُ طالبُ المدرسةِ الأوَّليَّة -الَّذي عاشَ مع والدِه وقاسى حياةَ العزوبيَّة- يذهبُ للدَّرس، ويُنظِّمُ أسرةَ العمَّال، ويُوزِّع الشَّايَ للأعمام، ويكتبُ خطاباتِ زملاءِ والدِه آخرَ كلِّ شهرٍ مع المصاريفِ للأريافِ المتفرِّقة؛ فالحديثُ يطولُ عن سيدأحمد علي بلال، المتعدِّدِ الاهتمامات والقدراتِ والنَّوايا».

وبالفعل، يطولُ الحديثُ وزمانُ الحفلِ قصيرٌ قصير؛ فلا بُدَّ، إذاً، من خاتمةٍ لهذه السَّهرةِ الَّتي ألقى فيها الشَّاعرُ المُحتفَى به أشهرَ قصائدِه، الَّتي تضمَّنت قصيدتَي «توازن» و«موسيقى»، وقصيدتَيْنِ لأمِّه وأبيه، هما: «أبوي البعرفو رجل فنجري»، وهي القصيدة الَّتي أُبرزت في افتتاحيَّة كتاب «عنابر ديم التِّيجاني»، وقصيدة «أمي يا أوَّل الكلمات» وهي من مجموعة «وقع الغطاء عني» المهداة لروح والدته؛ وهي ليلةٌ ساهرةٌ صدَحَ فيها أيضاً الفنَّانان أبوبكر سيدأحمد وأيمن عابدين بباقةٍ من أجملِ أغانيهما؛ كما ألقى خلالها الشَّاعرُ أزهري محمَّد علي قصيدةً مطوَّلةً جديدة؛ فاستمتع الحاضرون لتلك السَّهرة الاستثنائيَّة بليلةٍ لا تُنسى تحت سماءٍ مرصَّعةٍ بالنُّجوم، علاوةً على ضيافةٍ مقدَّرة قدَّمها دكتور أمير، وأدارها ببشاشةٍ وكرمٍ سخيٍّ الأستاذ علي سيدأحمد.

إبداعيَّة سيدأحمد بلال
مِدادُ الخُضرةِ ورحيقُ الفِطنة

لمياء شفَّت

ملخص

يتناول النص قراءة عميقة في منجز سيد أحمد بلال الإبداعي، بوصفه كتابة مشبعة بالحنين والوعي المبكر، تنهل من الذاكرة الفردية والجمعية، وتربط اليومي بالكوني، وتنحاز منذ بداياتها للإنسان وقيمه الكبرى. وتظهر إبداعيته في التأمل الهادئ لتجربة الحياة، وفي الجمع بين الحس الجمالي والبعد الفلسفي والإنساني، بلغة شفيفة قادرة على التقاط التفاصيل الصغيرة وتحويلها إلى دلالات كبرى.

يبرز العمل تداخلاً غنياً بين الشعري والسردي، حيث تتقاطع السيرة الذاتية مع الحكاية، دون التفريط في الخصوصية البيئية والثقافية، أو الانغلاق عنها. وتظل المحبة، والبساطة، والأصالة، ركائز أساسية في النص، حتى عند مقاربة اليتم، وقسوة الواقع، وهشاشة الوجود، مع انفتاح دائم على الإنساني الواسع.

تتجلى شاعرية سيد أحمد بلال في استدعاء المكان، بدءاً من النيل والقرية والطبيعة، مروراً بالأغنيات والموسيقى والوجوه البسيطة، وصولاً إلى مشاهد الاحتجاج الأخلاقي ضد الزيف والعنف وتزييف الوعي. وهي شاعرية مكتوبة بلغة حيّة، مشبعة بالدَّهشة، تنحاز للحرية والعدالة والكرامة، وتحتفي بالحياة رغم شقائها.

كما يعرض النص بُعداً سردياً توثيقياً لتجارب الكدح والهامش، في العنابر والموانئ والمدينة القاسية، مقابل دفء القرية وروابطها الإنسانية، متتبعاً تشكّل وعي الكاتب عبر العمل الشاق، والتعليم، والقراءة، والعلاقات الأسرية. وفي المحصلة، يقدّم سيد أحمد بلال كتابة صادقة، متواضعة، تحفظ للآخر حقه في التأويل، وتترك القارئ مغموراً ببهائها الإنساني وعمقها الجمالي.

منجزٌ إبداعي، بطاقاتٌ تعبيريَّة مفيضة، وإن بدت مقتصِدة متضامَّة، يَشمُها الحنين، الَّذي يُترعُها ويُحرِّكُ مفاصلَها الوثَّابة، لتتطوَّفَ بالأزقَّةِ وتتَشمَّمُ عبقَ البيوت، وتتملَّى خضرةَ النُّفوسِ قبلَ الزُّروع، بينما تغترفُ من فيوضِ الذَّاكرة، لِتخُطَّ التَّفاصيلَ غضَّةً طَريَّةً لِرُوحٍ تفتتِنُ بكلِّ ما حولها وهي تُراقِبُ وتختزِنُ وتتَعلَّم، موسومةً بالمِنَحِ السَّخيَّةِ لِنَفاذِ البصيرةِ ووقدةِ الوعي الباكرِ بنصاعتِه، وربَّما بشَقوَتِه حينَ يرى الكونيَّ في طَيِّ اليومي، وتمَسُّه رعدةُ الأسئلةِ الكبرى، فيختارُ باكراً جسارةَ الرُّوحِ والعقل، والانحيازَ الرَّاسِخَ للإنسانِ حيثما كان، وَالتَّعاطفَ النَّبيلَ مع سعيِه وكدحِه وتطلُّعاتِه. ويظهرُ ذلك في التَّحديقِ الهادئِ في التَّجربةِ الذَّاتيَّةِ والجمعيَّة الَّتي تُعانِقُ رحابةَ الحياة، وفي تأمُّلِ تضاريسِ وطبقاتِ واقعِ المعيشِ الحياتي، والاستدعاءاتِ الحميمةِ المُزخَرةِ بالإحالاتِ لأزمنةٍ وأمكنةٍ وشخوصٍ ومواقفَ تتجلَّى عبرَها ملامحُ المتنِ الإبداعيِّ لأُستاذِنا سيدأحمد بلال، بحوافِزِه الجماليَّة وأُنسِه الشَّفيف، والتماعاتِه الفلسفيَّةِ والفكريَّة.

ومنذُ الصَّفحاتِ الأولى، لا تفوتُ القارئَ إشاراتُ والماحاتُ ذلك المتنِ الإبداعيِّ الوضيء، فيما يستقبلُه الكاتبُ ببشاشةٍ عند بابه، ويتمنَّى له أن يُصيبَ الجزيلَ من متعةِ التَّجوُّل، بل والإقامةِ في كَنَفِه، قبل أن يخطوَ للدَّاخل، فتنهضُ أمامَه عوالمُ وتطِلُّ وجوهٌ، بينما تتلقَّفه فيوضُ المحبَّةِ المبذولة، والسَّعةُ الإبداعيَّةُ الَّتي تتزوَّدُ من البساطةِ والأصالةِ والعمق. وتلوحُ تقاطعاتُ السِّيَريِّ والسَّرديِّ وما ترويه من مواقفَ وإحالاتٍ وهي تجوسُ البراحاتِ وتُحدِّقُ في الحياةِ وصُروفِها، وتظلُّ مرهونةً للمحبَّةِ الخَفِيَّةِ والسَّعةِ رغم الإيغالِ في اليُتمِ، وقُبحِ جهاماتِ الواقعِ وقساوتِه. وتختارُ مطمئنَّةً أن تَمُدَّ فرعَها إلى الإنسانيِّ الواسع، وتكتُبَ تجربتَها بنكهةِ العالمِ دون أن تُضحِّيَ بمِثقالِ ومضةٍ من خصوصيَّتِها البيئيَّةِ والثَّقافيَّة، أو تزيغَ عن أصالتِها وغِناها.

وبهذا المعنى الواسع، يتعامدُ بهاءُ الشِّعريَّةِ عند نقطةِ التقاءِ الجماليِّ الرَّهيفِ بالحَدسِ البصيرِ والسَّويَّةِ الخَيِّرة، مع الإبقاءِ على حِسِّ الدَّهشةِ عبرَ النُّصوصِ الشِّعريَّة والحكائيَّة المشدودةِ بخيطِ اللُّغةِ الولودِ المُبطَّنةِ بالدَّلالاتِ، والَّتي تنبسطُ طَيِّعَةً أليفةً وهي تتوخَّى استحضارَ الإنسانِ الأنوفِ المجبولِ من طينةِ التَّزهُّدِ والاصطبار، وتعمُرُ أُفقَها باللَّقطاتِ الإنسانيَّةِ المقرَّبةِ بمواقفِها المؤثِّرة واقتناصاتِها الفَطِنة، بينما يتمُّ تصعيدُها وئيداً حتَّى تُلامِسَ حافَّةَ الأُفُقِ الإنسانيِّ وتنتمي لمُشتَرَكِه العريض.

وتبدأ الرِّحلةُ من عند النِّيل «وشمِ الزَّمانِ على الآن»؛ وهو في حالاتِ ترقرُقِه ونشيجِه وجموحِه وصبره، وتدفُّقِه الدَّؤوبِ السَّكوب، حتَّى تغدوَ « السَّواقي ماقي»، وتنماثُ برقَّتِها في دَفقٍ شاعريَّةٍ ديدَنُها العفويَّةُ والمحبَّةُ السَّخيَّةُ والتَّآخي مع كلِّ الموجودات، حيثُ «طوقُ الألَقِ المذهول»، و«جدولُ الضَّوء»؛ والنَّخلةُ الَّتي تستدعي صورةً أخرى، حيثُ النَّخيلُ يُسَوِّي ضفائرُه ويُرامِقُ صورتَه في الماء؛ وطلاقةُ البراحاتِ والوَساعاتِ والتُّخومِ والمدارات، والدُّروبِ والضِّفافِ والجروف، والحدائقِ والمشاتل؛ و«غمامةٌ في البال» و «ساحلٌ رمليٌّ يتكئُ على الصَّخر»؛ ومصاحبةُ الأغنياتِ الَّتي تسقيه «شرابَ رحيقِ فِطنَتِها»؛ والموسيقى الَّتي «تفرُشُ الدَّربَ للقدمِ الحافية» و«تصطحبُ الرُّوحَ، وهي تعتلي القافية». قبل أن تلوحَ راقصةٌ «وقفت تُجرِّبُ أعضاءَ جسدِها/ كما يُجرِّبُ الموسيقيُّ أوتارَ آلتِه»؛ والتَّلاقي في الوَهلاتِ البهيَّاتِ؛ و«رشفةُ شاي بالهبَّهان»، والوقارُ الإنسانيُّ لِلأخِ خِدنِ الرُّوحِ النَّقيِّ الأليفِ الَّذي «أرهقته الأيَّامُ/ وأنهكت عودَه النَّحيل».

ويطِلُّ هناك فوجُ أطفالٍ وجموعُ «نساءٍ ودوداتٍ يُجسِّرنَ مجرى الدُّموع»، وسرَّ الإيثارِ المستودَعِ في الفطرة: «تقودني امرأةٌ من حَبلِ السُّرَّة»؛ وتلوحُ عازَّةٌ وهي «تشُقُّ ثوبَها الملطَّخَ بالطِّينِ والعطرِ والحبرِ إلى نصفَيْن/ وتُلقيهِ على ضفَّتي النِّيل/ يتحزَّم به الرِّجال، يُدحرجونَ آهةً.. صخرةً تكادُ تسُدَّ المجرى»؛ و«على خَطِّ استواءِ القلبِ والعقل/ عبر البرزَخِ الَّذي يفصِلُ الأعلى منَ الأدنى»، يصدَحُ برفضِه، لا جهيرةً للذَّواتِ الدَّعيَّةِ و«للوجوهِ المُغطَّاةِ بالشَّمع»، وللمشغولينَ «بصدِّ الزَّمنِ الآتي من الإمكان»، و«لِمُدُنٍ ملفَّقةٍ/ تذبُلُ في شوارعِها الطُّفولة»، وللوحوشِ مُتحلِّلةِ الضَّمائر، والمسوخِ الَّذين «جاءوا يطمُرونَ رمادَهم ببريقِ أعيُنِنا/ ويستلُّون حبلَ الصَّوت»؛ ونبرتُها ترتفعُ مع الخليلِ ضدَّ مَن «شالوا حقوقنا وزردوا حلوقنا».

عبر شعريَّةٍ مكتوبةٍ «بمَدادِ الخُضرةِ الأبدي»، ومجبولةٍ «مَن خلايا أغنية»، ومنحوتةٍ من كلماتٍ

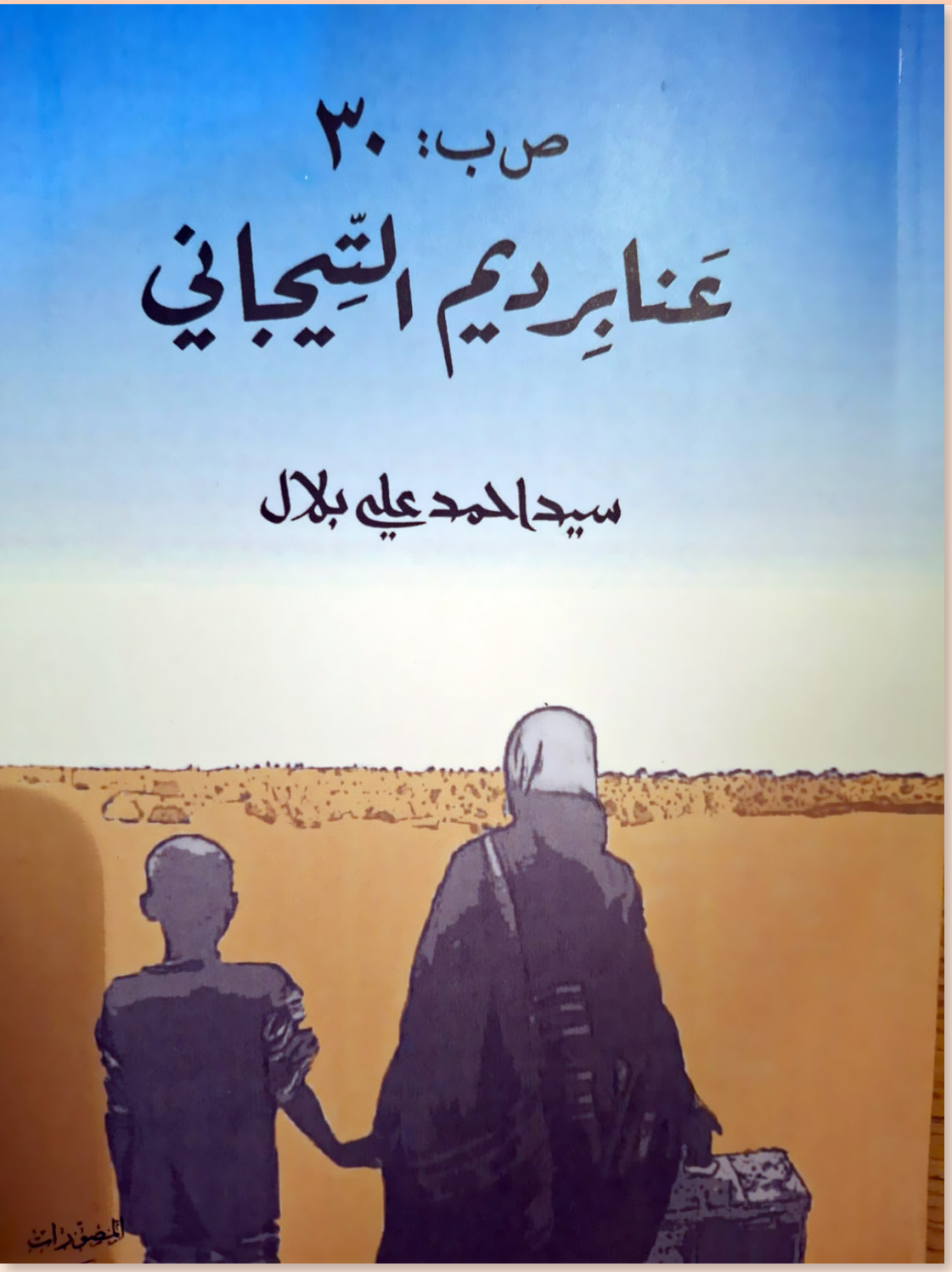

تعرفُ سرَّ «صفاتِ شبابِها القصوى»، ومتنٍ شعريٍّ سَمتُه المحبَّة «يتداعى سائلاً كمشاعرِ الأطفال». وتظلُّ خُطواتُها تتهجَّى عَبَقَ الطِّين، وتُلازِمُ صهدَ اليقينِ بالحقيقةِ والحرِّيَّةِ والعدالةِ والكرامةِ الإنسانيَّة، حتَّى تتفاجَ لها معارجُ الصِّدقِ والعذوبةِ والإخبات، و«تنحدرُ السَّماءُ بكلِّ قامتِها/ معانِقةً وحانيةً على الإنسان». ولعلَّه بعضُ سرِّ انسجامِها وظَفَرِها بالجوهر، وطابعُها الحميمُ ومفرداتُها الأليفة ووقعُها الحميم والتصاقُها بالرُّوح. وهي بعدُ تتركُ لقارئها بهجةَ استكشافِ وَساعاتِها وحواضنِها الإنسانيَّةِ والبيئيَّة، واكتشافِ مُضمَراتِها، والتَّسواحِ عبر أرصدةِ ذواكرِها.

ولا يبعدُ ذلك عن ضفَّةِ السَّردِ المقابلة، حيث عنابر ديم التِّيجاني وقاطنوها من العتَّالة وفِرَقِ الكلَّاتِ والخفراءِ والعربجيَّة. وهم يكدحونَ عبر ساعاتِ اليومِ في الصَّيفِ والشِّتاءِ والحرِّ والبرد، مُنحَنينَ تحت وطأةِ الأثقال. والرِّوائيُّ في رفقةِ والدِه العامل، يُقيمُ معه في العنابرِ لمدَّةٍ تمتدُّ لِتسعِ سنوات. في عنبرِ الكلَّتَيْنِ السَّابعةِ والثَّامنة، ضمنَ العنابرِ المقسومةِ لمجموعتَيْنِ متساويتين، «كأنَّهما جَناحَا طائرٍ جسدُه الطَّريقُ التُّرابي». ويُجاورُ العنابرَ منَ الجِهةِ الغربيَّة «ديم سلبونا»، وما يستدرجُه للذَّاكرةِ من الأسماءِ الاحتجاجيَّةِ البليغةِ الَّتي يُطلِقُها الكادحون على مناطقَ طرفيَّةٍ، مثل «طردونا» و«زقلونا»، حين تركلُهُمُ المدينةُ إلى أطرافِها النَّائيةِ المنسيَّة.

ونُعايشُ تفاصيلَ السَّفرِ من القريةِ إلى المدينة، بعد وداع الأمِّ «الصَّارم»، والَّتي تُكافِحُ اليُتمَ بتماسُكِها وحضورِها ومَددِ عطائها الثَّجَّاج. ونُرافِقُه في الرِّحلةِ بالقطار، حيثُ الحواسُّ المنتبهَةُ الرَّصَّادة، والَّتي تتوقَّفُ عند سِتَّاتِ الشَّاي الجليلاتِ في محطَّةِ أبو حمد «اللَّاتي ليس بينَ أولويَّاتِهِنَّ كسبُ وُدِّ الزَّبون، وإنَّما عليه أوَّلاً أن يتأدَّبَ في حضرتِهِنَّ»؛ ووصولاً إلى بورتسودان، والدَّهشةُ برؤيةِ أنوارِ النِّيون الخضراء. ونتوقَّفُ لاحقاً عند مشهدِ تلاوةِ القرآنِ في السُّوق: «كنتُ أغمِضُ عينَيَّ وأبدأُ بالتِّلاوة، دون أن أكترِثَ أو

أُتابِعَ ردَّ فعلِ الشَّخصِ المستمع، وما إذا كانَ يُصْغِي حقّاً لِما أقرأُه أو أنَّه كان يعتبرُني ظاهِرةً قرويَّةً ساذَجةً في المدينةِ تستحِقُّ الفرجةَ».

وفي سياقٍ آخرَ، يظهرُ التَّمهُّرُ في وصفِ المشاهدِ الَّتي تَحكي تفاصيلَ الحياةِ اليوميَّة في العنابر، وبيئتِها المتضامنةِ الآمنة، الَّتي لا تخدشُ سلامَها مشادّاتٌ أو عراك؛ ونتابعُ من بين اللَّقطاتِ اللَّافتةِ طبيعةَ مهامِّ الحراسةِ الليليَّة الَّتي يقومُ بها الخفراء، حيث «يُنبِئُ كلُّ واحدٍ منهمُ الآخرَ عن وجودِه ويقظتِه بإطلاقِ صيحةٍ بالرَّقمِ الَّذي يلي ما أعلنَه الخفيرُ السَّابقُ»؛ وكتابةَ الخطاباتِ للعمَّال، والَّتي امتدَّت لسنواتٍ وفتحت كُوَّةً على أحوالِهم والتزاماتِهم، ونسجتِ العديدَ من الأواصرِ الممتدَّة. بالإضافةِ للطُّقوسِ ذاتِ النَّكهةِ الخاصَّةِ في يومِ الجمعة، والمؤذِّنِ بنبرتِه المميَّزة»، وكأنَّه يُمَضْمِضُ فمَه بكلماتِ الأذان». وصولاً لشهرِ رمضان، حيث يُواصلُ العمَّالُ كدحَهم تحت درجاتِ حرارةٍ لاهِبَةٍ تجعلُهم «يقفزونَ إلى البحرِ بملابسهم، لكي يُبَرِّدوا أجسادَهم مع هبوبِ الرِّيحِ على ملابسِهم وهي مبلَّلة»؛ والمخاطرِ الجسيمةِ المُحدقَةِ بعملِهِمُ اليدويِّ المرهق، والَّتي قد تبلُغُ درجةَ تعريضِهِم لإصاباتٍ جسيمة، أخفُّها فقدانُ أُصبُعٍ أو أكثرَ من أصابعِ اليدَيْنِ أو القدمَيْن؛ كلُّ ذلك، مقابلَ أجورٍ زهيدة بالكادِ تسُدُّ الرَّمَقَ وتكفلُ السِّتر. وهو ما يستدعي للذِّهنِ كلمات صلاح أحمد إبراهيم: «أوهاج قبلَ أن يُحقِّقَ الآمال/ ويملأَ التِّكَّةَ من سِرواله بالمالِ/ هَوَت على دُماغِه رافعةُ الميناء/ فانخبطت جثَّتُه في الأرضِ تحت أرجلِ العمَّالِ/ وامتزجَ اليافوخُ بالدِّماءِ بالوَدكِ وبالقُمَّلِ وبالخُلال/ دماؤه تجمَّدت على حديدِ البال/ وماتَ ولم يستلِمِ الرِّيال/ واستأنفت أعمالَها رافعةُ الميناء- ما الحمَّال؟». والمدينةُ تُعامِلُهم بصلفِ كأنَّهم محضُ تروسٍ منهَكَةٍ ومهمَلَة، لا يملكونَ أن يستمتعوا بالحياةِ فيها: «كانوا يعيشونَ كأنَّهم موجودونَ في مكانٍ آخرَ أو أنَّ الحياةَ نفسَها تُوجَدُ في مكانٍ آخرٍ». وهُمُ الطَّالعونَ بإشراقِ فقرِهِمُ النَّبيلِ منَ شعريَّةِ حُمِّيد: «سلعتم الضُّراع والعَرق اليَخْر/ عمَّال المدن، كلَّات المواني، الغُبُش التَّعاني/ بحَّارة السُّفُن، حشَّاشة الغُصُون، لقَّاطة القطن». وهو قدَرٌ مُبهظٌ سيختبِرُه الكاتبُ في فصولٍ مُقبِلَةٍ من حياتِه.

ويستمرُّ تسريدُ المراوحةِ بين صدرِ القريةِ وهامشِ المدينة، والتَّنقُّلُ بين عالمٍ حُرٍّ وآخرَ منضبط، وسوانحُ العودةِ للقريةِ في العطلاتِ الصَّيفيَّة، والاستمتاعُ بدفئها وأُنسِها، وبالنُّجومِ الَّتي تُرصِّعُ سماءها: «تكادُ تسمعُ فيه وحيحَ الأرضِ وهي تدورُ حولَ نفسِها»؛ والتَّشابُكُ الوثيقُ لعلمِ الفَلَكِ مع إيقاعِ الحياةِ في القرية ومواسمِها الزِّراعيَّة؛ ودروبُ القريةِ والطُّرُقِ المتعرِّجةُ حولها، وهضبةُ السَّحابة، وممرَّاتُ الوادي، وصخرةُ «أب لقاديب» الرُّسوبيَّة بمِنصَّتِها المُهيبة، الَّتي يتكسَّرُ عليها الدَّاهِمُ من موجاتِ السُّيولِ والفيضانات؛ والخضرةُ البهيجةُ لأشجارِ المَرَخِ والظِّباءُ الجفولة، الَّتي تتقافزُ من حولها. ولعلَّه ذاتُ المكانِ الَّذي يستدعيه في شعريَّته، حيثُ: «يتودَّدُ العُشبُ الطَّريُّ/ مُقَبِّلاً أطرافَ أقدامي».

ولا نملُكُ إلَّا أن ندخُلَ على أطرافِ حِسِّنا وحواسِّنا مقامَ الآصِرَةِ القويَّة بالشَّقيقِ الأكبرِ إبراهيم، «الَّذي كان بمثابةِ أبٍ ثانٍ»، وتأثيرِه البائنِ على رُوحِ الكاتبِ وتصوُّراتِه وتكوينِه القِيَميِّ والإبداعيِّ والفكريِّ، وعلى مُجمَلِ ميولِه واهتماماتِه، بما يشمَلُ نهمَ القراءةِ المبكِّرَ والشَّغفَ بالمطالعةِ وتنوُّعِ حقولِها بين سردٍ وشعرٍ وتراجِمَ، عبرَ المجلَّاتِ والكُتُبِ الَّتي ارتبطت عنده «برائحةِ النَّفتالين»؛ والحساسيةَ الإنسانيَّةَ الشَّفيفة، رغم اليفاعةِ الَّتي استطاعت أن تُميِّزَ النَّاتئَ عن حِسِّ الشِّعرِ وقُماشتِه، حينما اعتراهُ ما يُبرِزُ «النَّعرةَ الذُّكوريَّةَ الطَّاؤوسيَّةَ النَّرجسيَّة». وهو ذاتُ الحِسِّ النَّبيلِ الَّذي جعله يخجلُ وينفُرُ من تباهي والدِه بنجاحِه، لإدراكِه أنَّ ابنَ الشَّخصِ الآخرِ لم يُحقِّقِ النَّجاح. ولا ينفصلُ ذلك عن إجهاشِه في طفولتِه -عندما بَقَرَ الضَّبعُ نَعجَتَه وصديقتَه الأثيرةَ ذاتَ الصُّوفِ الأحمر- وشهقاتِه ونشيجِه الحارِّ لاحقاً، وهو يُعيدُ قراءةَ شهاداتِ بعضِ النَّاجينَ من مذبحةِ القيادة، بما يفوقُ وحشيَّةَ الضِّباع؛ بينما يتكفَّلُ شعرُ الفيتوري بصَوغِ شهادةِ المغدورينَ: «قتلوني وأنكرني قاتلي/ وهو يلتفُّ بردانَ في كفني».

ونقِفُ غيرَ مرَّةٍ عند إشارةِ الكاتبِ لطاقاتِ الحنانِ والعطفِ الهائلة عند مَن أطلَقَ عليهنَّ عبارةَ «أُمّهات بلا حدود»، بما يشمَلُ الجاراتِ وزوجاتِ الأقاربِ والخالاتِ والعمَّات؛ واستحضارِه لمشهدٍ مؤثِّرٍ لمرورِ النِّساءِ «وهُنَّ يحملنَ صفائحَ الماءِ من النَّهرِ الى البيوت، وحينما يطلبوا منهنَّ الماءَ أثناء لَعِبِهِم على الطَّريق تثني إحداهُنَّ إحدى قدمَيْها لكي تتمكَّنَ من ملءِ الكوبِ الطَّافي على

سطح الصَّفيحةِ بالماء، ونشربُ دون أن ننتبهَ إلى معاناةِ الأمِّ أو الخالة الَّتي سقتنا من الصَّفيحةِ الَّتي تحملُها على رأسِها بعد تلك الانحناءةِ العصيبة، لِتستقيمَ بعدَها لاستئنافِ السَّيرِ إلى منزلِها لملءِ أحدِ الأزيارِ بما النَّهر».

ونعودُ لِنشهدَ انفتاحَ أفقِ القراءةِ لاحقاً على الكتابةِ والتَّرجمة، وتمثُّله للزِّراعةِ كمُوجِّهٍ نظريٍّ في حقلِ التَّرجمة، حينَ يُمرحِلُ التَّرجمةَ محتذياً نموذجَ الزِّراعةِ في تفكيكِ الكُتَلِ وتهيئةِ الأرضِ وتنظيفِها وتسويتِها قبل إلقاءِ البذور، وحينَ تُعشِبُ التُّربة وتطِلُّ الغرساتِ الخضراءِ برأسِها، وما يُخلِّفُه ذلك من استمتاعٍ وبهجةٍ بمشاهدةِ ثمرةِ الجهدِ الَّذي يظلُّ يتأمَّلَ ويتلمَّظُ حلاوتَه.

ولا يفتقِرُ إلى حِسِّ الفكاهةِ ورُوحِ الدُّعابةِ وهو يسردُ المناوراتِ والمغامراتِ لأجلِ الاستمتاعِ بمشاهدةِ مبارياتِ كرةِ القدم، والسِّينما والأفلامِ، وأجواءِ دُورِ العرضِ وفواصلِ الإعلانات، واللَّقطاتِ الفكِهَةِ لأثرِ إدمانِ أفلامِ رُعاةِ البقرِ «الكاوبوي» على المتفرِّجين، مثلَ الرَّسمِ الكاريكاتوريِّ بالكلماتِ لأحدِهم وهو «يسيرُ مختالاً وكتفه الأيمنُ يميلُ قليلاً نحو الأرض، بينما يدُه اليُسرى تكادُ تُلامِسُ جيبَ بنطالِه الأيسر، وكأنَّه يستعِدُّ لإخراجِ مُسدَّسِه كي يسبقَ عدوَّه الخياليَّ في إطلاقِ الرَّصاص»؛ ومنظرِ التَّرزيِّ في ديم عرب وهو «يجلِسُ خلفَ ماكينةِ الخِياطة خارجَ أحدِ المتاجر، وهو يرتدي ملابسَ الكاوبوي»، «وكأنَّه قد خرجَ للتَّوِّ من مشهدٍ سينمائيٍّ» وفقَ التَّعليقِ الطَّريفِ لأستاذِ الفنون.

وتمتدُّ المغامراتُ لِتشمَلَ محاولاتِ العملِ في العطلاتِ المدرسيَّة، بتأديةِ بعضِ الأعمالِ اليدويَّةِ الشَّاقَّة: من صناعةِ كوانينِ الصَّفيح، إلى العملِ مع التَّاجرِ الهنديِّ «صاحبِ الاسمِ ذي الإيقاعِ الدَّاوي» لفترةٍ محدودة؛ ثمَّ العملِ بمهنةِ لقَّاطِ القُطنِ المُنهِكة، والَّتي تستغرقُ نصفَ يومٍ كامل، يبدأُ من الخامسةِ والنِّصفِ فجراً، ولا يزيدُ أجرُه عن 22 قرشاً؛ «وهذا في ظلِّ دولةِ الاستقلال، وليس في عهدِ دولةِ الاستعمار»، وفقَ تعليقِ الكاتب. وقد يفهَقُ القارئ وهو يُحدِّقُ ساهماً إلى الأعلى، في محاولةٍ للإمساكِ بالفروقِ بين الدَّولتَيْنِ المُشارِ إليهما في العبارةِ الأسيفة.

ونصِلُ للانعطافةِ المركزيَّة بالانتقالِ للسَّكنِ في داخليَّةِ طلَّابِ المدرسةِ الثَّانويَّةِ الحكوميَّة، وتأثيرِها على وعْيِ الكاتبِ ونُضجِه الإنساني؛ ومجملِ الصُّروحِ التَّعليميَّةِ الَّتي تعرَّفَ فيها على مَنْ « صاروا حيَّاتٍ في مسبحِته الرُّوحيَّة». ولا نُغادرُ هذه المحطَّة دونَ أن نقِفَ للحظةٍ عند وصفِ المدرسة، وبلا تعليق: «كان بالمدرسةِ ما مجموعُه 20 فصلاً، وهناك أيضاً مكتبةٌ تُحيطُها الأشجارُ ومسرحٌ ومقهى. ثمَّ قاعاتُ تناوُلِ الطَّعامِ لطلَّابِ السَّكنِ الدَّاخليِّ وأساتذتِهم؛ وبالقربِ من ذلك، تُوجَدُ عيادةُ مساعدٍ طبيٍّ وممرِّضين. وكان للأساتذةِ نادٍ مُطِلٌّ على البحرِ لا يفصِلُه عنِ المدرسةِ سوى شارعٍ نتجوَّلُ فيه بعد العصرِ أحياناً. كما كان هناكَ مكانٌ للسِّباحةِ على البحر؛ وبالقُربِ من محيطِ المدرسة، تُوجَدُ حديقةُ البلديَّةِ الَّتي تضُمُّ مكتبةً محتشِدَةً بالكتب».

كما لا يُمكِنُنا بحالٍ تجاوزُ مشهَدِ بناتِ مدرسةِ الكمبوني، الَّذي يتعذَّرُ وصفُه من هَولِ وَقعِه، حينَ يمُرُّون بهنَّ: «ربَّما يحتاجُ لأداةٍ سينمائيَّةٍ تنقُلُه بتقنيةِ التَّصويرِ البطيء، حيثُ تتقدَّمُ الفتياتِ غيرَ آبهاتٍ بما حولَهنَّ، بينما نعيشُ نحنُ لحظاتٍ محتقِنةٍ بالادِّعاءِ الزَّائفِ باللَّامبالاةِ والانفلاتِ عن الانضباطِ حتَّى نعبُرَ متاهةَ الوَجدِ المُتوهِّمِ في (جاذبيَّةِ البُرهةِ القليلة)، وننتقِلُ إلى الجانبِ الآخَرِ من مغناطيسيَّةٍ فادِحة».

وبوصولِنا إلى نهايةِ هذه الرِّحلةِ المُثريَةِ الماتِعة، في أرجاءِ إبداعيَّةِ الشَّاعرِ والكاتبِ الفارعِ سيدأحمد بلال، نلحَظُ أنَّه يُقدِّمُ اعتذارَه القَبليَّ عنْ مَغَبَّةِ إضاعةِ وقتِ القارئِ سُدًى، وتحذيرَه الَّذي يستبِقُ القراءة، بل ووصفَه الكتابةَ التَّسجيليَّةَ التَّوثيقيَّة، التي تُمَكِنُ من أنْ يُؤبِّدَ بها ذاكرةً تلهَجُ بوجدانٍ جمعي، وتجربةً حياتيَّةً تكوينيَّة، بأنَّها مُصاغةٌ «بهذا الأسلوب الَّذي تُهيمِنُ عليه التَّقريريَّة الخام». وبدوري، أترُكُ التَّعليقَ لَدَى كلِّ قارئٍ انتبَهَ للسَّعَةِ والمرونة، والتَّواضُعِ الَّذي ظلَّ يُلازِمُ عرضَ الأفكارِ والآراء دون أن يرهنَها كاتبُها لتفسيراتِه، ولو لغَفلَةٍ واحدة، والإصرارِ على الاحتفاظِ للآخَرِ بحقِّه وبحُرمَةِ حيِّزه الخاص، ولسلسلةِ المواقفِ الرَّاسخةِ المتَّسقة، المُمتدَّةِ من عند أبسطِ الملاحظاتِ والخياراتِ الحياتيَّة، صعوداً إلى المواقفِ التَّجابُهيَّةِ الرَّازِمة؛ ولَدَى كلِّ مَن يخرُجُ من لدُن هذه الكتابةِ المعتَّقةِ لاهجاً بإلفَتِها وعذوبتِها، مُبَلَّلاً برذاذِها، وموشَّحاً ببهائها.

فيلم جديد عن الأم تيريزا يصور رمزاً كاثوليكياً معيباً

ملخص

يقدّم فيلم «الأم» صورة مغايرة للأم تيريزا، بعيدًا عن الهالة القدسية، إذ يصوّرها كراهبة تعيش صراعًا داخليًا بين الشك والتضحية والالتزام الديني، في سياق كلكتا المضطرب خلال أربعينيات القرن الماضي، حيث الفقر والمرض والفوضى بعد الاستعمار.

يركّز الفيلم على تمرّد تيريزا على المؤسسة الكنسية، وقرارها مغادرة الدير وتأسيس نظام «مرسلات المحبة»، كخطوة ثورية لامرأة تحدّت تقاليد الطاعة داخل كنيسة أبوية، وفرضت حضورها كقائدة ذات نفوذ عالمي، وإن حكمت نظامها بصرامة.

يعرض العمل جانبًا نقديًا من شخصيتها، متوقفًا عند الجدل حول عملها الخيري، ونظرتها للمعاناة، ومواقفها الصارمة من الإجهاض، إضافة إلى الاتهامات المتعلقة بسوء الرعاية الطبية وتلقي تبرعات مشبوهة، ما عزز صورتها كشخصية إشكالية لا تخلو من التناقضات.

يطرح الفيلم سؤالًا معاصرًا حول علاقتها بحقوق المرأة: هل كانت نسوية أم رمزًا للتضحية والطاعة؟ ليخلص إلى أنها لم تكن نسوية تحررية، لكنها جسّدت قوة نسائية قيادية داخل بنية تقليدية، ما يجعلها شخصية إنسانية معقدة، وموضع نقاش راهن حول القداسة والسلطة والأخلاق.

برلين - دويتش فيلة - بقلم سيلكه وونش

تدور أحداث فيلم «الأم» في الهند خلال أربعينيات القرن العشرين، ويصوّر راهبةً ممزقةً بين الشك الذاتي، والمبادئ الصارمة، والتضحية بالنفس. كما يطرح الفيلم السؤال التالي: هل كانت تيريزا مناصرةً لحقوق المرأة؟

كانت تيريزا في التاسعة عشرة من عمرها عندما انتقلت إلى الهند . وهناك، واجهت الراهبة المبتدئة البؤس والجوع والمرض. عاشت كراهبة ومعلمة في كلكتا (كولكاتا حاليًا) كعضوة في رهبنة لوريتو الكاثوليكية، التي كرست نفسها للعمل التعليمي والتبشيري في الهند.

كانت كلكتا مكتظة بالسكان، ونظام الرعاية الاجتماعية الحكومي مُرهَق، ونظام الرعاية الصحية شبه معدوم. بعد نحو مئتي عام من الحكم الاستعماري، واجهت الهند تحديات جسيمة بعد فترة وجيزة من استقلالها عن بريطانيا العظمى. كانت البلاد تعيش حالة من الاضطراب، ولقي آلاف الأشخاص حتفهم في أزمات عنيفة.

يصور فيلم «الأم» مدى هذه الفوضى. فبدلاً من الجماليات البراقة، يُظهر مشهداً حضرياً مليئاً بالضوضاء والظروف المزدحمة وحشود الناس.

ولدت تيريزا عام 1910 باسم أنجيزي غونكسي بوجاكسيو في سكوبيه (التي كانت آنذاك جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، وهي الآن عاصمة مقدونيا الشمالية)، وتظهر في الفيلم كامرأة تبحث عن دعوتها وسط الخراب والمشقة.

يقال إنها شعرت خلال رحلة بالقطار بـ «نداء داخل نداء»: ألا تعيش فقط من أجل الله، ولكن من أجل أفقر الفقراء وبينهم.

امرأة تتمرد على كنيستها

يُظهر الفيلم تيريزا (التي لعبت دورها ببراعة نومي رأباس) ليس كشخصية خارقة للطبيعة من النور، بل كامرأة تتمرد على الكنيسة الكاثوليكية .

ففي النهاية، كانت خطتها ثورية: مغادرة الدير، وتأسيس نظامها الخاص، والانتقال إلى الأحياء الفقيرة ورعاية المرضى والمحتضرين - كراهبة تعيش خارج النظام.

عرقلت الكنيسة الكاثوليكية أفكارها، لأن رغبات تيريزا كانت تعني القطيعة مع التقاليد القديمة والطاعة. لكنها ظلت عنيدة.

لم يتراجع الفاتيكان إلا في عام 1948 ، وفي عام 1950 أسست أخيرًا النظام العالمي لمرسلات المحبة .

الفيلم كثيف بصرياً، قليل الحوار، ومصحوب بصوت غيتارات كهربائية مشوهة، ويعرض الناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في كلكتا وهم يكافحون الفقر والمرض، والعالم المثالي لمدرسة الفتيات بفساتينهن الوردية، وغرف الراهبات البسيطة داخل جدران الدير - حيث حكمت تيريزا، بصفتها الأم الرئيسة، بقبضة من حديد.

الغرور أم الإحسان؟

يصوّر الفيلم تيريزا بشكل نقدي ولكن محترم، مع الإشارة فقط إلى بعض الجوانب المثيرة للجدل. على سبيل المثال، في مشهد جاد، تتساءل تيريزا في نفسها عما إذا كان التزامها ينبع حقًا من الإحسان الخالص أم من الغرور - وهي لحظة تتخلى لفترة وجيزة عن الأسطورة وتظهر تيريزا وهي تفحص نفسها.

لاحقًا، تناقش موضوع الإجهاض مع الكاهن الذي يرأس الدير. يذكّرها الكاهن بألا تدين النساء، بل أن تتأمل في الأسباب التي دفعتهن إلى اتخاذ هذه الخطوة. وفجأة، يطرح الفيلم تساؤلًا حول ما إذا كانت الرحمة تسمح أيضا بالمعارضة - ضد مؤسسة الكنيسة التي تدين الإجهاض.

الجانب المظلم للأسطورة

على الرغم من تبجيلها، فقد تشوهت صورة تيريزا الحقيقية - التي أعلنها البابا فرنسيس قديسة عام 2016 - منذ زمن طويل. لقد كانت شخصية مثيرة للجدل حتى في حياتها.

اتهمتها منظمات حقوق الإنسان بتوفير مسكنات ألم غير كافية ونظافة غير لائقة في ملاجئها، التي وصفتها بأنها أقرب إلى دور رعاية المسنين منها إلى المستشفيات. وقد

تلقت مئات الملايين من الدولارات كتبرعات من مصادر مشبوهة في بعض الأحيان، بينما كانت المعايير الطبية في مرافقها مزرية.

لخص الصحفي البريطاني كريستوفر هيتشنز الأمر بقوله: «كانت صديقة للفقر، لا صديقة للفقراء». فقد اعتبرت المعاناة «هبة من الله» ولم تفعل شيئًا لإنهاءها. وساوت بين بؤس الفقراء ومعاناة المسيح، ويُنسب إليها قولها: «إنه لأمر جميل أن نرى الفقراء يتقبلون مصيرهم ويعانونه كما عانى المسيح».

إلى أي مدى كانت تيريزا مناصرة لحقوق المرأة؟

كانت تيريزا صريحة بشكل خاص في قضية الإجهاض. ففي خطابها عند قبولها جائزة نوبل للسلام عام 1979، وصفت الإجهاض بأنه «جريمة قتل» و»أكبر مدمر للسلام». وهذا ما جعلها قائدة أخلاقية للحركات المحافظة.

وفي الوقت نفسه، حوّل ذلك تيريزا إلى هدف للنقد النسوي، الذي اتهمها بإخضاع حقوق المرأة لفكرة التضحية بالنفس.

ومع ذلك، تقول مخرجة الفيلم، تيونا ستروجار ميتيفسكا، إن تيريزا كانت تتمتع بصفات نسوية. وقالت ميتيفسكا في مقابلة مع مجلة «فيلمدينست» السينمائية: «لقد أخذت على عاتقها أن تكون على طبيعتها لتحقيق هدفها. في رأيي، هذا يجعلها شخصية نسوية بامتياز « .

بصفتها امرأة اكتسبت نفوذاً في كنيسة أبوية، وأسست رهبانيتها الخاصة، وحققت شهرة عالمية، يمكن اعتبار تيريزا بلا شك شخصية نسائية قوية. لقد تحدت الأعراف، وتركت الدير، وقادت آلاف الراهبات - وهو شكل من أشكال الاستقلالية لم يكن شائعاً آنذاك.

في الوقت نفسه، مثّلت صورةً للمرأة تركز على الأمومة والتضحية والطاعة. كرّست عملها للمعاناة، لا لتغيير البنى الاجتماعية. لم تكن نسوية بالمعنى التحرري، لكنها كانت كذلك بلا شك من حيث حضور المرأة وقيادتها.

عانت تيريزا من شكوكٍ عميقة في عقودها الأخيرة. تكشف رسائلها ومذكراتها، التي نُشرت عام 2007، عن قدر كبير من الوحدة وتساؤلاتٍ متكررة حول وجود الله. كتبت المرأة التي رمزت للأمل في جميع أنحاء العالم أنها تشعر من الداخل ببرودةٍ قارسة، وأن الجنة لم تعد تعني لها شيئًا: «بالنسبة لي، تبدو كفراغٍ موحش». لعل هذا ما يجعل شخصيتها إنسانيةً للغاية.

لماذا يأتي الفيلم في الوقت المناسب

لا تزال قضايا الإجهاض، والفقر، والصراعات الدينية، وسلطة المرأة في الكنيسة، حاضرة بقوة ومقلقة. يطرح الفيلم علينا سؤالاً هاماً: هل يمكن للمرأة أن تكون قديسة، وفي الوقت نفسه مثيرة للجدل سياسياً؟ ويُظهر تيريزا كشخصية ذات حدود.

لعلّ هذا هو جوهر أهميتها اليوم: ليس كشخصية قديسة منيرة، بل كشخصية تطرح قضايا. قد يكون هذا الفيلم، الذي لا يشرح شيئاً بل يكتفي بالملاحظة، فرصة جيدة للحديث عن تيريزا من منظور جديد.

كُتبت هذه المقالة في الأصل باللغة الألمانية

مجموعة مشتعلة..

صقــور الجديــان ضـد الكبــار..

الحلم يبــدأ فـي المغــرب 2025

ملخص

أفق جديد

تتجه أنظار عشّاق كرة القدم في القارة الإفريقية، بعد أيام قليلة، نحو انطلاق أكبر حدث كروي في إفريقيا، مع بداية منافسات بطولة كأس الأمم الأفريقية توتال إنيرجيز المغرب 2025، التي تعود إلى الملاعب المغربية بعد غياب استمر 37 عاماً. النسخة الخامسة والثلاثون من البطولة ستنطلق مساء 21 ديسمبر من العاصمة الرباط، حين يفتتح المنتخب المغربي، مستفيداً من عاملي الأرض والجمهور، المنافسات بمواجهة منتخب جزر القمر، على أرضية ملعب الأمير مولاي عبد الله، وسط حضور جماهيري مرتقب يملأ المدرجات عن آخرها.

وتتواصل منافسات البطولة حتى 18 يناير، في رحلة كروية تمتد لأربعة أسابيع، يشارك فيها 24 منتخباً يتنافسون على التتويج باللقب القاري الأغلى. وتستضيف المباريات ست مدن مغربية هي الرباط والدار البيضاء وفاس وطنجة ومراكش وأكادير، عبر تسعة ملاعب حديثة، في تنظيم يعكس جاهزية المغرب لتقديم نسخة استثنائية، تطمح لتجاوز النجاح الكبير الذي حققته بطولة كوت ديفوار 2023، والتي حطمت أرقاماً قياسية في نسب المشاهدة التلفزيونية والرقمية عالمياً.

السودان في مجموعة مشتعلة

وسط هذا المشهد القاري الزاخر، تتجه أنظار الشارع الرياضي السوداني إلى المجموعة الخامسة، التي تضم منتخب صقور الجديان إلى جانب الجزائر وبوركينا فاسو وغينيا الاستوائية. وتُعد هذه المجموعة واحدة من أكثر مجموعات البطولة توازناً وقوة، حيث تدخلها المنتخبات الأربعة بدوافع مختلفة وطموحات متقاربة، في ظل وجود بطلين سابقين يمنحانها بعداً تاريخياً، بينما يبقي تقارب المستوى الصراع مفتوحاً حتى الجولة الأخيرة، سواء على بطاقة التأهل الثانية أو أحد مقاعد أفضل الثوالث.

ويتصدر المنتخب الجزائري قائمة المرشحين في هذه المجموعة، بفضل خبرته الكبيرة واستقراره الفني، حيث يدخل "ثعالب الصحراء" البطولة وهم يحملون سجلاً قوياً وسمعة قارية راسخة. تحت قيادة المدرب البوسني فلاديمير بيتكوفيتش، تمتلك الجزائر توليفة متكاملة تجمع بين الصلابة الدفاعية والفاعلية الهجومية، إلى جانب شخصية البطل التي صقلتها تجربتا التتويج في نسختي 1990 و2019. ورغم تفوقها النظري، تدرك الجزائر أن هامش الخطأ في مجموعة بهذا التوازن يكاد يكون معدوماً.

من جانبها، تبرز بوركينا فاسو كقوة لا يُستهان بها، خاصة بالنظر إلى تاريخها القريب في البطولة، حيث اعتادت الحضور في الأدوار المتقدمة. منتخب "الخيول" يعتمد على جيل قوي بدنياً وفنياً بقيادة المدرب براما تراوري، ويضم أسماء قادرة على صناعة الفارق مثل إدموند تابوسبا ودانغو أوتارا والقائد برتراند تراوري. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر أمام بوركينا فاسو هو تجاوز الخيبة النفسية الناتجة عن الإقصاء القاسي من تصفيات كأس العالم، وهي مسألة قد تؤثر بشكل مباشر على مسارها في المجموعة.

أما منتخب غينيا الاستوائية، فيدخل المنافسات وسط حالة من عدم الاستقرار الإداري والفني، بعد أزمات متلاحقة عصفت بالفريق في الفترة الأخيرة. ورغم هذه الظروف، يظل "الرعد الوطني" منتخباً صعب المراس، مستنداً إلى سجل مميز في كأس الأمم الأفريقية، حيث لم يفشل في تجاوز دور المجموعات في أي من مشاركاته السابقة، وحقق أبرز إنجازاته باحتلال المركز الرابع في نسخة 2015. هذا التاريخ يمنح غينيا الاستوائية قدرة دائمة على مفاجأة منافسيها متى ما انطلقت صافرة البطولة.

في قلب هذه المجموعة القوية، يدخل منتخب صقور الجديان المنافسات وهو يحمل أبعاداً تتجاوز كرة القدم. فـ«صقور الجديان» أصبحوا رمزاً للوحدة والأمل لشعب يمر بظروف استثنائية، في ظل حرب أثّرت بشكل مباشر على النشاط الرياضي داخل البلاد، وأجبرت المنتخب على خوض جميع مبارياته خارج أرضه خلال التصفيات.

ورغم قسوة الظروف، كتب المنتخب السوداني واحدة من أجمل قصص التأهل إلى نهائيات كأس الأمم الأفريقية 2025، بعدما نجح في العبور من مجموعة صعبة ضمت غانا وأنغولا، متقدماً على منتخب غانا بفارق خمس نقاط كاملة. هذا الإنجاز جاء نتيجة عمل فني منظم قاده المدرب الغاني المخضرم جيمس كويسي أبياه، الذي أعاد تشكيل الفريق على أسس تعتمد على الانضباط الدفاعي واللعب الجماعي، وهو ما ظهر جلياً في الأرقام، خاصة الحفاظ على نظافة الشباك في أربع مباريات من أصل ست خلال التصفيات.

ويقود منتخب صقور الجديان مهاجم الهلال محمد عبد الرحمن، الذي يمثل نجم الفريق وقائده داخل المستطيل الأخضر، ويُعوَّل عليه في قيادة الخط الأمامي خلال مواجهات صعبة أمام الجزائر وغينيا الاستوائية وبوركينا فاسو. ويستهل السودان مشواره بلقاء قوي أمام الجزائر في 24 ديسمبر، قبل خوض مباراة محورية أمام غينيا الاستوائية في 28 ديسمبر، ثم يختتم دور المجموعات بمواجهة حاسمة ضد بوركينا فاسو في 31 ديسمبر.

من الناحية الواقعية، تبدو مهمة المنتخب السوداني صعبة في مجموعة تزخر بالقوة والمنافسة، غير أن المستويات التي قدمها خلال تصفيات كأس العالم، ومجاراته لمنتخبات كبيرة مثل السنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، منحت لاعبيه جرعة ثقة إضافية في قدرتهم على مقارعة الكبار. وتعلق الجماهير السودانية آمالها على «صقور الجديان» لقلب المعطيات وكسر التوقعات، متى ما حافظ الفريق على روحه القتالية وانضباطه التكتيكي حتى اللحظات الأخيرة.